مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ
(مايو ـ يوليه ٢٠٠٦م)

- الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
- في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
- الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
- أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
- رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
محمد حلمي عبد السلام ٣

• في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
الطيب دبّه ٥٩

• الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
فايز صبحي عبدالسلام تركي ٨٩

• أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
خالد بن إبراهيم النملة ١٢٣

• رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية
سعود بن عبدالله آل حسين ١٨٥

الهيئة الاستشارية للتحرير:

★ إبراهيم بن سليمان الشمسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
★ أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
★ حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
★ سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
★ عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
★ علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
★ عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
★ محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
★ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١ـ أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحجة النحوية

في

كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي

محمد حلمي عبد السلام

كلية الآداب بني وليد - جامعة ٧ أكتوبر- ليبيا

تمهيد

قال الإمام العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه (الاقتراح) تحت عنوان (فصل ما يحتج به من كلام العرب)(١): ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، فقد قال ابن شاكر(٢) في مناقبه: حدثنا أحمد ابن غالب حدثنا عمر بن الحسن الحَرَّاني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجيّ، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة»، وقال ابن هشام(٣): «الشافعي حجة في اللغة».

وقد رأيت أن أضع أمام القارئ الكريم من أسلوب الإمام الشافعي ما يثبت أنه حجة في اللغة واخترت كتابه (الرسالة) في أصول الفقه فأخذت منه الأمثلة التي أعرض ما فيها من مسائل نحوية تجعلها صالحة للاحتجاج بها و ذلك لا تفاقها مع ماأقره علماؤنا من قواعد و أحكام استندوا فيها إلى السماع، وآثرت في ذلك المسائل التي أجدها في أكثر من مثال مما يؤكد أنها سمة في أسلوب الإمام أو ترد في مثال واحد وأجد لها رأياً أو شاهداً يعضدها كما في مسألة التعويض عن (إما) الثانية مراعياً في ذلك كله ما يتفق وحجم البحث من جهة، وما يحقق الهدف وهو إثبات حجية لغة الأمام الشافعي في النحو العربي من جهة أخرى وسيأتي عرض المسائل النحوية وأمثلتها بعد التعريف بالكتاب وصاحبه إن شاء الله.

---

(١) الاقتراح للسيوطي، ص ٤٦.

(٢) هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي، عالم بالحديث والتفسير، مصري ولد سنة ١٣٠٩ هـ-١٨٩٢ م في القاهرة، وأبواه من بلاد (جرجا) بصعيد مصر، وقد عين أحمد بن محمد شاكر في بعض الوظائف القضائية ثم قاضياً ثم رئيساً للمحكمة الشرعية العليا، له شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل في خمسة عشر جزءاً، و(عمدة التفسير) في أربعة أجزاء، و(نظام الطلاق في الإسلام)، وله تحقيقات حَلَّى بها هوامش (رسالة الإمام الشافعي)، و(جماع العلم للشافعي)، و(لباب الإمام الشافعي)، و(جماع العلم للشافعي)، و(لباب الآداب لابن منقذ)، و(المعرب للجواليقي)، وقد توفي بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ- ١٩٥٨م (انظر الأعلام ١/٢٥٣).

(٣) انظر روضة الأعلام ٢ / ٥٠٧.

صـــــاحب الكتاب :

الإمـــام الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي أبو عبد الله(١) ولد بغزة سنة خمسين ومائة من الهجرة، وكان أبوه قد رحل من مكة إلى غزة، ومات بعد ولادته فكفلته أمه وعادت به إلى مكة حيث نشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ الموطأ، ورحل إلى البادية فأخذ عن هذيل وغيرها فصيح اللغة وروى الشعر، وقد روى عنه الأصمعي أشعار هذيل والشنفرى، وقدم على الإمام مالك بمدينة رسول الله ﷺ وأخذ عنه، ومن شيوخه في المدينة غير الإمام مالك إبراهيم بن سعيد الأنصاري، وعبد العزيز بن محمد الدار وردي، وعبد الله بن نافع الصائغ، ومن شيوخه بالعراق وكيع بن الجراح، وحماد بن أسامة وغيرهما ومن شيوخه باليمن مطرف بن مازن، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء، وعمرو بن أبي سلمة صاحب الأوزاعي، ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد، فضلاً عن شيوخه بمكة حيث قرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وأخذ عن سفيان بن عيينه وغيرهما، وتعدد شيوخه يدل على رحلاته المتعددة، فقد رحل إلى العراق بعد أن أخذ عن الإمام مالك والتقى إمامي الأحناف أبا يوسف ومحمد بن الحسين، ثم عاد إلى المدينة وبقى بها إلى أن توفى الإمام مالك سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة ثم رحل الشافعي إلى اليمن ولما ظهر في اليمن إمام الزيدية يحيى بن عبد الله بايعه الشافعي فتم اعتقاله واقتيد إلى هارون الرشيد وشفع له الفضل بن الربيع، وعرف الرشيد براءته وطلب موعظته، فوعظه فأبكاه، وبقي زمناً بالعراق ثم عاد الشافعي إلى مكة وأقام بها يعلم الناس ويناظر العلماء وينشر مذهبه بين الحجاج، إلى أن مات هارون الرشيد وبويع المأمون

(١) انـــظر تـــاريخ بغداد ٢ / ٥٦ : ٧٣، والرسالة ص ٢٧ .

بالخلافة فغادر الإمام الشافعي مكة إلى العراق أو إلى مصر ثم إلى العراق، ولم يلبث في العراق طويلاً، وانتهى به المطاف بمصر سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة، وصار يلقي دروسه بجامع عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ ثم مرض ـ رحمه الله وفي ليلة الجمعة الأخيرة من شهر رجب سنة أربع ومائتين من الهجرة، توفي ودفن يوم الجمعة عند سفح المقطم بالقاهرة، وقد أسس السلطان صلاح الدين الأيوبي مدرسة بجوار قبره، وبنى الملك الكامل الأيوبي قبة على قبره لا تزال قائمة بمسجده بالقاهرة وقد برع الإمام الشافعي في علوم كثيرة مع الفقه والحديث كعلوم القرآن ولهجات العرب، أما تلاميذه فمنهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل، والحسن بن محمد الصباح الزعفراني، والحسين الكرابيسي، وإسماعيل بن يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي، والربيع بن سليمان الجيزي وغيرهم..

وللإمام الشافعي مصنفات متعددة منها ما هو معروف، ومنها ما هو مفقود، ومن أشهرها (الأم) في الفقه و(المسند) في الحديث و(الرسالة) في أصول الفقه، و(أحكام القرآن) و(السنة) و(الإملاء الصغير) و(الأمالي الكبرى) وغيرها[1].

كتاب الرسالة:

ألف الإمام الشافعي كتابه (الرسالة) مرتين، وقد رجح الأستاذ أحمد بن شاكر في تحقيقه أن يكون الإمام الشافعي قد ألف الكتاب الأول بمكة بناءً على طلب عبد الرحمن بن مهدي، وهذا الكتاب لم يصل إلينا، أما الكتاب الثاني أو ما يسمى(الرسالة الجديدة) وهو الذي بين أيدينا فقد ألفه الإمام في مصر، وهو لم يسم (الرسالة) بهذا الاسم، إنما يسميه (الكتاب) أو (كتابي) أو (كتابنا)، والظاهر من التسمية الشهيرة أنها راجعة إلى كتابه الأول الذي أرسله إلى عبدالرحمن بن مهدي.

(١) انظر المصدرين السابقين والأعلام ٦/٢٦، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٣/٢٩٢-٢٩٣.

وقد استعرض الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة) اتجاهاته كالاجتهاد والتقليد، والإجماع وحجيته، والقول بالإجماع أو القياس لا يكون إلا عند عدم وجود الخبر، وإجماع أهل المدينة، والاستحسان وبطلانه، والبيوع، والقياس، وشروط العالم الذي يجوز له أن يقيس وما يقاس عليه وكيفية القياس، وما يقاس عليه وما لا يقاس والمجمل والمفسر.... وغير ذلك من الأصول والأبحاث(١).

وقد اختلف الأحناف والشافعية في أول من ألف كتاباً مستقلاً في أصول الفقه، والراجح عليه أن أول كتاب وصل إلينا في (أصول الفقه) هو كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي(٢).

مسائل الاحتجاج وأمثلتها

الأدوات

- إمَّا:

تأتي (إمَّا) مسبوقة بمثلها تفيد التخيير كما في قوله تعالى(٣): ﴿.. إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإِمَّا أنْ تَتَخِذَ فيهم حُسْنَا﴾، أو الإبهام أو الشك نحو (رأيت إما محمداً وإما أخاه)، أو الإباحة نحو (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)، أو التقسيم أو التفصيل نحو (الكلمة إما اسم وإما فعل و إما حرف) ولذلك كانت (إما) الثانية مفيدة ما تفيده (أو) من معانٍ ما عدا الدلالة على الإضراب الذي تفيده (أو) التي بمعنى (بل)، ومطلق الجمع الذي تفيده (أو) التي بمعنى (الواو)(٤).

وقد يستغنى عن إما الثانية بإلا كما في قول الشاعر(٥):

فإمَّا أنْ تكونَ أخِي بِصدقٍ ... فَأَعْرِفُ منكَ غَثِّي من سَمِيني
وإلا فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أتَّقِيْكَ وَتَتَّقِيْنِي

(١) انظر كتاب (الرسالة) ص ٣١.

(٢) السابق ص ٢٢.

(٣) الكهف ٨٦.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٤، ومغنى اللبيب ٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ١١١.

(٥) من الوافر للمثقب العبدي (انظر المعجم المفصل ٨/ ٢٦٥).

كما قد يستغنى عنها بأو، ذكر ذلك الأربلي(١) واستشهد عليه بقول الشاعر(٢):

إِمَّا مُشَفٌّ على مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ أو أسوَةٍ لك فيمنُ يُتْلِفُ الورقا

وقد استغنى الأربلي عن (إما) الثانية بأو في مثال من أمثلته وذلك في استدلاله على أن (إما) ليست عاطفة، يقول(٣): «وقال أبو علي وعبد القاهر لا تكون عاطفة لأنها قد تقدم على الكلام نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، وذهب إما خالد أو بكر».

وقد جاء في أسلوب الإمام الشافعي ـ رضى الله عنه ـ الاستغناء عن (إما) الثانية بـ (أو) حيث يقول تحت باب (العِلل في الأحاديث)(٤): «ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفتُ: إما بموافقة كتابٍ أو غيره من سُنَّتِه أو بعض الدلايل».

فقال الإمام (إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلايل) فاستغنى بـ (أو) عن (إما) الثانية.

ـ أن المخففة من الثقيلة:

تبقى (أنْ) المخففة من الثقيلة على ما كان لها من العمل ويكون اسمها ضمير الشان محذوفاً(٥)، عند ابن الحاجب حيث قال(٦): «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير الشأن مقدراً»، ولم يشترط الجمهور ذلك(٧) ولذلك قدر سيبويه في قوله

(١) انظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٤١٤.

(٢) من البسيط نسب لسعد بن قرط، وللأحوص (السابق ص ٤١٤).

(٣) جواهر الأدب ص ٤١٥.

(٤) الرسالة ١٦٦ فقرة ٥٩٠.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٣.

(٦) شرح الرضى على الكافية ٤/٣٦٨، وانظر ٢/٤٦٨.

(٧) انظر شرح التسهيل ٢/٤٠، ومغنى اللبيب ص ٤٧.

تعالى(١): ﴿وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا﴾ = «ناديناه أنك» يقول في حديثه عن (أن)(٢): ومثل ذلك: «وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا كأنه قال ـ جل وعز ـ ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»، وخبر أنْ المخففة من الثقيلة لا يكون إلا جملة(٣)، وأجاز ابن هشام إفراده إذا ذكر اسمها(٤) ومن شواهده قول الشاعر(٥):

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمالا
بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مُـــرِيْعٌ وَأَنْكَ هناك تكونُ الثمالا

ومن شواهد ابن عقيل على بروز اسم (أنْ) وهو غير ضمير الشأن قول الشاعر(٦):

فَلَوْ أَنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني فراقَكِ لَمْ أبَخلْ وأَنْتِ صديقُ

وإذا وقع خبر (أنْ) جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل وكذلك إذا وقع الخبر جملة فعلية فعلها غير متصرف(٧)، ومن ذلك قوله تعالى(٨): ﴿وَأَنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاَّ ما سَعَى﴾ وقوله تعالى(٩): ﴿وَأَنْ عَسَى أنْ يكونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُم﴾، ولا يحتاج الخبر إلى فاصل إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف للدعاء(١٠) كقوله

(١) الصافات ١٠٤-١٠٥.
(٢) الكتاب ٣/١٦٣.
(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٣.
(٤) انظر مغنى اللبيب ص ٤٧.
(٥) من المتقارب لجنوب ترثى أخاها، أو لكعب بن زهير المعجم المفصل ٦/٧١.
(٦) من الطويل غير منسوب (شرح أبيات المفصل ٢/١٠٦٤).
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٦.
(٨) النجم ٣٩.
(٩) الأعراف ١٨٥.
(١٠) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٨٦.

تعالى(١): ﴿ والخامِسَةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ عليها ﴾ في قراءة(٢) من قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي، فإن لم يكن دعاء جاز الفصل بين (أنْ) والجملة بعدها بقدأو بالسين أو سوف، أو بالنفي، أو بلو(٣)، ومن الفصل بقد قوله تعالى(٤): ﴿ ... وَنَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا .. ﴾، ومن الفصل بسوف قول الشاعر(٥):

واعْلَمْ فَعِلْمُ المْرءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأْتي كلُّ ما قُدِرا

ومن الفصل بالسين قوله تعالى(٦): ﴿ عَلِمَ أنْ سَيكُوْنُ مِنْكُم مَرْضَى ﴾ ومن الفصل بالنفي قوله تعالى(٧): ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إِليهم قَوْلاً ﴾ وقوله تعالى(٨): ﴿ أَيَحْسَبُ الإنسانُ ألَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وقوله تعالى(٩): ﴿ أَيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرهُ أَحَدٌ ﴾ ومن الفصل بلو قوله تعالى(١٠): ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ للَّذِينَ يَرِثُوْنَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها أنْ لَوْ نشاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوْبِهِم ﴾ وقد جاءت (أنْ) المخففة من الثقيلة في أسلوب الإمام الشافعي في صورها المختلفة التي اتفق عليها علماء النحو ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

– في قوله(١١): «وهذا الصنف من العلم دليلٌ على ما وصفتُ قبل هذا على

---

(١) النور ٩ .

(٢) الكشاف ٣ / ٢٧٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ٤٢، وابن عقيل ١ / ٣٨٧ .

(٤) المائدة ١١٣ .

(٥) من الكامل بلا نسبة (المعجم المفصل ٣ / ١٠٧) .

(٦) المزمل ٢٠ .

(٧) طه ٨٩ .

(٨) القيامة ٣ .

(٩) البلد ٧ .

(١٠) الأعراف ١٠٠ .

(١١) الرسالة ص ٦٠ فقرة ١٢٠ «وانظر ص ٦١ فقرة ١٣٤، ص ١٥١ فقرة ٥٢١، ص ٢١٢ فقرة ٨٢٩، ص ٣٢٦ فقرة ١٤٥٦ » .

أن ليس لأحد أبداً أن يقول في شيء حَلَّ أو حَرُم إلا من جهة العلم، وجهةُ العلم الخبرُ في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس» جاءت (أنْ) مخففة من الثقيلة وخبرها جملة فعلية مبدوءة بفعل جامد هو (ليس) والجملة من ليس واسمها (أن يقول) وخبرها المقدم (لأحد) في محل رفع خبر (أن) أما اسمها فضمير الشأن.

– في قوله[1] تحت باب (بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص) معلقاً على قوله تعالى[2]: ﴿حتى إذا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ استطعما أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُما﴾، «و في هذه الآية دلالة على أنْ لم يستطعما كل أهل القرية» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وجاء الفصل بالنفي بالأداة (لم) [لم يستطعما كل أهل القرية].

– في قوله[3]: «فأبان الله أن قد فَرَضَ على نبيه اتباع أمره، وشهد له بالبلاغ عنه، وشهد به لنفسه، ونحن نشهد له به..» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وقد تم الفصل بحرف التحقيق (قد) بين (أنْ) والفعل (فرض).

– في قوله[4]: «... فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الخمسُ، فَصرنا إلى أنَّ الواجبَ الخمسُ..» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة اسمية منفية بـ(لا) كما في قوله تعالى[5]: ﴿... وأنْ لا إله إلا هو فهل

(١) الرسالة ص ٦٩ فقرة ١٨٥.

(٢) الكهف ٧٧.

(٣) الرسالة ص ٩٤ فقرة ٢٨٨.

(٤) الرسالة ص ١٠٨ فقرة ٣٤٢ «وانظر ص ١١١ فقرة ٣٥٥، ص ١٢٠ فقرة ٣٨٦، ص ١٢٦ فقرة ٤٠٣، ص ١٢٧ فقرة ٤١٢، ص ١٩١ فقرة ٧٢٠».

(٥) هود ١٤.

أنتم مسلمون ﴾ خبر (أنْ) في الآية جملة (لا إله إلا هو) و خبر (أنْ) في عبارة الإمام جملة (لا واجب من الصلاة) .

– في قوله(١) : « . . . وأنْ لا يختلف الناسُ في أنْ لو سَقَطَ الجنين حياً ثم مات كانت فيه دِيةٌ كاملة، إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كانت أنثى فخمسون من الإبل . . » جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف (سقط) وتم الفصل بينها وبين (أنْ) بلو، كما في قوله تعالى(٢) : ﴿ . . فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنتِ الجنُّ أنْ لو كانوا يعلمون الغيبَ ما لَبِثُوا في العذاب المهينِ ﴾ فقد فصلت (لو) بين (أنْ) المخففة من الثقيلة و الفعل المتصرف (كان) .

– الباء :

للباء معانٍ متعددة منها السببية(٣) ، ومنها التوكيد وهي الزائدة(٤) ، ومن السببية قوله تعالى(٥) : ﴿ وإِذْ قالَ مُوْسَى لِقَوْمِهِ يَاْ قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُم باتِّخاْذِكُم العِجْلَ فتوبوا إِلىَ بارِئِكُمْ . . ﴾ ، ومن الزائدة في الموجب قوله تعالى(٦) : ﴿ . . . قُلْ كَفَى باللهِ شَهِيْداً بَيْنِي وَبَيْنَكم . . . ﴾ حيث زيدت مع فاعل (كفى) وهو لفظ الجلالة، وقوله تعالى(٧) : ﴿ . . وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجذْعِ النَّخْلَةِ . . ﴾ حيث زيدت مع مفعول (هزي) ، و من الزائدة في غير الموجب قوله تعالى(٨) : ﴿ وما اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تعملون ﴾ حيث زيدت مع خبر (ما) الحجازية وهذا كثير، ومن الكثير

---

(١) الرسالة ص ٣٤٩ فقرة ١٦٤٣ .

(٢) سبـأ ١٤ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ١٣٩ .

(٤) السابق ص ١٤٤ .

(٥) البقرة ٥٤ .

(٦) الرعد ٤٣ .

(٧) مريم ٢٥ .

(٨) البقرة ٧٤ .

زيادتها في خبر (ليس) أيضاً[١]، والأقل زيادتها في خبر (لا) وخبر (كان) المنفي بلم[٢]، ومن شواهد زيادتها في خبر (ليس) قوله تعالى[٣]: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾ ومن شواهد زيادتها في خبر (لا) قول الشاعر[٤]:

فَكُنْ لِي شَفِيْعاً يَوْمَ لا ذو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قَارِبِ

ومن شواهد زيادتها في خبر مضارع (كان) المنفي بـ (لم) قول الشاعر[٥]:

وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم إِذَا أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقد جاءت الباء الدالة على السببية عند الإمام الشافعي في قوله[٦]: «فكل مَنْ قَبلَ عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه».

جاءت الباء في (بفرض الله) للسببية والمعنى (بسبب فرض الله طاعة رسوله على خلقه) أي (لأن الله فرض طاعة رسوله على خلقه) وفي قوله[٧]: «فكنا لو أعطينا العبد بأنه أبٌ إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له، فورثنا غير ما ورثه الله، فلم نُوَرِّث عبداً لما وصفت» حيث إن الباء في قوله (بأنه أب) دلت على السببية كاللام حيث إن المعنى (لو أعطينا العبد لأنه أب).

أما الباء الزائدة فقد وردت في أسلوب الإمام الشافعي في الكلام الموجب، وفي الكلام المنفي، أما في الكلام الموجب فقوله[٨]: «... فمنكم من يترك من حديثه

(١) انظر المتبع في شرح اللمع ١/ ٣٨٠.

(٢) السابق وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٣) الزمر ٣٦.

(٤) من الطويل لسواد بن قارب «المعجم المفصل ١/ ٤٠٥».

(٥) من الطويل للشنفرى «المعجم المفصل ٦/ ٢٠٢».

(٦) الرسالة ص ٥٧ فقرة ١٠٢.

(٧) الرسالة ص ١٤٠ فقرة ٤٧٥.

(٨) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩.

الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف إسناداً منه » حيث زيدت الباء في المفعول به (مثل) في كلام موجب عند من أجاز ذلك، أما مَنْ ذهب إلى أن زيادة الباء في الكلام الموجب تسمع ولا يقاس عليها(١) فهو يقدر مفعولاً به للفعل ويجعل الباء حرف جر أصلياً.

– ومن زيادة الباء في (الموجب) أيضاً قوله(٢): « فقلت له رواه عن النبي خَوَّاتُ بن جبير ، وقال سهلُ بنُ أبي حَثْمَةَ بقريب من معناه » فقد جاءت الباء زائدة في قوله (بقريب) وهو في كلام موجب وهو صفة لموصوف محذوف، والتقدير (قال قولاً قريباً) حذف الموصوف وهو مفعول مطلق وحلت الصفة محله و نصبت بفتحة مقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

– أما زيادة الباء في (الكلام المنفي)، فقد جاءت في قوله(٣): « . . . وإنْ كان العبدُ أباً أو غيره ممن سُمِّيَتْ له الفريضة، فكان لو أُعْطِيَها ملكها سيده عليه، لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثاً سُمِّيَتْ له الفريضة »، حيث إن الباء في قوله (بأبي الميت) زائدة في خبر مضارع كان المنفي (لم يكن) و (أب) خبر (يكن) فهو منصوب محلاً مجرور لفظاً ولذلك عطف عليه (وارثاً) مراعياً المحل وهو النصب فجاء المعطوف (وارثاً) منصوباً.

– الفاء في خبر المبتدأ :

« حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف »(٤)، فإن أشبه المبتدأ أداة الشرط جاز اقتران خبره بالفاء وذلك عندما يكون المبتدأ مقترناً بـ (أل) الموصولة بقصد الاستقبال

(١) انظر المتبع في شرح اللمع ١ / ٣٨٠.

(٢) الرسالة ص ١٩١ فقرة ٧٢٢ .

(٣) السابق ص ١٤٠ فقرة ٤٧٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤ .

والعموم(١)، كقوله تعالى(٢): ﴿ والسارِقُ والسارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾، أو يكون المبتدأ اسماً موصولاً بفعل صالح للشرطية أو بظرف أو بجار ومجرور أو يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول بفعل صالح للشرط أو بظرف أو بجار ومجرور، أو يكون المبتدأ مضافاً إلى أحدهما، أو يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما ذكرناه للموصول(٣).

ومن الموصول بفعل صالح للشرط قوله تعالى(٤): ﴿ وَمَآ أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فبما كَسَبَتْ أَيْدِيْكُم ﴾ ومن الموصول بجار ومجرور قوله تعالى(٥): ﴿ وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله ﴾ ومن المبتدأ الموصوف بموصول بما ذكر قول الشاعر(٦):

صِلُوا الحَزْمَ فالخَطْبُ الذي تَحْسَبُوْنَهُ يَسْيراً فَقَدْ تَـــلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّراً

حيث جاء المبتدأ (الخطب) موصوفاً بموصول (الذي) وصلته فعل صالح للشرط وجاء الخبر (فقد تلقونه) مقترناً بالفاء جوازاً.

ومن المضاف إلى اسم موصول قولنا (كل الذي تفعل فلك أو عليك).

ومن المضاف إلى نكرة موصوفة بما وصف به الموصول قولنا (كل رجل يتقى الله فسعيد).

وإذا دخل شيء من النواسخ للابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ما عدا (إنَّ) و(وأنَّ) عند سيبويه(٧)، و(لكنَّ) عند غيره(٨)، وما ذكره سيبويه ـ رحمه الله ـ هو الذي ورد نص القرآن الكريم به.

---

(١) انظر شرح التسهيل ١ /٣٢٨.

(٢) المائـــدة ٣٨.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١ /٣٧٤-٣٧٥، وشرح التسهيل ١ /٣٢٨-٣٣٢.

(٤) الشـــورى ٣٠.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) من الطويل غير منسوب (شرح التسهيل ١ / ٣٣٠).

(٧) انظر الكتاب ٣ /١٠٣.

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١ /٣٧٦.

كقوله تعالى(١): ﴿إِنَّ الَّذينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِم وَ لاَ هُمْ يَحْزَنون﴾ و قوله تعالى(٢): ﴿إِنَّ الَّذيـــنَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلءُ الأرْضِ ذَهَباً... ﴾ وقوله تعالى(٣): ﴿وَاعْـــلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِـن شَيْءٍ فَـأَنَّ للهِ خُمُسَهُ... ﴾ وقــوله تعالى(٤): ﴿قُلْ إِنَّ المَـــوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيْكُم﴾، أما اقتران الخبر بالفاء مع لكن فمن شواهده قول الشاعر(٥):

فَوَ اللهِ ما فَارَقْتُكُم قالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

كما يجوز أن تدخل الفاء على خبر كل مبتدأ موصوف بغير ما سبق أو غير موصوف(٦)، ومنه قول بعض السلف(٧): «بسم الله ما شاء الله كل نعمة فمن الله»، وقول الشاعر(٨):

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعدٍ أو مُـــــدَان فَمَنُـــــوطٌ بِحِكْمَةِ الُمتَعَالي

وقد جاء خبر المبتدأ مقترناً بالفاء في أسلوب الإمام الشافعي رضي الله عنه في قوله(٩): «فكلُّ شيء من سماء وأرض وذي رُوحٍ وشجر وغير ذلك فالله خلقه، وكلُّ دابة فعلـــى الله رزقهـــا، ويعلم مستقرها ومستودعها».

حيث جـــاء المبتدأ (كـل) وهو مضاف إلى (شيء) الموصوف بجار ومجرور (من سماء) فاقترن خبر المبتدأ وهـو جملة (فالله خالقه) بالفـاء جوازاً، ثم جاء المبتدأ (كل) مضافاً إلى غير موصوف وهو (دابة) وجاء الخبر (فعلى الله رزقها)

(١) الأحقاف ١٣.

(٢) آل عمـــران ٩١.

(٣) الأنفال ٤١.

(٤) الجمعـة ٨.

(٥) من الطويل لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان (المعجم المفصل ٨/١٢٦).

(٦) انظر شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.

(٧) السابـــق.

(٨) من الخفيف بلا نسبة (المعجم المفصل ٦/٤٠٥).

(٩) الرسالـة ص ٦٩ فقرة ١٨٠.

مقترناً بالفاء جوازاً.

كما ورد الخبر مقترناً بالفاء في قوله(١): «كل ما سَنَّ الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتابَ الله...» حيث جاء المبتدأ (كل) مضافاً إلى اسم موصول (ما) والموصول صلته فعل صالح للشرط (سَنَّ) واقترن خبر المبتدأ (فهي موافقة) بالفاء جوازاً.

وفي قوله(٢): «وما سَنَّ مما ليس فيه نَصُّ كتاب الله فبفرض الله طاعتهُ عامةً في أمره تبعناه» جاء المبتدأ اسماً موصولاً (ما) وصلته فعل صالح للشرط (سَنَّ) واقترن الخبرذ بالفاء جوازا وهو جملة (فبفرض الله طاعته في أمره تبعناه).

- الكاف الجـــارة:

الكاف من حروف الجر المختصة بجر الاسم الظاهر(٣)، وشذ جره للضمير (٤) ومن شواهده قول الشاعر(٥):

خَلَّى الذَنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَـــا وَأُمَّ أَوْعَـالٍ كَهَـــا أَوْ أَقْرَبَـــا

وقول رؤبة(٦):

ولا تَـــرَى بَعْلاً ولا حَلائِلا كَهُ ولا كَهُـــــنَّ إلاَّ حَاظِلا

وقـــد ورد جر الكاف للضمير فـــي أسلـــوب الإمـــام الشافعي في قوله(٧): «... هل كانت لك حجة إلا كهى عليك ؟!»، وفي قوله(٨): «وزعمت أن في العبد تحرير رقبة كهي في الحر وثمناً، وأن الثمن كالدية».

(١) الرسالة ص ١٦٤ فقرة ٥٧٠.

(٢) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٧١.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ١١.

(٤) السابـق ٣/ ١٣.

(٥) من الرجز للعجاج (شرح أبيات المفصل ٢/ ١٠٤٠).

(٦) من الرجز لرؤبة (خزانة الأدب ١٠/ ١٩٦).

(٧) الرسالة ص ٢٦١ فقرة ١٠٧١.

(٨) السابق ص ٣٤٣ فقرة ١٥٩١.

– اللام في جواب (لـــو) و (لـــولا).:

جواب (لو) و (لولا) المثبت يكثر اقترانه باللام ويقل تجرده منها[١] ومن اقترانـــه باللام قولـه تعالى[٢]: ﴿لَوْ نَشَاء لجعلناه حُطَاما...﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿لَوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينْ﴾، ومن تجرده من اللام قولـه تعالى[٤]: ﴿لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاه أَجَاجاً فَلَوْلاَ تَشْكُرُون﴾.

وقد جاء أسلوب الإمام الشافعي رضى الله عنه على اللغة القليلة لغة التجرد من اللام في غـير مـوضع ومن ذلك قـوله[٥]: «والقـرآن يدل ـ والله أعلم ـ على مـا وصفت، لأنه لو كان قضاء بالقرآن كان حكماً منصوصاً بكتاب الله...» حيث جـــاء الجواب (كان حكماً) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام، ومن ذلك قـــوله[٦]: «فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين، لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق» فقد جاء جواب (لو) وهو قولـه (بطلت للعبيد) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام، ومن ذلك أيضاً قولـه[٧]: «وهذا مثل ما ذكرتُ من الفرائض قبله: لو ترك الحديث فيه استُغْنِيَ فيه بالكتاب».

ومن مواضع تـجرد جـــواب (لـــولا) من اللام وهو ماضٍ مثبت قـولـه[٨]: «ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا مَنْ لزمه اسم السرقة وضربنا مائة

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤ / ٥١ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠١.

(٢) الواقعة ٦٥.

(٣) سبـأ ٣١.

(٤) الـــواقعة ٧٠.

(٥) الرسالة ص ٩٢ فقرة ٢٧٥.

(٦) السابق ص ١٢٧ فقرة ٤١١.

(٧) السابق ص ١٣٧ فقرة ٤٥٧ «وانظر أمثلة أخرى ص ١٥٦ فقرة ٥٣٦، و ص ١٩٠ فقرة ٧١٩، وص ٢١٩ فقرة ٨٢٨، ص ٢٧٦ فقرة ١١٥٠، ١١٥٣، ص ٣٢٧ فقرة ١٤٥٨، ص ٣٣٦ فقرة ١٥٣٣».

(٨) السابق ص ٨٤ فـــقرة ٢٣٥.

كل مَنْ زنى . . » حيث جاء جواب (لولا) وهو قوله (قطعنا من لزمه اسم السرقة) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام وقوله[١]: «ولولا دلالة السنة كان ظاهرُ القرآن أن الأموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض» جاء فيه الجواب ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام وهو قوله «كان ظاهر القرآن . . . » .

لـــــــم :

تختص (لم) بالمضارع فتنفيه وتجزمه وتقلب معناه للماضي[٢]، وقد تهمل فلا يجزم بها حملاً على (ما) النافية أو حملاً على (لا) النافية، ورجح الأشموني الإهمال حملاً على (ما) ؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً بخلاف (لا)، ونسب ابن هشام والأشموني إلى ابن مالك قوله بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم[٣] ومن شواهد إهمال(لم) قول الشاعر[٤]:

لَوْلا فوارسُ مِنَ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بالجَارِ

الشاهد في (يوفون) حيث جاء مرفوعاً بعد (لم) وذكر ابن هشام أن من النحويين من يرون الرفع بعد (لم) ضرورة[٥].

وقد جاءت (لم) مهملة في أسلوب الإمام الشافعي مما يرجح أن إهمالها إما لغة وإما قياس على (ما) وليس ضرورة، ومن إهمالها قوله[٦]: « . . . ولا بأس ما لم يحيل المعنى» هذه العبارة ذكرها الإمام الشافعي على لسان أحد صحابة رسول الله ﷺ في حوار مع بعض التابعين، وقد ذكر الإمام هذا الحوار في حديثه عن اختلاف

(١) السابق ص ١٥٦ فقرة ٥٣٤ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٣١٤ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٤، وشرح التسهيل ٤ / ٦٦، و مغنى اللبيب ٣٦٥، والأشموني ٢ / ٣١٥ .

(٤) من البسيط بلا نسبة (المعجم المفصل ٣ / ١٩٩) .

(٥) انظر مغنى اللبيب ٣٦٥ .

(٦) الرسالة ص ١٩٧، فقرة ٧٥٥ .

اللفظ فيما روى عن رسول الله ﷺ فإن كان الإمام قد دون الحوار بنصه فالعبارة عبارة أحد الصحابة وإن كان الإمام قد صاغ اللفظ من عنده فاللفظ لفظه والمعنى للصحابي وقد علق الأستاذ أحمد بن شاكر على مجيء اللفظ (يحيل) بعد (لم) بهذه الصورة فقال(١): « كذا هو في الأصل (يحيل) على صورة المرفوع بعد (لم) ولم يضبط آخره فيه بشيء من حركات الإعراب ؛ فلذلك يجوز ضبطه بضم اللام وكسرها، أما الضم فعلى اعتبار الفعل مرفوعاً على لغة من يهمل (لم) فلا يجزم بها، حملاً على (ما) ... وأما كسر اللام فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط فتكسر اللام للتخلص من التقاء الساكنين » لكن في الرسالة نصوصاً للإمام لا شك فيها وقد جاءت فيها (لم) مهملة ولا احتمال لجزم الفعل بعدها ومن ذلك قوله(٢): « فكيف أنكرت أن تُشْتَرَى الإبلُ بصفة إلى أجل؟ ولم تقيسُهُ على الدية ولا على الكتابة، ولا على المهر، وأنت تجيز في هذا كله أن تكون الإبل بصفةٍ ديناً فخالفت فيه القياس، وخالفت الحديث نصاً عن النبي »، والشاهد هنا في الفعل (تقيسه) الواقع مرفوعاً بعد (لم) على أنها مهملة، وهذا يرجح أن إهمال (لم) لغة أو مقيس على (ما) وليس ضرورة كما ذهب بعض النحويين.

كما جاءت (لم) مهملة في قول الإمام الشافعي(٣): « قال: فلم يحكا أن رسول الله سئل عن الجنين: أذكر أم أنثى. إذ قضى فيه سَوَّى بين الذكر والأنثى إذا سقط ميتاً.. ».

قال المحققان معلقين على الفعل (يحكا)(٤): « هكذا بالأصل بإثبات حرف

---

(١) السابق ص ١٩٧، هـ ٤ « أحمد محمد شاكر هو المحقق الأول لكتاب الرسالة ١٣٠٩هـ - ١٣٧٧هـ/ ١٨٩٢-١٩٥٨م، انظر ترجمته في موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، ص ٦٥ ».

(٢) السابق ص ٣٤٤ فقرة ١٦٠٠ .

(٣) السابق ص ٣٤٩ فقرة ١٦٤٢ .

(٤) السابق ص ٣٤٩ هـ ٢ .

العلة مع وجود الجازم ولذلك وجه صحيح في العربية» يقصدان إهمال (لم) وقد وردت أفعال مجزومة بعد (لم) وذكر المحققان أنها في الأصل مرفوعة ومن ذلك قوله[١]: «ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قَدَّمّ صلاة قبل دخول وقتها لم تُجْزِ عنه»، قال المحققان تعليقاً على الفعلين (يؤد – تُجْزِ)[٢]: «رسمت في الأصل بإثبات حرف العلة».

وفي قوله[٣]: «قال الشافعي: فقال رسول الله: (فليصلها إذا ذكرها) فجعل ذلك وقتاً لها، وأخبر به عن الله تبارك وتعالى، ولم يستثن وقتاً من الأوقات يَدَعُها فيه بعد ذكرها»، قال المحققان تعليقاً على الفعل (يستثنِ)[٤]: «في المطبوعة: يستثني بإثبات حرف العلة مع (لم) الجازمة ولذلك وجه صحيح في العربية».

هذا وقد جمع الإمام الشافعي بين إعمال (لم) وإهمالها في قوله[٥] معلقاً على حديث الرسول ﷺ مع فاطمة بنت قيس حين خطبها لأسامة بن زيد بعد أن أعلمته بتقدم معاوية وأبي جَهْم لخطبتها: «...فلما لم ينهها ولم يقل لها ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك، وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما فاستدللنا على أنها لم ترضى، ولو رضيت واحداً منهما أمرها أن تتزوج مَنْ رضيت...»، فقد ورد الفعلان (ينهها) و (يقل) مجزومين على الأصل، بينما ورد الفعل (ترضى) مثبت الألف في صورة الرفع على إهمال (لم) وهكذا يتضح أن الإمام الشافعي أهمل إعمال (لم) في غير موضع وإن لم يكن

(١) السابق ص ٢٢٣ فقرة ٨٧٦.

(٢) السابق ص ٢٢٤ هـ ١، ٢.

(٣) السابق ص ٢٢٧ فقرة ٨٨٨ «وانظر ص ٢٣١ فقرة ٩١١، وهـ ٢، ص ٢٤٨فقرة ٩٨٦، وهـ ٣، ص ٢٧٨ فقرة ١١٦٤، وهـ ٢».

(٤) السابق ص ٢٢٧ هـ ٢.

(٥) السابق ص ٢١٩ فقرة ٨٥٨.

هذا هو الأصل في أسلوبه، فالأصل الإعمال كما هو متفق عليه(١) فيكون إهماله (لم) على أنها لغة أو حملاً لها على (ما) وليس للضرورة.

الإضـــــافة

– إضافة المصدر إلى معموله:

قد يضاف المصدر إلى معموله فاعلاً ثم ينصب مفعوله، أو يضاف إلى معمولــه مفعولاً ثم يرفع فاعله وفي ذلك يقول ابن مالك عن المصدر المضاف إلى معموله (٢):

وَبَعْدَ جَرِّهِ الذِي أُضِيْفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يـعني أن المصـدر العامل قد يضاف إلى فاعله فيجره ثم ينصب مفعوله نحو (عجبت من شُرْب زيدٍ العســـلَ)، وقـد يضاف إلى مفعوله فيجره ثم يرفع فاعله نحو (عجبت من شُرْب العسل زيدٌ)(٣)، ومن الأول قوله تعالى(٤): ﴿ ... ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ الناسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ولكِنَّ الله ذو فَضْلٍ على العالمين﴾، ومن الثاني قول الشاعر(٥):

تَنْفِي يداها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

– أما الأول، وهو المصدر المضاف إلى فاعله الناصب مفعوله فقد ورد في غير

(١) انظر أمثلة أخرى «ص ٤٠ فقرة ٢٢، ص ٤١ فقرة ٢٥، ص ٤٩ فقرة ٦٨، ص ٥١ فقرة ٨٣، ص ٦٠ فقرة ١٢٤، ص ٦٧ فقرة ١٧٨، ص ٦٩ فقرة ١٨٢، ص ٧٢ فقرة ١٩٩، وفقرة ٢٠٥، ص ٧٨ فقرة ٢١٩، ص ٨٠ فقرة ٢٢٧، ص ٨٨ فقرة ٢٥٧، ص ٨٩ فقرة ٢٦١،٢٦٢، ص ١٥٣ فقرة ٥٢٧، ص ١٦٦ فقرة ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ص ١٦٩ فقرة ٦١٣، ص ٢٤٦ فقرة ٩٧١، ص ٣٥١ فقرة ١٦٦١، ص ٣٦١ فقرة ١٧٢٤».

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٠١.

(٣) السابق ٣/ ١٠٢.

(٤) البقرة ٢٥١.

(٥) من البسيط للفرزدق (خزانة الأدب ٤/ ٤٢٦).

موضع عند الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ومن ذلك: قوله[1]: «فكانوا قبل إنقاذ الله إياهم بمحمد ﷺ أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم...».

فقد جاء المصدر (إنقاذ) مضافاً إلى فاعله وهو لفظ الجلالة وناصباً مفعوله وهو الضمير المنفصل (إياهم) والمعنى (فكانوا قبل أن ينقذهم الله بمحمد..).

وقوله[2]: «فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه». جاء المصدر (فرض) مضافاً إلى فاعله (لفظ الجلالة) وناصباً مفعوله (طاعة) والمعنى بأن فرض الله طاعة نبيه على خلقه.

– أما الثاني، وهو المصدر المضاف إلى مفعوله الرافع فاعله فلم أجد إلا نصاً قد يكون الوحيد في الكتاب وهو قوله[3]: «معناه أن يكون قَصَدَ بفرضِ إمساس القدمين الماء من لاخُفَّيْنْ عليه لَبِسَهما كامل الطهارة».

حيث جاء المصدر (إمساس) مضافاً إلى مفعوله (القدمين) ورافعاً فاعله (الماء) والمعنى: معناه أن يكون قصد بفرض ان يمس القدمين الماءُ من لاخفين عليه...، أي (قَصَدَ بفرض أن يمس الماءُ القدمين مَنْ لاخفين عليه) هذا عن المصدر المضاف إلى مفعوله الرافع فاعله ولعل هذا يؤيد ما ذكره ابن عقيل حين قال[4]: «وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم»، كما يؤيد ما ذكره الرضي حين قال[5]: «إن الأكثر إضافته إلى الفاعل وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً».

(١) الرسالة ص ٤٠ فقرة ٢٢.

(٢) السابق ص ٥٧ فقرة ١٠٢، وانظر أمثلة أخرى ص ٩٣ فقرة ٢٧٩، ص ٩٥ فقرة ٢٩١، ص ١٣١ فقرة ٤٣٠، وص ١٣٧ فقرة ٤٥٧، ص ١٦٤ فقرة ٥٧١، ص ١٦٨ فقرة ٦٠٧، وص ١٧١ فقرة ٦٢٣، ص ١٧٤ فقرة ٦٤١، ص ٢١٩ فقرة ٨٥٧، ص ٢٥١ فقرة ١٠٠١، ص ٢٧٩ فقرة ١١٦٨، ص ٣١٦فقرة ١٣٤٢).

(٣) السابق ص ٣٤٦ فقرة ١٦١٦.

(٤) شرح ابن عقيل ٣/١٠٣.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٣/٤٠٨.

- تـــــعريف المضـــــاف بـ (أل) :

يقول ابن مالك في هذه المسألة[١] :

وَوَصْلُ (أل) بذا المضافِ مُغْتَفَر إنْ وُصِلَتْ بالثان : كـ « الجَعْد الشَّعَر »

أو بالــذي لَــهُ أُضِيْفَ الثانِـــي كـ « زَيْـــــدُ الضاربُ رَأْس الجانِي »

وهذا يعني أن (أل) تدخل على المضاف إضافة غير محضة (لفظية) بشرط أن تدخل (أل) على المضاف إليه كمثاله (الجعد الشعر) أو تدخل (أل) على ما أضيف إليه المضاف إليه كمثال (زيد الضارب رأس الجاني) وإذا كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر لم يشترط وجود (أل) في المضاف وفي هذا قال ابن مالك [٢] :

وكَوْنُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنًّـــــــى أو جمعاً سبيلَهُ اتَّبَع

ومنـــه قـــول عنترة في معلقته[٣] :

وَلَقَــدْ خَشِيْـــتُ بـــأَنْ أمـــوتَ وَلَـمْ تَدُرْ للحربِ دائِرَةٌ على ابْنَي ضَمْضَمِ

الشاتِمَـيْ عِرْضِـــي وَلَـــمْ أَشْتِمْهُمَا والنـــاذِرَيْـــنِ ـ إذا لَمْ ألقَهُما ـ دَمِي

فـــقد جاء المضاف (الشاتمي) معرفاً بـ (أل) دون أن يقترن المضاف إليـــه (عرضي) بـ (أل) والذي سوغ ذلك أن المضاف مثنى إضافته غير محضة وقد جاء المضاف معرفاً بـ (أل) في أسلوب الإمام الشافعي على ما اتفق عليه العلماء وذلك في قـــوله [٤] : « وعرفنا وخَلْقَهُ نِعَمَهُ الخاصةَ العامَّةَ النفعِ في الدين والدنيا » حيث جاء المضاف (العامة) مقترناً بـ (أل) وإضافته غير محضة والمضاف إليه (النفع) مقترن بـ (أل)، ومن ذلك أيضاً قوله[٥] : « وَبينٌ عند أهل العلم بلسان

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٤٦ .

(٢) السابق ١ / ٤٧ .

(٣) من الطويل لعنترة من معلقته (خزانة الأدب ١ / ١٢٩) .

(٤) الرسالة ص ٤١ فقرة ٢٨ .

(٥) السابق ص ٧٢ فقرة ٢٠٣ .

العرب منهم أنه إنما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض» حيث جاء المضاف (العام) مقتـــرناً بـ (أل) وإضافته غير محضة والمضاف إليه بعده مقترن بـ (أل).

– اكتساب المضـــاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث والعكس

يجوز ذلك بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الاحتفاظ بالمعنى(١).

ومن اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث قول الشاعر(٢):

مَشَيْنَا كما اهْتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أعاليهـــــا مَرُّ الرياحِ النواسمِ

فقد جاء الفعل (تسفهتْ) متصلاً بتاء التأنيث وفاعله (مر) مذكر وإنما كان ذلك لأن الفاعل اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الرياح) والذي سوغ ذلك صحة الاستغناء عن المضاف (مر) بـ (الرياح) فنقول (تسفهت أعاليها الرياحُ النواسمُ).

وقد ورد في أسلوب الإمام الشافعي اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه وذلك في قوله(٣): «.. وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا مَنْ سَفِهَ نفسه» حيث جاء الفعل (يدعها) مسند إلى ضمير المفرد المؤنث، وهو عائد على (إدراك) فكان القياس أن يقول (وإدراك نافلة خير لا يدعه إلا...) ليعود ضمير المفرد المذكر في (يدعه) على المبتدأ (إدراك) لكن المبتدأ (إدراك) أضيف إلى المؤنث (نافلة) فاكتسب منه التأنيث فعاد الضمير في (لا يدعها) عليه مؤنثاً وساغ اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه لأن المضاف صالح للحذف وقيام المضاف إليه مقامه حيث يصح المعنى إن قلنا (ونافلة خير لا يدعها إلا مَنْ سَفِهَ نفسه).

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٩ وما بعدها.

(٢) من الطويل لذي الرمة (خزانة الأدب ٤/٢٢٥).

(٣) الرسالة ص ٦٥ فقرة ١٧٠.

التوابــع

– العطف على المجـرور لفظاً:

قال ابن مالك في باب (كان)[١]:

وما عَلَى المجرورِ بالباءِ نَسَقَا فانْصِبْ وإنْ تَجْرُرْهُ فهو المُنْتَقَى

يعني أن المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة يجوز جره حملاً على اللفظ وهو المختار ـ و يجوز نصبه حملاً على المحل فنقول (ليس المؤمن بمغرور ولا حاقدٍ) أو(. . . ولا حاقداً)، كما يجوز جـــر المعطوف على الخبر المنصوب على تقدير الباء[٢] ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابـــقٍ شَيْئاً إذا كان جائياً

فقد جر سابق على تقدير الباء في (مدرك) ويروى (ولا سابقاً) ولا شاهد فيه ومن ذلك قول الشاعر [٤]:

مشائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِـيْرَةً ولا نــاعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُـــها

حيث جر (ناعب) وهو معطوف على خبر ليس المنصوب (مصلحين) فكأنه توهم اقتران خبر ليس بالباء لكثرة اقترانه بها، ولذلك قال سيبويه تعليقاً على البيت[٥]: «فحملوه على ليسوا بمصلحين»، وقد جاء في أسلوب الإمام الشافعي العطف مـــراعاة للفظ والعطف مراعـاة للمحل، أما العطف مراعاة للمحل ففي قوله[٦]: « . . لم يكن السيـد بأبي الميت ولا وارثاً سـميـت له فـريضـة » حيث عطف (وارثاً) نصباً على [أبي الميت] المجرور لفظاً بالباء الزائدة ومحله النصب لأنه خبر (يكن).

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٥ .

(٢) انظر السابق ١ / ٤٢٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٥ .

(٣) من الطويل لزهير بن أبي سلمى (شرح أبيات المفصل ٢ / ٩٤٥) .

(٤) من الطويل للأحوص (المعجم المفصل ١ / ١٥٧) .

(٥) الكتاب ١ / ٣٠٦ .

(٦) الرسالة ص ١٣٩ فقرة ٤٧٥ .

ومن العطف على اللفظ أو المحل قوله[١]: « . . فمنكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذُ بمثل الذي ترك وأضعف إسناداً منه »، جاء (أضعف) محركاً بالفتحة فإن قدرناها علامة نصب كان العطف على محل (مثل) وهو النصب على المفعولية للفعل (يأخذ)، وإن قدرناها علامة جر لأنه ممنوع من الصرف كان العطف على لفظ (مثل) المجرور لفظاً بحرف الجر الزائد (الباء) .

أما العطف مراعاة للفظ ففي قوله[٢]: « وليست تلك العورةُ بالكذب فَنَرُدَّ بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق » فقد عطف (النصيحة) على (الكذب) المجرور لفظاً بالباء الزائدة وجاء المعطوف (النصيحة) مجروراً مراعاة للفظ المعطوف عليه، ومن العطف مراعاة للفظ أيضاً قوله[٣]: « ولو كانت الآية كما وصفت كنتُ قد خالفتها فيما ذكرنا، في أن يَتركَ أختهُ ومواليه، فتعطي أخته النصف ومواليه النصف، وليسوا بذوي أرحام ولا مفروضٍ لهم في كتاب الله فرضٌ منصوص » .

فقد عطف (مفروض) على (ذوي) المجرور لفظاً بالباء الزائدة وجاء (مفروض) مجروراً مراعاة للفظ (ذوي)، ولو راعى المحل لنصب مفروض؛ لأن محل (ذوي) النصب على أنه خبر ليس.

– وصف المعرفة بـ (غير) :

(غير) من الألفاظ الموغلة في الإبهام فلا يكتسب التعريف بالإضافة[٤] ولذلك كان الأصل ألاَّ يأتي وصفاً للمعرفة وإنما يأتي وصفاً للنكرة حيث إن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكيراً، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإذا تُتْلَى عَلَيْهِم آيَاتُنا بَيِّنَاتٍ قَالَ

(١) الرسالة ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩ .

(٢) السابق ص ٢٥٦ فقرة ١٠٣٤ .

(٣) السابق ص ٣٦٥ فقرة ١٧٧٢ .

(٤) مغنى اللبيب ٢١٠ .

الذينَ لا يَـــرْجُون لِقَاءَنا ائْتِ بِقُرآنٍ غَيْرِ هذا أو بَدِّلْهُ قُلْ ما يَكُونُ لي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تلقاءِ نَفْسِي... ﴾[1]، حيث جاء (غير) نعتاً مجروراً لكلمة (قرآن) و (غير) مضاف إلى معرفة (هذا) لكنه بقى على تنكيره فوصف النكرة.

وقد جاء وصف (غير) المضاف إلى معرفة للاسم النكرة على الأصل في أسلوب الإمام الشافعي وذلك في قوله[2]: «..... ويَسُنُّ في معنى يخالفه في معنى ويجامعه في معنى سنةً غيرَها لاختلاف الحالَين.....»، حيث جاء (غيرها) صفة لكلمة (سنة) وهي نكرة، وصح ذلك لأن (غير) نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة (الضمير)؛ لأن (غير) من الألفاظ الموغلة في الإبهام فلا تكسبها الإضافة تعريفاً.

ومن ذلك أيضاً قولـــه[3]: «قلت هذا ليس بخراج هذا من وَجْهٍ غير الخراج» فقد جاء (غير) وصفاً لـ (وجه) وهو نكرة، وصح ذلك لأن (غير) نكرة وإن كان مضافاً إلى معرف بـ (أل) وهو (الخراج) هذا هو الأصل في استعمال (غير) وصفاً، أعنى مجيء (غير) وصفاً للنكرة، لكنَّ (غير) جاء وصفاً للمعرفة أيضاً في أسلوب الإمام الشافعي خلافاً للأصل ومن أمثلة ذلك قوله[4]: «وأما الناسخة والمنسوخة من حديثه فهي كما نسخ اللهُ الحُكمَ في كتابه بالحكمِ غيرِهِ من كتابه عامة في أمره، وكذلك سنةُ رسول الله تُنْسَخُ بسنته»، فقد جاء (غير) وصفاً مجروراً لكلمة (الحكم) المجرورة بالباء و (الحكم) معرف بـ (أل).

ومن ذلك قوله[5]: «وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب»، فقد وصف المعرف بـ (أل) المجرور (الكافرين) بكلمة (غير) المضاف إلى مضاف إلى معرفة

---

(١) يونس ١٥.

(٢) الرسالة ص ١٦٥ فقرة ٥٧٩.

(٣) السابق ص ٣٣٣ فقرة١٥١١.

(٤) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٧٢.

(٥) الرسالة ص ٢٨٣ فقرة ١١٨٥.

ومن ذلك قوله عن القتل الخطأ لمؤمن من قوم عدو ديارهم غير ممنوعة عن غزو المسلمين(١): «فكان المؤمن في الدارِ غيرِ الممنوعة وهو ممنوع بالإيمان فجعلت فيه الكفارة بائتلافه ولم يُجْعَل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالإيمان»، حيث وصف (الدار) المعرف بـ (أل) بـ (غير) المضاف إلى معرف بـ (أل) فجاء (غير) مجروراً وصفاً للمجرور (الدار).

ومن ذلك قوله(٢): «..... إذ أعطاه الله ما يباين به الخلقَ غير النبيين»، حيث وصف (الخلق) المعرف بـ (أل) بـ (غير).

وفي الأمثلة السابقة التي جاءت فيها غير صفة لمعرف بـ (أل) توجيه أقره النحاة، فقد قال ابن مالك(٣): «وقد يعنى بغير، ومثل مغايرة خاصة ومماثلة فيحكم بتعريفهما، وأكثر مايكون ذلك في (غير) إذا وقع بين متضادين» واستشهد على ذلك بقول الشاعر(٤):

فَلْيَكُنِ المغْلُوبُ غَيْرَ الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غيرَ السالِبِ

وقال ابن هشام (٥): «ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها... وتكون صفة للنكرة... أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغضُوبِ عَلَيْهِم...﴾؛ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة؛ ولأن غير إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها».

وعلق الأشموني على ما ذكره ابن مالك فقال(٦): «وهذا الذي قاله هو مذهب ابن السراج والسيرافي».

(١) السابق ص ٢١٣ فقرة ٨٣٧.

(٢) السابق ص ٢٨٦ فقرة ١٢١٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٦.

(٤) من الرجز لأبي طالب (المعجم المفصل ٩/١٣٣، وشرح التسهيل ٣/٢٢٦).

(٥) مغنى اللبيب ٢١٠.

(٦) انظر شرح الأشموني ١/٤٩٦.

وهكذا يكون الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ قد أكد ما أقره النحاة من وصف غير للمعرفة إما لأنها تتعرف إذا دلت على مغايرة خاصة ووقعت بين متضادين كما ذهب ابن مالك، وإما لأن المعرف الجنسي قبلها قريب من النكرة ولأن (غير) إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها كما ذهب ابن هشام، حيث إن (غير) في كلام الإمام الشافعي قد جاءت وصفاً لمعرف بـ (أل) ودلت على مغايرة خاصة ووقعت بين متضادين هما الحكم المنسوخ والحكم الناسخ في المثال الأول والكافرون وأهل الكتاب في المثال الثاني، والقتل الخطأ لمؤمن من قوم عدو ديارهم غير ممنوعة والعكس في المثال الثالث، والخلق والنبيون في المثال الأخير ؛ فجاز لذلك أن يأتي (غير) وصفاً لمعرفة.

– جواز مراعاة المعنى أو اللفظ في العائد على (مَنْ) الموصولة:

(من) الموصولة اسم مفرد مذكر في اللفظ فإذا خالف المعنى اللفظ جاز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بها أولى[1]، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنْ اللهِ﴾، ومراعاة المعنى جائز كقوله تعالى[3]: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يستمِعُونَ إِليك﴾، فإذا سبق (مَنْ) ما يعضد المعنى فالمختار مراعاة المعنى[4]، ومنه قول الشاعر[5]:

وَإِنَّ مِنَ النِسْوانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تهيجُ الرياضُ قَبْلَها وتَصَوَّحُ

حيث اختار مراعاة المعنى فقال (من هي) ولم يقل (من هو) لمَّا سبق لفظ (النسوان) (مَنْ).

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢١٢.

(٢) آل عمران ١٦٢.

(٣) يونس ٤٢.

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢١٣.

(٥) من الطويل (شرح التسهيل ١/٢١٣).

ويجب مراعاة المعنى إن خيف اللبس فنقول (أعرض عَمَّنْ مررت بها) مراعين المعنى حيث إن مراعاة اللفظ توقع في اللبس(١) وقد يراعى المعنى بعد مراعاة اللفظ(٢) كقوله تعالى(٣): ﴿وَمِنَ الناسِ مَنْ يقولُ آمَنَّا باللهِ وباليومِ الآخِرِ وماهم بمؤمنين﴾ حيث روعي اللفظ وهو الإفراد والتذكير في (يقول) ثم روعي المعنى في (أمنا) و (وما هم بمؤمنين).

وتلزم مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ إذا عُضِدَ المعنى(٤) كقوله تعالى(٥): ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ منكُنَّ لله ورسوله وتَعْمَلْ صالحاً نُؤْتِها أَجْرَها مَرَّتَيْن وأَعْتَدْنا لها رزقاً كريماً﴾ فقد روعي لفظ (مَنْ) وهو الإفراد والتذكير فقال (يقنت) ثم جاء ما يعضد المعنى وهو التأنيث في قوله ـ سبحانه ـ (منكن) فلزم مراعاة المعنى في الفعل (تعمل) و(نؤتها) و (لها) وكما جاز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ جاز أيضاً مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى(٦) وقد جاء أسلوب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ وفق القاعدة العامة التي تجعل مراعاة اللفظ فيما اتصل بِمَنْ أولى من مراعاة المعنى(٧) ومن ذلك قوله(٨): «... لا يخاطَبُ بهذا إلا مَن يدعو من دون الله إلهاً ـ تعالى عما يقولون علواً كبيراً ـ لأن فيهم من المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعو معه إلهاً» فقد ورد الاسم الموصول (مَنْ) مرتين، وصلته الفعل (يدعو) بصيغة الإفراد والتذكير ولم يقل (يدعون) مراعياً لفظ (مَنْ)،

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢١٣.

(٢) انظر السابق ١/٢١٤.

(٣) البقرة ٨.

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢١٤.

(٥) الأحزاب ٣١.

(٦) انظر شرح التسهيل ١/٢١٤.

(٧) السابق ١/٢١٢.

(٨) الرسالة ص ٧٢ فقرة ٢٠٣.

وفي العبارة الثانية سُبِقَ الاسم الموصول (مَنْ) بما يعضد المعنى وهو جمع المذكر(المؤمنين) لكنَّ الإمام آثر مراعاة اللفظ مع ذلك وهذا جائز إلا أن المختار مراعاة المعنى في هذه الحالة كما سبق أن أشرنا عند ابن مالك ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الإمام الشافعي(١): «فَدَلَّتْ السنة على أن الله إنما أراد ممن سَمَّى له المواريث من الإخوة، والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج وجميع مَنْ سمى له فريضةً في كتابه: خاصةً مِمَّنْ سَمَّى».

فقد روعي لفظ (مَنْ) حيث جاء الضمير مفرداً مذكراً وهو هاء الغيبة في (له) العائد على (مَنْ)، وتكرر ذلك مع (مَنْ) الثانية مع أنها مسبوقة بما يعضد المعنى وهو الجمع وكان الإمام ـ رضي الله عنه ـ آثر اتساق العبارة الثانية مع الأولى ليسير الأسلوب على نسق واحد.

تابع مسائل الاحتجاج و أمثلتها

الحـــذف

١- حـــــذف ألف الاستفهام:

الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولهذا اختصت بأحكام منها جواز الحذف(٢) ومنه قول عمر بن أبي ربيعة(٣):

فو اللهِ ما أَدْرِي وإِنْ كنتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بثمانِ

أراد (أبسبع) فحذف الهمزة.

وذكر ابن هشام أن جواز حذف الهمزة غير مرهون بتقدمها على (أَم)(٤) وشاهده قول الكميت(٥):

---

(١) السابق ص ١٣٨ فقرة ٤٧٠ (وانظر ص ٢٢٩ فقرة ٩٠٥، و ص ٣٢٣فقرة ١٤١٢).

(٢) انظر مغنى اللبيب ١٩.

(٣) من الطويل لعمر بن أبي ربيعة (شرح أبيات المفصل ٢/١١٢٩).

(٤) انظر مغنى اللبيب ٢٠.

(٥) من الطويل للكميت (المعجم المفصل ١/٢٣٥).

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعباً مِنِّي وذو الشَيْبِ يَلْعَبُ

أراد (أوذو الشيب يلعب) .

وذكر ابن هشام أن الأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس(١) وعليه قراءة ابن محيصن(٢) لقوله تعالى(٣): ﴿ وسواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ حيث قرأ (أنذرتهم) بحذف ألف الاستفهام، ومنه قول الرسول ﷺ لجبريل ـ عليه السلام ـ(٤): « وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق » .

وقد جاء حذف ألف الاستفهام في كتاب الرسالة في غير موضع ومن ذلك قوله(٥): « قال: فيعدو هذا أن يكون واجباً وجوب العلم قبله؟ أو موضوعاً عن الناس علمه حتى يكون مَنْ عَلِمَهُ منتفلاً ومن ترك علمه غير آثم بتركه؟ » فقد حذفت ألف الإستفهام في قوله (فيعدو هذا) وقد أراد (أ فيعدو هذا.....؟) ومن ذلك قوله(٦): « قال: فتجدُك تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة؟ » والتقدير (أ فتجدك) وقد علق المحققان بقولهما(٧): « استفهام محذوف منه الهمزة أي (أفتجدك) وفي الصفحة نفسها جاء قول الإمام(٨): « قلنا: فلست تراني كُلِّفْتُ الحق من وجهين؛ أحدهما: حق بإحاطة في الظاهر والباطن، والآخر حق بالظاهر دون الباطن ؟ » التقدير (أ فلست ؟) وقد نَوَّه المحققان أيضاً إلى ذلك(٩). ومن

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٠ .

(٢) انظر الكشاف ١ / ٤٩ .

(٣) البقرة ٦ .

(٤) انظر فتح الباري – باب الثياب البيض ١٠ / ٢٩٤ حديث رقم ٥٨٢٧ – وكتاب الاستئذان ١١ / ٦٣ حديث رقم ٦٢٦٨ – وكتاب الرقاق ١١ / ٢٦٥ حديث رقم ٦٤٤٣ .

(٥) الرسالة ص ٢٤٥ فقرة ٩٦٨ .

(٦) السابق ص ٣١٧ فقرة ١٣٥٩ .

(٧) السابق ص ٣١٧ هـ ١ .

(٨) السابق ص ٣١٧ فقرة ١٣٦٨ .

(٩) السابق هـ ٤ .

ذلك أيضاً قوله(١): «وحَكَمَ الله في المؤمِن يُقْتَلُ خطأ بدية وتحرير رقبة ؟ قال: نعم» التقدير (أَ وَ حَكَمَ الله..... ؟).

- حذف (أنْ) الناصبة للمضارع

تعمل (أنْ) الناصبة للمضارع مظهرة ومضمرة؛ ولذلك عُدَّتْ أصل النواصب(٢) وهي تعمل مضمرة في مواضع فصلتها المصنفات والشروح النحوية(٣)، أما عملها محذوفة من غير بدل ففيه خلاف(٤)، حيث أجازه الكوفيون واستدلوا على إعمالها محذوفة من غير بدل بقراءة عبد الله بن مسعود(٥)، لقوله تعالى(٦): ﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعْبُدُون إلا اللهَ﴾ بالنصب (تعبدوا) بأن محذوفة والتقدير (أن لاتعبدوا) فحذف (أنْ) وأعملها محذوفة كما استشهدوا بقول طرفة بن العبد(٧):

أَلاَ أَيُّهَذَا الزاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِي

فنصب (أحضر) بأنْ محذوفة.

وبقول الشاعر(٨):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَه

حيث نصب (أفعَله) بأن محذوفة.

أما (البصريون) فقد منعوا عمل (أنْ) محذوفة من غير بدل «لأنها من عوامل

(١) السابق ص ٣٤٣ فقرة ١٥٨٩، ١٥٩٠ «وانظر ص ٣٤٣ فقرة ١٥٨٤، ١٥٨٧، ١٥٩١، ١٥٩٣، ص ٣٤٤ فقرة ١٥٩٥، ١٥٩٨، ١٦٠٢، ص ٣٤٦ فقرة ١٦١٣، ص ٣٦٢ فقرة ١٧٣٥، ١٧٣٧، ١٧٣٩».

(٢) انظر المتبع في شرح اللمع ٢/ ٥١٠.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٤/ ٣ وما بعدها، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨١ وما بعدها

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٥٦١.

(٥) انظر الكشاف ١/ ١٤٨.

(٦) البقرة ٨٣.

(٧) من الطويل (المعجم المفصل ٢/ ٤٣١).

(٨) من الطويل لأمريء القيس أو لعامر بن طفيل (المعجم المفصل ٦/ ١٠٢)

الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل »(١) ولا حجة عندهم في قراءة ابن مسعود، لأنها شاذة، ولأن الفعل (تعبدوا) فيها مجزوم لأن المراد النهي، أما بيت طرفة فلا حجة فيه عندهم أيضاً لأن روايته الصحيحة برفع (أحضر) وإن صحت رواية النصب فهي ـ عندهم ـ على التوهم، أما البيت الأخير فردوه بأن نصب (أفعله) على التوهم، أو أنه أراد (أفعلُهَا) فحذف الألف ونقلت حركة الهاء إلى اللام قبلها(٢) فلا يقاس عند البصريين على ما جاء منصوباً من الأفعال المضارعة في غير مواضع النصب المتفق عليها بأن ظاهرة أو مضمرة وما رُوِيَ منه يسمع ولا يقاس عليه واستشهدوا بما سبق وبقول العرب (مره يحفرَها) بالنصب وقولهم (خذ اللص قبل يأخذَك)(٣)، وقراءة قوله تعالى(٤): ﴿بَل نَقْذِفُ بِالحَقِّ على الباطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ بنصب (يدمغه)(٥)، وقراءة الحسن لقوله تعالى(٦): ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ بنصب (أعبد)(٧).

هذا عن حذف (أنْ) وبقاء عملها في غير المواضع المتفق عليها، أما حذفها ورفع الفعل فهو وارد لضعفها عن العمل محذوفة، وذكر ابن هشام أنه لا ينقاس فهو مقصور على السماع(٨)، ومن شواهده قوله تعالى(٩): ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ والتقدير (أن أعبد) وقوله تعالى(١٠): ﴿ومن آياتهِ يريكُم البَرْقَ﴾

(١) الإنصاف ٢ / ٥٦٢ .

(٢) السابق ٢ / ٥٦٥ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ٨٣٩، وشرح الأشموني ٢ / ٣١٠ .

(٤) الأنبياء ١٨ .

(٥) قرأ بها عيسى بن عمر (انظر الكشاف ٣ / ١٨٢، وتفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٠) .

(٦) الزمر ٦٤ .

(٧) انظر تفسير البحر المحيط ٧ / ٤٢١ .

(٨) انظر مغنى اللبيب ٨٣٩ .

(٩) الزمر ٦٤ .

(١٠) الروم ٢٤ .

التقدير (أن يريكم) حذف (أن) فارتفع الفعل وقولهم (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) ورواية بيت طرفة برفع (أحضر)[١]، وذكر الأشموني أن الإهمال مع الحذف مقيس لا شاذ ونسبه إلى أبي الحسن الأخفش وابن مالك[٢].

وقد ورد في أسلوب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ حذف (أنْ) وإلغاء عملها، كما ورد حذفها مع بقاء العمل، أما حذفها وإلغاء عملها فقد ورد في قوله[٣] فيما يجب على المسلم أن يتعلمه: « . . كما عليه يَتَعَلَّمُ الصلاة والذكرَ فيها . . » حيث إن التقدير (كما عليه أن يتعلمَ الصلاة والذكر فيها) فحذف (أنْ) وأهمل عملها فرفع الفعل، وقد أشار إلى ذلك محقق الرسالة الأول أحمد بن شاكر حيث قال[٤]: « حذف (أنْ) في هذا الموضع جائز قياساً على قول واختلف في إعراب الفعل فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذفت، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذفت بقي عملها، والشافعي يكتب ويتكلم بلغته على سجيته، فهو يتخير من لغات العرب ما شاء، وهو حجة في كلامه وعباراته ».

وحذف (أنْ) في عبارة الإمام الشافعي السابقة شبيه بالحذف في قوله تعالى[٥]: ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينزلُ من السمَاء ماءً فيحيي به الأرض بعد موتها . . . . . ﴾ حيث إن التقدير (ومن آياته أن يريكم البرق) أي (رؤيتكم)، لأن هذا موضع (أنْ)[٦].

ومن أمثلة حذف (أنْ) ورفع الفعل عند الإمام الشافعي قوله[٧] تحت باب

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٨٣٩.

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٣١٠.

(٣) الرسالة ص ٦٤، فقرة ١٦٨.

(٤) السابق هـ ٢.

(٥) الروم ٢٤.

(٦) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٦ / ٤٦.

(٧) الرسالة ص ٣١٩ فقرة ١٣٨٥.

الاجتهاد «قلت: فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان، قلت: وهذه القبلة، وزعمتَ خلافي، على أيِّنا يتبعُ صاحبهَ؟» أي (اتباع) والدليل على أن الموضع موضع (أنْ) أن الإمام يرحمه الله – قد ذكر (أن) في الفقرة التالية لهذه الفقرة حيث قال[1]: «قال: ما على واحد منكما أن يتبع صاحبه».

أما حذف (أنْ) وبقاء عملها فقد ورد في قول الإمام الشافعي[2] في حديثه عن صلاة الخوف: «.. تحرسُ الطائفة الأولى في ركعة، ثم تنصرفُ المحروسة قبل تكملَ الصلاة..» فقد جاء الفعل منصوباً ولا مسوغ لنصبه إلا بتقدير (أن) وهو موضعها ليكون المصدر المؤول في محل جر بالإضافة بعد (قبل) والتقدير (قبل إكمال الصلاة) وقد أشار أحمد بن شاكر إلى ذلك فقال[3]: «هكذا في الأصل والمراد: قبل أن تكمل الصلاة، وحذف (أنْ) صحيح على بعض لغات العرب وهو حذف (أنْ) الناصبة وإبقاء عملها والفعل هنا (تكمل) لم يضبط في الأصل لا بالرفع ولا بالنصب، ولذلك يجوز ضبطه بالوجهين» يقصد الرفع على الحذف والإهمال، والنصب على مذهب الكوفيين[4]، وكأن ابن شاكر يشير إلى نسختين من الكتاب حيث ذكر أن الفعل (تكمل) ورد منصوباً وذلك في قوله: «هكذا في الأصل» ثم قال: «والفعل (تكمل) لم يضبط في الأصل».

وما يهمنا هنا أن ضبط الفعل له حجته في لغات العرب سواء أجاء غير مضبوط أم جاء مضبوطاً رفعاً أو نصباً.

– حذف الجار:

يحذف الجار ويبقى عمله في مجروره باطراد في حالتين: الأولى: بعد حرف

(١) السابق ص ٣١٩ فقرة ١٣٨٦.

(٢) السابق ص ١٩٢ فقرة ٧٣١.

(٣) السابق هـ ٢.

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٥٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠.

الجر الشبيه بالزائد (رب) بعد حذفه والتعويض عنه بالواو أو بالفاء أو ببل[١] ومن التعويض بالواو قول الشاعر[٢]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ومن التعويض بالفاء قول الشاعر [٣]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيتُها عن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومن التعويض ببل قول الشاعر[٤]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ لايُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

ويجر بـ (رب) محذوفاً دون تعويض شذوذاً [٥]، كقول الشاعر[٦]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

أما الحالة الثانية لحذف الجار وبقاء عمله باطراد فهي بعد (كم) الاستفهامية المجرور بحرف الجر نحو (بكم دينارٍ اشتريت هذا) فدينار مجرور بمنْ محذوفة[٧] أما حذف الجار وبقاء الاسم بعده مجروراً في غير الموضعين السابقين فغير مطرد ومن مواضعه[٨] الحذف بعد عاطف يتضمن ما قبله حرف جر مثل الحرف المحذوف ومنه قوله تعالى[٩]: ﴿ .. وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ من دابَّةٍ آياتٌ لقَوْمٍ يوقنون واختلافِ الليلِ والنهار .. ﴾ بجر (اختلاف) بحرف جر مقدر بعد الواو

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٨٦، وابن عقيل ٣ / ٣٥ .

(٢) من الطويل لأمرىء القيس (المعجم المفصل ٦ / ٤٦٣، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٧) .

(٣) من الطويل لأمرىء القيس (المعجم المفصل ٦ / ٥٦٨، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٨) .

(٤) من الرجز لرؤبة (المعجم المفصل ١٢ / ١١٠، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٩)

(٥) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٥، والأشموني ١ / ٤٨١ .

(٦) من الخفيف لجميل بثينة (المعجم المفصل ٦ / ٥٤٢، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٩) .

(٧) انظر الكتاب ٢ / ١٦٠ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٨٩ : ١٩٤ .

(٩) الجاثية ٥٤ .

المسبوقة بما تضمن مثل المحذوف(١) وهو الحرف في (وفي خلقكم)، وقد قرأ عبد الله بن مسعود(٢) بإظهار حرف الجر ﴿ وفي اختلاف الليل والنهار.. ﴾.

وقد ورد حذف حرف الجر وبقاء عمله في غير الموضعين اللذين يطرد فيهما الحذف ومن ذلك قوله(٣): « قلت: إذا شهد في موضع يَجُرُّ به إلى نفسه زيادة أو يدفع بها عن نفسه غُرْماً..... ومواضعِ الظن سواها » فقد جاء لفظ (مواضع) مجروراً بعد الواو على تقدير حرف جر محذوف أي (وفي مواضع الظن سواها) وقد ورد مثل هذا الحرف المقدر في الكلام السابق للواو، وذلك في قوله (إذا شهد في موضع...) فقد ذكر بعض المواضع التي تُرَدُّ فيها شهادة العدل ثم أجمل قائلاً (ومواضع الظن سواها) أي سوى ما ذكره.

ومن ذلك قوله(٤): « ... كانت هذه دلالةً على صِحَّةِ مَنْ قَبِلَ عنه وحِفْظِهِ... » حيث جاء لفظ (حفظه) مجروراً بعد الواو، والجار مقدر دل عليه حرف الجر (على) الوارد في الجملة التي سبقت الواو، وقد أشار المحققان إلى ذلك الحذف في قولهما(٥): « أي: ودلالةً على حفظه » أو (وعلى حفظه).

- حذف الفعل :

يجوز الاستغناء عن الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الكلام عليه(٦)، ويكثر في جواب الاستفهام كما في قوله تعالى(٧): ﴿ وقيل للذين اتَّقَوْا ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُم قالوُا خَيْرًا... ﴾ أي (أنزل خيراً)، وفي غير جواب الاستفهام كما في قوله تعالى(٨):

(١) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٩٠.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط ٨ / ٤٣.

(٣) الرسالة ص ٢٦٣ فقرة ١٠٨٤.

(٤) السابق ص ٣٠١ فقرة ١٢٦٥.

(٥) السابق هـ ١.

(٦) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٥٥، ومغنى اللبيب ٨٢٧.

(٧) النحل ٣٠.

(٨) البقرة ٢٣٥.

﴿ وقالُوا كُونُوا هُوداً أو نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبراهيمَ حَنِيْفَاً ﴾ أي (بل نتبع مِلَّةَ إِبراهيم)(١)، وقولهم في الدعاء(٢): (اللهم ضبعاً وذئباً) بمعنى (اللهم اجمع فيهما ضبعا وذئبا)، قال سيبويه(٣): « كلهم يفسر ما ينوي » .

وقد ورد حذف الفعل في أسلوب الإمام الشافعي لدِلالة الكلام عليه وذلك في قولـه(٤): « فذكر اللهُ الكتابَ وهو القرآنَ، وذكر الحكمةَ فسمعتُ مَنْ أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله » حيث جاء لفظ (القرآن) في عبارة (وهو القرآن) منصوبا فلزم أن يكون عامل النصب فيه محذوفا والتقدير (وهو يعني أو يخص القرآن) ومن ذلك قوله(٥): « ولو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه مَنْ جَهِلَ مكان السنة من الكتاب تُرك ما وصفنا من المسح على الخفين، وإِباحةُ كل ما لزمه اسم بيع، وإِحلال أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وإِباحة كل ذي ناب من السباع، وغير ذلك » فقد جاء لفظ (إِباحة) في قوله (وإِباحةُ كل ما لزمه اسم بيع) مرفوعاً وقد علق الأستاذ أحمد بن شاكر ـ رحمه الله ـ على ذلك قائلاً(٦): « قوله: إِباحة فاعل لفعل محذوف تقديره (لَزِمَ) أو نحوه، وهو معطوف على قوله (ترك) » وينبغي أن أضيف موضحاً أن تقدير فعل رافع لِلَفْظ إِباحة هنا لابد منه ليستقيم المعنى، ولو قدرنا رفع (إِباحة) عطفاً على محل (ما) في قوله (تُرك ما وصفنا) حيث إِنَّ (ما) في محل رفع نائب فاعل، لو قدرنا هذا العطف لفسد المعنى حيث سيكون المعنى مع العطف أن الجهل بالسنة يؤدي إِلى ترك المسح على الخفين وترك إِباحة كل ما لزمه اسم بيع وترك إِحلال أن يجمع بين المرأة

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٧ .

(٢) السابق ١ / ٢٥٥ .

(٣) السابق .

(٤) الرسالة ص ٨٧ فقرة ٢٥٢ .

(٥) السابق ص ١٧٥ فقرة ٦٤٧ .

(٦) السابق هـ ٨ .

وعمتها وخالتها وهذا عكس المراد لأن المراد أن الجهل بمكان السنة من الكتاب سيؤدي إلى الجهل بأمور كثيرة مما لم ينص عليه الكتاب، منها أن يترك الناس المسح على الخفين، ويستبيحون كل ما لزمه اسم بيع، ويستحلون الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلخ ولا يستقيم هذا المعنى بتقدير المحذوف (تُرِك) وإنما يستقيم بتقدير فعل (لزم) أو ما في معناه ويكون الكلام(ولزم إباحة.. وإحلال..).

ومن حذف الفعل ما جاء في قوله(١): «فهل للحديث الذي تركت وَجْهٌ غيرَما وصفتَ ؟» «قلت: نعم يحتمل..» فقد جاء لفظ (غير) منصوباً فلزم تقدير فعل ناصب والتقدير (فهل للحديث الذي تركت وجه يحتمل غيرَ ما وصفت؟) فحذف الفعل لدلالة الكلام عليه، وقد دلت عليه هنا قرينة العلامة الإعرابية حيث جاء لفظ (غير) منصوباً بعد مرفوع فامتنع أن يكون تابعاً، ولا ناصب له، ثم دلت قرينة السياق أو المقال حيث جاء الجواب متضمناً ما يدل على المحذوف وهو قوله (قلت نعم يحتمل) فلزم تقدير ناصب لهذا الاسم.

- حـــذف (كـان):

يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) واسم كان ضمير حاضر أو غائب معلوم(٢)، ومن شواهد حذف (كان) بعد (إنْ) واسمها ضمير غائب معلوم قول الشاعر(٣):

انْطِقْ بِحَقٍّ وإنْ مُسْتَخْرِجًا إِحِناً فإنَّ ذا الحَقِّ غَلَّابٌ وإنْ غُلِبَا

ومن شواهد حذف (كان) بعد (إنْ) واسمها ضمير حاضر قول الشاعر(٤):

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظالِماً فيهمْ وإنْ مظلوما

(١) السابق ص ١٩٣ فقرة ٧٣٥-٧٣٦.

(٢) انظر الكتاب ١ /٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٩ وشرح الكافية الشافية ١ /٤١٥، وشرح التسهيل ١ /٣٦٢.

(٣) من البسيط بلا نسبة (المعجم المفصل ١ / ١٣١).

(٤) من الكامل للنابغة الذبياني (المعجم المفصل ٧ / ١٠٩).

ومن شواهد حذف (كان) بعد (لو) واسمها ضمير غائب قول الشاعر(١):

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جنودُهُ غَابَ عنها السهلُ والجَبَلُ

ومن شواهد حذف (كان) بعد (لو) واسمها ضمير حاضر قول الشاعر(٢):

عَلِمْتُكَ مُنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نداكَ وَلَوْ غرثانَ ظمآنَ عارِيَا

والتقديــرعلى الترتيب (ولو كان مستخرجاً) أي (ولو كان الحق مستخرجاً)، و(إن كنتُ ظالماً) و (لو كان ملكاً) أي (ولــو كان ذو البغي ملكاً) و(لو كنتُ غرثانَ . . .) ومن النثر قول الرسول ﷺ(٣): « التمس ولو خاتماً من حديد » أي (ولو كان خاتماً) أي (ولو كان الملتمس خاتماً من حديد) وتحــذف (كــان) ويــبقى اسمها وخبرها ويعوض عنها بـ (ما) بعد (أنْ) المصدرية(٤). ومن شواهده قول الشاعر(٥):

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أي (لأنْ كنتَ ذا نفر) حذفت اللام و (كان) فانفصل الضمير، وجاءت (ما) زائدة عوضاً عن (كان) المحذوفة.

وقد تحذف (كان) مع اسمها بعد (لدن) وهو شاذ(٦) ومنه قول الراجز(٧):

« من لَدُ شولاً فإلى إتلائها »

التقدير (من لدن أن كانت شولاً).

تلك مواضع حذف (كان)، إلا أن الحذف جائز بصفة عامة إذا تحققت شروطه

---

(١) من البسيط للعين المنقري (المعجم المفصل ٦ / ١٨٢).

(٢) من الطويل بلا نسبة (المعجم المفصل ٨ / ٣٣٠).

(٣) انظر صحيح البخاري ص ١١٣٠ حديث رقم ٥١٣٥.

(٤) انظر شرح التسهيل ١ / ٣٦٥.

(٥) من البسيط لعباس بن مرداس (رح أبيات المفصل ١ / ٣٧٢).

(٦) انظر الكتاب ١ / ٢٦٤، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٥.

(٧) من الرجز بلا نسبة (المعجم المفصل ٩ / ٢١).

التي فصلها ابن هشام(١)، والتي منها وجود دليل حالي أو مقالي أو دليل صناعي وهو الذي يختص بمعرفته النحويون كتلك المواضع التي ذكرناها ومن الحذف لدليل صناعي أيضاً ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى(٢): ﴿ما كان محمدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رجالكم وَلَكِنْ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين.....﴾ حيث إن التقدير (ولكنْ كان رسولَ الله) وتقدير (كان) هنا لعلة نحوية حيث إن (لكنْ) ليست عاطفة لوجود الواو، و الواو ليست حرف عطف لمفرد على مفرد لأن ما بعد الواو مثبت وما قبل الواو منفي «ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات» فأصبح التوجيه أن يكون ما بعد الواو جملة حيث يصح عطف جملتين متخالفتين نفياً وإثباتاً(٣)، فقدر (كان) ناصباً لكلمة (رسول).

وقد ورد حذف (كان) في أسلوب الإمام الشافعي في قوله(٤): «ولعلهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله ثلاثاً» فقد جاء لفظ (ثلاثاً) منصوباً على تقدير (كان) محذوفاً أي (كان ثلاثاً) والذي يؤيد هذا أن كلام الإمام جاء تعليقاً على حديث رسول الله ﷺ(٥): «مَنْ توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثاً ثم صَلَّى ركعتين لا يُحَدِّث نفسه فيها غفر له» فكأن الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ اعتمد على الدليل المقالي وهو ورود الفعل (كان) في نص الحديث، فحذف الفعل وأبقى الخبر(ثلاثاً) واسم (كان) مستتر فيه.

ومن حذف (كان) أيضا لوجود الدليل المقالي قوله(٦): «فالإحاطة منه ما كان

(١) انظر مغنى اللبيب ٧٨٦ وما بعدها.

(٢) الأحزاب ٤٠.

(٣) انظر مغنى اللبيب ٧٩٠ وما بعدها.

(٤) الرسالة ص ١٣٧ فقرة ٤٥٨.

(٥) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الوضوء، حديث رقم ١٥٩، وباب المضمضة حديث رقم ١٦٤.

(٦) الرسالة ص ٣١٤ فقرة ١٣٢٩، ١٣٣٠.

نَصَّ حكمٍ لله أو سنةٍ لرسول الله نقلها العامة عن العامة وعلم الخاصة سُنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولم يكلفها غيرهم» فقد جاء لفظ (سنة) الثاني منصوباً، ولا يستقيم النصب إلا بتقدير ناصب، والمتأمل صدر العبارة يجد الفعل (كان) مذكوراً، وأن المعنى والإعراب يستقيمان بتقدير (كان) ناصباً للفظ (سنة) أي (وعلم الخاصة ما كان سنةً من خبر الخاصة) فيكون (كان) المقدر هو الناصب (سنة) على أن (سنـــة) خبر لـ (كان) .

ـ حذف المضاف :

يحذف المضاف إذا دلت عـــليه قرينة فيقوم المضاف إليه مقامه ويعرب إعرابه(١)، ويحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، يقول ابن مالك(٢) :

وَرُبَّمَا جَرّوا الذي أبْقَوْا كما قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أنْ يكونَ ما حُذِف مماثلاً لما عليه قَدْ عُطِف

ومن الحذف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً قول الشاعر(٣) :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأ ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا

التقدير (وكلَّ نارٍ) حذف المضاف المعطوف على مثله (كل) في صدر البيت وبقي المضاف إليه مجروراً .

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا والمضاف المحذوف ليس مماثلا لما عطف عليه(٤)، كما في قوله تعالى(٥) : ﴿ تريدونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةَ ﴾

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٧٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٧٦ .

(٣) من المتقارب لأبي دواد الإيادي (شرح أبيات المفصل ١ / ٤٩٢) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٧٨ .

(٥) الأنفال ٦٧ .

في قراءة مَنْ جر الآخرة[١] على أن الآخرة مضاف إليه، والمضاف محذوف والتقدير (والله يريد باقي الآخرة) وقدره آخرون مماثلاً للمذكور أي (والله يريد عرض الآخرة) لتطرد القاعدة[٢].

وقد ورد حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، كما ورد حذفه وبقاء المضاف إليه مجروراً في أسلوب الإمام الشافعي أما حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه فنجده في قوله[٣]: « ..... وألا يقطع إلا مَنْ بلغت سرقته ربع دينار فصاعداً» التقدير (لا يقطع إلا يد من بلغت سرقته ربع دينار فصاعداً) فحذف (يد) المضاف وأقام المضاف إليه الموصول (مَنْ) مقامه.

ومثله قوله[٤]: «ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا مَنْ لَزِمَهُ اسم سرقة...» أي (قطعنا يدَ مَن لزمه اسم سرقة) ومن ذلك قوله[٥]: «وهكذا كانت كتبُ خلفائه بَعْدَه وعمالُهم...» جاء (عمالهم) مرفوعاً على حذف مضاف والتقدير(وكتبُ عمالهم) فحذف المضاف المعطوف رفعاً على اسم (كان) وهو (كتب) وحل المضاف إليه (عمالهم) محل المضاف المحذوف (كتب) فرفع.

ومن ذلك أيضاً قوله[٦]: «وحين فُرِض علينا أن نجلد الزاني مائة، ونجلد القاذف ثمانين، ونقتل مَنْ كفر بعد إسلامه، ونقطع مَنْ سرق» أي (ونقطع يَدَ مَنْ سرق) وقد ورد نصان مثله.

ومن ذلك قوله[٧]: «أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحدٍ خالف قوله السنة...»

---

(١) قرأ بها سليمان بن جماز المدني (تفسير البحر المحيط ٤ / ٥١٤).

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٧٨.

(٣) الرسالة ص ٨٠ فقرة ٢٢٤.

(٤) السابق ص ٨٤ فقرة ٢٣٥ ، وانظر ص ١٧٥ فقرة ٦٤٨.

(٥) السابق ص ٢٧٦ فقرة ١١٥٤.

(٦) السابق ص ٣١٦ فقرة ١٣٤٠.

(٧) السابق ص ٣٥٩ فقرة ١٧١٢.

التقدير (فلا حجة في قولِ أحدٍ خالف قوله السنة) حيث حذف المضاف المجرور بحرف الجر (في) وبقي المضاف إليه (أحد) مجروراً بحرف الجر بعد حذف المضاف.

أما حذف المضـــاف وبقاء المضاف إليه مجروراً فنجده في قول الإمـــام[١]: «فمنها ما أبانه لخلقه نصاً، مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصٍّ الزنا والخمر وأكل الميتة والدمِ ولحمِ الخنزير.....» حيث جاء لفظ (نص) في قوله «ونصٍّ الزنا» مجروراً، والتقدير (ومثلُ نصٍّ الزنا) فحذف المضاف (مثل) وأبقى المضاف إليه (نص) مجروراً، والمضاف المحذوف (مثل) معطوف على مثله وهو لفظ (مثل) فـــي قوله «مثلُ جمَلِ فرائضه.....».

ومن ذلك قوله[٢]: «ولم يزل سبيلُ سلفنا والقرونِ بعدهم ـ إلى مَنْ شاهدنا ـ هذا السبيلَ» فقد جاء لفظ (القرون) مجروراً على حذف مضاف عُطِفَ على مثله والتقدير (ولم يزل سبيلُ سلفنا وسبيلُ القرونِ بعدَهم) أو (وسبيلُ أبناء القرون بعدهم) الأول على حذف المضاف (سبيل) والثاني على حذف مضافين (سبيل) و (أبناء)، وحذف مضافين جائز[٣]، وقد مثل له ابن هشام بقوله تعالى[٤]: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِما لَمْ يَبْصُرُوْا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرسولِ فَنَبَذْتُها وكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لي نَفْسِي﴾ أي (قبضت قبضة من أثر حافر فرس الرسول) وقوله تعالى[٥]: ﴿.. فإذا جاء الخوفُ رَأَيْتَهُم ينظُرون إِلَيْكَ تَدُوْرُ أَعْينُهُم كالَّذي يُغْشَى عَلَيْه مِنَ الموتِ﴾ أي (كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت)[٦].

(١) السابق ص ٤٧ فقرة ٥٦.

(٢) السابق ص ٢٩٣ فقرة ١٢٣٦.

(٣) انظر مغنى اللبيب ٨١٤.

(٤) طـه ٩٦.

(٥) الأحزاب ١٩.

(٦) انظر مغنى اللبيب ٨١٤.

وهكذا يكون نص الإمام الشافعي الأخير شاهداً كالنصوص التي سبقته على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً كما كان قبل حذف المضاف.

- حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به لدلالة الكلام عليه، ويكثر في مواضع(١)، ومنها: حذفه بعد(لو شاء) كما في قوله تعالى(٢): ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الحُجَّةُ البالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِيْن﴾ أي (لو شاء هدايتكم)، وبعد نفي العلم كقوله تعالى(٣): ﴿أَلا إِنَّهُم هُمُ السُفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يعلمون﴾ أي (لا يعلمون سفههم)، والعائد على الموصول كقوله تعالى(٤): ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُوْلاً﴾ أي (بعثه)، والعائد على الموصوف كقول الشاعر(٥):

أَبَحْتَ حِمَى تُهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيء حُمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي (حميته)، والعائد على المخبر عنه كقول امرئ القيس(٦):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرُّ

أي (لبسته)، (أجره).

ويحذف المفعول به في غير المواضع السابقة لدلالة الكلام عليه كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْن﴾ أي (فمن لم يجد رقبة فصيام...) وقوله تعالى(٧): ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيناً﴾ أي (فمن لم يستطع الصوم).

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٦٢، ومغنى اللبيب ٨٢٨ وما بعدها.

(٢) الأنعام ١٤٩.

(٣) البقرة ١٣.

(٤) الفرقان ٤١.

(٥) من الوافر لجرير (المعجم المفصل ٢ / ١٢٨).

(٦) من المتقارب لامرئ القيس (خزانة الأدب ١ / ١٨٠ النسخة غير المحققة، ومغنى اللبيب ٦١٤، و ٨٢٩).

(٧) المجادلة ٤.

وقد ورد حذف المفعول به للعلم به في أسلوب الإمام الشافعي في قوله[١]: «وأخبر رسول الله بمواقيت الحج وكيف التلبيةُ فيه، وما سَنَّ، وما يتقي المحرم من لبس الثياب والطيب.....» فقد حذف مفعول (أخبر) والتقدير (وأخبرنا) أو (وأخبر رسول الله الصحابة أو المسلمين.....) فضلاً عن حذف المفعول العائد على الاسم الموصول، وذلك في قوله (ما سَنَّ) أي (ما سَنَّهُ) وفي قوله (ما يتقى المحرم) أي (ما يتقيه المحرم).

ومن حذف المفعول به أيضاً قوله[٢]: «قال: فقال لي قائل: فَمَثِّل لي كل صنف مما وصفت مثالاً تجمع لي فيه الإتيان على ما سألت عنه.....» التقدير (على ما سألتك عنه) فحذف المفعول به (كاف الخطاب) لدلالة الكلام عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله[٣]: «فإذا كانت الحال بقلَّة العدو وبُعْدِه، وأنْ لا حائل دونه يستره ـ كما وصفت ـ أمرت بصلاة الخوف هكذا» أي (أمرت المسلمين) أو (المجاهدين) (بصلاة الخوف هكذا) فحذف المفعول به للعلم به ودلالة الكلام عليه.

ومن ذلك قوله[٤]: «فكان هذا الذي عَلَّمنا مَنْ سبقنا بالعلم من فقهائنا...» حيث حذف المفعول الثاني للفعل (عَلَّمَ) والتقدير (علمنا إياه مَنْ سبقنا).

ومن ذلك قوله[٥]: «فلعل النبي أجاز لكل امرئ منهم كما حفظ إذ كان لا معنى فيه يُحيل شيئاً عن حكمه، ولعل مَنْ اختلفت روايته واختلف تشهده إنما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى ما حضرهم وأجيز لهم» فقد حذف المفعول به في قوله (فلعل النبي أجاز لكل امرئ منهم كما حفظ) أي (أجاز

(١) الرسالة ص ١٥٦ فقرة ٥٣٥.

(٢) السابق ص ١٦٧ فقرة ٦٠٠.

(٣) السابق ص ١٩١ فقرة ٧٢٠.

(٤) السابق ص ١٩٤ فقرة ٧٣٩.

(٥) السابق ص ١٩٦ فقرة ٧٤٨ (وانظر ص ٢١١ فقرة ٨٢٥، وص ٢٦٣ فقرة(١٠٨٤).

لكل امرئ منهم قراءة التشهد كما حفظ) وقد دل السياق على المفعول به المحذوف، لأن الحديث في النص عن التشهد وجواز اختلاف روايته.

- حذف الموصوف (المنعوت) :

يجوز حذف الموصوف إذا دل عليه دليل وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل(١) وذلك نحو قوله تعالى(٢): ﴿ أَنِ اعْمَلْ سابِغَاتٍ..... ﴾ أي (دروعاً سابغات) أو يكون « المنعوت بعض اسم مخفوض بِمِنْ أو في »(٣)، كقولهم: (منا ظَعَنَ ومنا أقام) أي (منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) ومنه قول الشاعر(٤):

لَوْ قُلْتَ ما في قَوْمِها لَمْ تِيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَم

والشاهد في البيت حذف الموصوف وتقديره (أحد) أي (لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) وقد تقدم جواب (لو) وهو جملة (لم تأثم) فاصلاً بين الخبر المقدم (في قومها) والمبتدأ المؤخر المحذوف (أحد) أما الصفة فهي جملة (يفضلها) صفة للمبتدأ المحذوف (أحد).

فإذا لم يكن النعت صالحاً لمباشرة العامل أو لم يكن المنعوت بعض اسم(٥) مجرور بحرف الجر (مِنْ) أو حرف الجر (في) امتنع حذف المنعوت إلا في ضرورة ومن ذلك قول الشاعر(٦):

كأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

أي (كأنك جمل من جمال بني أقيش)(٧) حذف الموصوف (جمل) وجملة

(١) انظر شرح الأشموني ٢ / ٧٤.

(٢) سبأ ١١.

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٧٤.

(٤) من الرجز لحكيم بن مُعَيَّة أو لحميد الأرقط أو لأبي الأسود الحماني (شرح أبيات المفصل ١ / ٥٤٦).

(٥) انظر شرح الأشموني ٢ / ٧٤.

(٦) من الوافر للنابغة الذبياني (شرح أبيات المفصل ١ / ٥٤٣).

(٧) انظر شرح الأشموني ٢ / هـ ص ٧٥.

(يقعقع) وقعت صفة ثانية له وهذه الصفة لا تصلح لمباشرة العامل في الموصوف والعامل هو (كأن) فلا يصح (كأنك يقعقع) لاختلاف الضمير في جملة (يقعقع) عن الضمير الواقع اسماً لكأن فالضمير الرابط في جملة (يقعقع) هو (ها الغيبة) واسم (كأن) كاف الخطاب.

وقد ورد حذف الموصوف في مواضع متعددة في كتاب الرسالة، منها قول الإمام(١): «وصل عليه في الأولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ما صلي على أحد من خلقه، وزكانا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما زكى أحداً من أمته بصلاته عليه» أي (وصل عليه في الأولين والآخرين صلاة أفضل.. وزكانا وإياكم بالصلاة عليه زكاة أفضل أو تزكية أفضل) حذف الموصوف (صلاة.. زكاة أو تزكية) وأبقى الصفة وقد صلحت الصفة لمباشرة العامل.

ومن ذلك قوله(٢): «فكان بَيِّناً عند من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبع في المرجع عشرة أيام كاملة» أي (أن صوم الأيام الثلاثة في الحج والأيام السبع في المرجع) حذف الموصوف (الأيام) وصلحت الصفة لمباشرة العامل.

ومنه قوله(٣): «وأبان أن العدلَ العاملُ بطاعته، فمن رأوه عاملاً بها كان عدلاً، ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل» أي (وأبان أن الإمام العدل أو الحاكم العدل..).

ومنه قوله(٤): «... ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض» أي (تذهبون إلى بعض الأنواع المختلفة من الأحاديث..).

ومنه قوله(٥): «وأما المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل

---

(١) الرسالة ص ٤٥ فقرة ٣٩.

(٢) السابق ص ٥٠ فقرة ٧٤.

(٣) السابق ص ٥٩ فقرة ١١٦.

(٤) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩.

(٥) السابق ص ١٦٥ فقرة ٥٧٤.

أمر موتفق[١] صحيح لا اختلاف فيه » أي (أما الأحاديث المختلفة . .) .

ومنه قوله[٢] : « . . فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسوله والناس إلى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يصح لمسلم أن يستقبل المكتوبة في غير حالٍ من الخوف غيرها، ولا يحل لمسلم أن يستقبل بيت المقدس أبداً » أي (لا يصح لمسلم أن يستقبل الصلاة المكتوبة في غير حالٍ من الخوف غيرها) حذف الموصوف (الصلاة) وهو منصوب على نزع الخافض أي (في الصلاة المكتوبة) أو منصوب على الظرفية الزمانية لتضمنها معنى الوقت على حذف مضاف أي (يستقبل وقت الصلاة المكتوبة) وبقيت الصفة(المكتوبة) بعد حذف الموصوف (الصلاة)، ولا يصح إعراب (المكتوبة) مفعولاً به؛ لأن مفعول الفعل (يستقبل) هو (غيرها) أي (غير الكعبة) وأصل التركيب (لا يصح لمسلم أن يستقبل غيرها في المكتوبة في غير حالٍ من الخوف) .

ومنه قوله[٣] : « وقال جابر قريباً من هذا المعنى » أي (قال جابر قولاً قريباً من هذا المعنى) .

ومنه قوله[٤] : « فقلت له رواه عن النبي خَوَّاتُ بن جبير، وقال سهْل بن أبي حَثْمَة بقريبٍ من معناه » أي (بقول قريب من معناه) .

ومنه قوله[٥] : « تحرس الطائفة الأولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل تكملَ الصلاة فتحرس . . . . . » أي (. . . . . ثم تنصرف الطائفة المحروسة) حذف الموصوف (الطائفة) وبقيت الصفة (المحروسة)، أما قوله (تكملَ) فهو على حذف

(١) جاء لفظ « موتفق » هكذا بتصحيح الواو، وهي لغة صحيحة فصيحة في (متفق) وقد أشار المحقق إليها في غير هذا الموضع (انظر الرسالة ص ١٦٤ هـ ١، وص ١٧٨ هـ ٦) .

(٢) الرسالة ص ١٦٧–١٦٨ فقرة ٦٠١ .

(٣) السابق ص ١٩٠ فقرة ٧١٤ .

(٤) السابق ص ١٩١ فقرة ٧٢٢ .

(٥) السابق ص ١٩٢ فقرة ٧٣١ .

(أنْ) وقد سبق الحديث عنه في مسألة حذف (أنْ)[1] ومنه ما جاء في حديثه عن أهل قباء حين جاءهم مَنْ يخبرهم بأن النبي ﷺ قد أُمِرَ أن يستقبل الكعبة وكانوا يصلون ووجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة، قال الإمام[2]: « ..... ولا ليحدثوا أيضاً مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه » أي (مثل هذا الأمر العظيم) فحذف الموصوف كما كان في كل النصوص السابقة وأقام الصفة مقامه وقد صلحت الصفة لمباشرة العامل في كل ما سبق.

ذلك أسلوب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ الذي أخبر الإمام أحمد بن حنبل و ابن هشام أنه حجة في اللغة، وأقر ذلك الإمام جلال الدين السيوطي، وأكدته النصوص التي عرضها البحث من كتاب (الرسالة) حيث جاءت هذه النصوص حجة في مسائل وأحكام منها ما اتفق عليه النحويون، ومنها ما اختلفوا فيه، وحسمت تلك النصوص الخلاف فيه كما جاء في مسألة إهمال (لم) فقد ردت نصوص الإمام الشافعي الرأي القائل بأن إهمال (لم) ضرورة، وأكدت أن إهمالها لغة قيست فيها (لم) على (ما) أو (لا) النافيتين فأهملت، ومنها ما جاء حجة لرأي ذكره أحد العلماء، وعضده السماع وإن لم يذكره الجمهور كما جاء في مسألة جواز العطف بـ(أو) على (إما) التفصيلية، والأصل العطف عليها بمثلها فلم أجد هذا الرأي فيما وقعت يدي عليه من مصادر عند غير الأربلي فجاء في أسلوب الإمام الشافعي ما عضد هذا الرأي.

وهكذا يكون هذا البحث قد أكد بالدراسة التطبيقية ما أخبر به الإمام أحمد ابن حنبل و ابن هشام وأقره الإمام السيوطي، وصارت أمام القارئ أو الدارس نصوص تعد شواهد في المسائل النحوية التي وردت فيها، وهي بذلك تؤكد الحجة في أسلوب الإمام الشافعي رضي الله عنه من جهة، وتعضد ما سبقها من شواهد من كلام العرب في مسائل النحو وأبوابه المختلفة من جهة أخرى.

---

(١) انظر ص ٢١.

(٢) الرسالة ص ٢٧١ فقرة ١١١٧.

الخاتمة

ذلك أسلوب الإمام الشافعي ـ رضى الله عنه ـ الذي أخبر الإمام أحمد بن حنبل وابن هشام أنه حجة في اللغة، وأقر ذلك الإمام جلال الدين السيوطي، وأكدته النصوص التي عرضها البحث من كتاب (الرسالة) وخلص منها إلى النتائج الآتية:

– إثبات ما أخبره به الإمام أحمد بن حنبل وابن هشام عن حجية أسلوب الإمام الشافعي في اللغة.

– حَسَمَ أسلوب الإمام الشافعي الخلاف في مسألة إهمال (لم) فقد ردت نصوص الإمام الشافعي الرأي القائل بأن إهمال (لم) ضرورة، وأكدت أن إهمالها لغة قيست فيها (لم) على (ما) أو (لا) النافيتين فأهملت.

– الإمام الشافعي لم يكن يقيس على القليل عندما يَرد في أسلوبه ما يدل على ذلك وإنما هو يكتب على سجيته ويأتي أسلوبه على الكثير أو على القليل كما كان الحال مع العرب الذي سلمت ألسنتهم من اللحن، وكانوا مصدراً للسماع الذي اعتمد عليه علماؤنا ـ رحمهم الله ـ في جمع اللغة، ومما يؤيد ذلك تعليق أحمد بن شاكر على ما جاء في مسألة حذف (أن) في نص الإمام الوارد في كتابه ص ٦٤ تحت رقم ١٦٦، حيث قال أحمد بن شاكر: "الشافعي يكتب ويتكلم بلغته على سجيته فهو يتخير من لغات العرب ما شاء وهو حجة في كلامه وعباراته".

– وضع هذا البحث أمام الدارس أو الباحث في اللغة نصوصاً تعد شواهد في المسائل النحوية التي وردت فيه وتعضد ما سبقها من شواهد من كلام العرب في هذه المسائل وفي هذا ما فيه من إثراء للغة.

وبعد فقد حصر البحث الدراسة في المسائل التي وردت على خلاف الكثير الشائع في العربية الذي اتفق عليه جمهور النحاه حيث إن الحديث على ما اتفق عليه لا يضيف جديداً فضلاً عن أنه يؤدي إلى تضخم البحث بما لا يتفق ومتطلبات النشر، فإن كنت قد وفقت فمن الله ـ سبحانه ـ، وإن كانت الأخرى فمني، والحمد لله رب العالمين في الأولى والآخرة.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٣- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د/ أحمد سليم الحمصي، و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨ م.

٤- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه القراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله ابن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨-٦١٦ هـ)، دار الشام للتراث، د.ط، د.ت.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للإمام الشيخ أبي البركات الأنباري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين بن عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية، مصر.

٦- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف، مصر.

٧- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض وآخرين.

٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تأليف علاء الدين بن علي الأربلي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

٩- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ١٠٣٠، ١٠٩٣ م، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩ م.

١٠- الرسالة، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ١٥٠-٢٠٤ هـ،

تحقيق الشيخ خالد السبع العلي والشيخ زهير شفيق الكبي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

١١- روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لأبي عبد الله بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي ت ٨٩٦ هـ / ١٤٩١ م. تقديم و تحقيق ـ سعيدة العلمي و منشورات كلية الدعوة الإسلامية ط ١ ـ ١٩٩٩ م.

١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١٣- شرح أبيات المفصل للإمام فخر الدين الخوارزمي من علماء القرن الثامن الهجري، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ط١، ١٤٢٩، ١٩٩٩ ف.

١٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، الجمالية، القاهرة، د ط، د ت.

١٥- شرح التسهيل لابن مالك (٦٠٠-٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م.

١٦- شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قار يونس، ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

١٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

١٨- شرح شواهد المغنى، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، تصحيحات

وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، صححه وحققه محب الدين الخطيب، راجعه قصي محب الدين الخطيب، دار التراث للنشر، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧ م.

٢٠- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.

٢١- الكشاف، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، الفجالة، القاهرة، د ط، د ت.

٢٢- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د. عبد الحميد حمد الله محمود، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الجماهيرية العظمى، ط١، ١٩٩٤ ف.

٢٣- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.

٢٤- مغنى اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٧٩ م.

٢٥- موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، إشراف وتقديم أ.د. محمود حمدي زقزوق، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

في المسار التطوري للنحو العربي

قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى

الطيـب دبّــه

أستاذ اللسانيات بقسم اللغة العربية وآدابها

بجامعة الأغواط / الجزائر

شهد الدرس النحوي العربي، منذ مراحل تشكله الأولى، محاولات عدّة لتجديده وإعادة النظر في مناهجه وتصوراته، خاصةً منها ما يتعلق بنظرية العامل: فمن قطرب (ت٢٠٦ هـ) الذي أنكر الدلالة في الحركة الإعرابية معترضاً على الخليل(١)، إلى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) صاحب نظرية النظم التي حرص فيها على إعادة الاعتبار للمعنى في الدرس النحوي، إلى ابن مضاء (ت٥٩٢ هـ) الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل معتقداً أنها من القضايا التي ينبغي أن تُحذف من النحو لاستغنائه عنها(٢)، إلى طلائع البحث اللغوي العربي الحديث التي سعت ـ في ضوء الاتصال بمناهج اللسانيات الغربية الحديثة ـ إلى التجديد في دروس النحو العربي، وإلى إعادة صياغة المنظور المنهجي لكثير من قضايا اللغة العربية المختلفة.

وفي العصر الحديث تعددت محاولات التجديد في منهج النحو العربي وتعددت وجهات النظر فيها نظراً لتعدد اتجاهات اللغويين العرب في ضوء تأثرهم باللسانيين الغربيين وبما جاءوا به من نظريات لسانية في القرن العشرين. ويمكن القول إن أهم تلك الاتجاهات وأجداها وأقربها إلى الصياغة العلمية المتكاملة(٣) تلك التي ظهر فيها الاهتمام بقضايا النحو الوظيفي، وذلك اعتماداً على ما وعاه بعض المحدثين من نصوص التراث العربي وعلى ما أخذوه من نظريات اللسانيات الوظيفية : مثل الوظيفية التركيبية عند أ.مارتيني، والنظرية السياقية عند فيرث، والوظيفية التداولية عند سيمون دايك(٤).

(١) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن المبارك، دار النفائس ط ٤، ١٩٨٢، ص ٧٠.

(٢) انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تح / محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩، ص٦٩.

(٣) لعل من أوجه الأهمية والتكامل في هذا الاتجاه أنه لا يقتصر على دراسة المبنى وحده كما تفعل بعض الدراسات العربية التي تعتمد على النظريات البنوية الحريصة على إقصاء المعنى في دراسة اللغات (كالجلوسيمية والتوزيعية) وإنما يهتم بدراسة المبنى والمعنى معاً مثلما سنبيّنه فيما يلي من صفحات هذا البحث (انظر : الفقرة الموالية في المتن أعلاه).

(٤) للتفصيل انظر : عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع – الأردن،ط١، ٢٠٠٢، ص ٣٠٠ –٣٠٩.

إن الوظيفية منهج يستهدف دراسة المعنى من حيث هو قيم دلالية تقتضي تنظيماً خاصاً في المبنى؛ والوظيفيون لا يكتفون بدراسة المباني وحدها ولا يُوقفون نتائج التحليل ونهاياته عند تصنيفها إلى صور وأقسام في ظل منهج لفظي استقرائي يستهدف دراسة المبنى في ذاته كما يفعل البنويون، وكما يفعل جمهور النحاة العرب، وإنما ينظرون في علاقة تلك الصور والأقسام بما يمكن أن تفيده من معان من أجلها وباقتضاء منها كان ترتيب تلك الصور والأقسام على ما رتبت به وبُنيت عليه.

والحقيقة أن الوظيفية، في الدرس اللساني الحديث، درجات ومراتب: منها ما يرتبط بدراسة المعاني من حيث هي صور تجريدية لا تخرج عن الحدود النموذجية للغة مثلما تصورها البنويون والتوليديون، وهو ما نجده، مثلاً، عند أ.مارتيني ون.تشومسكي ضمن ما نعته بعض الباحثين بالوظيفية الضعيفة(١) نظراً لأنها توجه اهتمامها لتتبع الصور النموذجية لمعاني الوحدات في نطاق ما يمكن أن نسميه، في لسانيات اللغة linguistique de la langue بالنظام المغلق Système clos، ومنها ما يرتبط بدراسة معاني الوحدات ووظائفها ضمن تحقيقاتها المادية لدى المتكلمين في نطاق ما يمكن أن نسميه في لسانيات التلفظ linguistique d'énonciation بالنظام المفتوح Système ouvert(٢) أين يتم انفتاح جمل اللغة وعباراتها على وجوه

(١) وتقابلها الوظيفية القوية وهي ما يوجد عند أتباع لسانيات التلفظ واللسانيات التداولية (انظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، ١٩٨٩، ص ٨٢ – ٨٣).

(٢) يرتبط مبدأ الانفتاح، في اللسانيات الغربية، بالبعد الحركي dynamique الذي يتقابل مع البعد السكوني synchronique في النظام اللساني المغلق. ويبرز مفهوم الحركية في النشاط اللغوي من خلال مستويات مختلفة لانفتاح النظام اللساني نذكر منها: الانفتاح على مستوى الدراسة التطورية للغة، وهو انفتاح تتجلى حركيته في متابعة البعد الزمني التعاقبي، والانفتاح على مستوى إنتاج اللغة عند المتكلمين، وهو ما يتجلى في تحويل البنى اللغوية المفترضة – عند المتكلمين– إلى إنجاز مادي توجهه الأغراض والمقاصد والانفعالات. أما الحركية على مستوى إنتاج اللغة في التصور اللساني للنظرية التوليدية والتحويلية فهي حركية داخلية من حيث هي جانب إجرائي لعمل اللغة في الأذهان، ولذلك فإن النظام اللساني يظل فيها مغلقاً.

متعددة من المعاني ترتبط بأغراض المتكلمين ومقاصدهم، وهنالك درجة ثالثة للوظيفية نجدها في أعمال أوستين، وسيرل، وغيرهما ممن يسموْن بالتداوليين، وهم الذين تتجاوز الوظيفية عندهم مجالي اللغة والكلام لتستوعب مجالاً ثالثاً هو مجال المقام situation، ويتحدد الموضوع في هذا المجال بما يمكن أن نسميه لسانيات المقام linguistique de la situation أين يُنظر إلى عبارات اللغة بوصفها عناصر مبهمة Deictiques في نظام إبلاغي للخطاب لا ينصب فيه الاهتمام على العبارات ذاتها بقدر ما ينصب على الظروف المقامية المحيطة بإنتاج تلك العبارات.

أما في التراث النحوي العربي فلم تحظ دراسة المعنى بمثل ما حظيت به دراسة المبنى؛ والمتأمل في نصوص النحاة يجد أن أغلبها ـ ونعني به نصوص النحاة المتأخرين ـ يشير إلى أن النحو لا يخرج عن كونه نماذج قارة وأبنية مقدرة وإعراباً في أواخر الكلم. ويمكننا القول إن دراسة المعنى لم تنل نصيبها من احتفال النحاة العرب باستثناء ما كان من سيبويه ومن معه من متقدمي النحاة وقلةٍ من النحاة المتأخرين أمثال أبي بكر بن السراج ٣١٦ هـ، وابن جني ٣٩٢ هـ، ومحمود بن مسعود الغزني ٤٣١ هـ، والسكاكي ٦٢٦ هـ، وشمس الدين السخاوي ٩٠٢ هـ، وهم ممن يرون أن وظيفة النحو هي معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب وليس مجرد بحث في أواخر الكلم(١)، وأن دراسة النحو تقوم على النظر في المبنى والمعنى معاً: والذي يقرأ كتاب سيبويه يلاحظ اهتماماً كبيراً بالتقعيد للأبواب النحوية ولما يتصل بها من الأشكال والمباني في ضوء نظرية العامل وظاهرة الإعراب لكنه في الوقت نفسه يجد التفاتاً واضحاً إلى الكثير من ظواهر اللغة المتصلة بالمعنى مثل التقديم والتأخير، والحذف، والاستفهام، والخبر،

(١) انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة – إيران – قم، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ص ٢٧–٢٩.

والوصل والفصل وغيرها(١) من الأساليب التي يدعو فيها سيبويه إلى مراعاة المخاطب(٢) من خلال ما يستعمله المتكلم للتعبير عن معان تخرج بالكلام عما وُضع له في أصله ومبناه.

وعلى نفس المنوال الذي سار عليه سيبويه سار بقية النحاة الأولين؛ فقد كان دأبهم الاهتمام بكل ما يتصل بالعربية إن في المبنى أو المعنى، كيف لا وهم الذين كانوا يرون في النحو علماً شاملاً لجميع قضايا العربية من نحو، وصرف، وأصوات، وقراءات، وتجويد، وعروض، وبلاغة، حتى جاء المتأخرون فجعلوا لكل منها علماً خاصاً: وفي ظل هذه النزعة إلى تخصيص علوم العربية كان نصيب النحو عندهم تركيز الاهتمام بالمبنى أما دراسة المعنى فقد تركوها للبلاغيين.

ولعل السبب الأول في انصراف النحاة المتأخرين إلى الاهتمام بالمبنى دون المعنى يرجع إلى ارتباط الدرس النحوي في منشئه بخشية السلف الصالح ـ خلال العهد الأول للمد الإسلامي ـ على القرآن الكريم من انتشار اللحن: وفي هذا ما يشير إلى ارتباط الدرس النحوي، منذ مراحل تكوينه الأولى، بالغرض التعليمي(٣) مما جعل النحاة يوجّهون عنايتهم لتقويم المبنى وتقعيده على ما يوافق انتحاء سمت كلام العرب "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن

(١) انظر: الكتاب، (تح/عبد السلام هارون) دار الجيل بيروت، ط٠١، (ص ص١/ ٣٤، ٢/ ١٢٩ – ١٣٠)، (ص٢/ ٣٤٥ – ٣٤٦)، (ص ص٣/ ١٧٣ – ١٧٨، ٥١٤ –٥١٦)، (ص ص ١/ ١٣٨ – ١٤٢)، (ص ١٦ – ١٧). وانظر أيضاً: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٦٦ – ١٣٠.

(٢) انظر: نفسه، ص ١/ ٤٧ – ٤٨.

(٣) لقد كانت بداية النحو ـ على أرجح الروايات ـ على يد الدؤلي في محاولته نقط القرآن لضبط حركاته، وفي هذا التفاتة واضحة لدراسة الجانب المبنوي (الشكلي) الذي يلتقي مع التوجه التعليمي في مكافحة ظاهرة اللحن، وذلك من خلال وضع الرموز الكتابية الدالة على الضمة والفتحة والكسرة. ولعل محاولة الدؤلي كانت إيعازاً للنحاة، فيما بعد، للاهتمام بالحركات الإعرابية وبمظاهرها المبنوية على النحو الذي عرفته نظرية العامل.

لم يكن منهم، وإن شَذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها"(١).

ولئن كان النحاة الأوّلون قد ساهموا في التأسيس لارتباط دراسة النحو بالغرض التعليمي على ما بيّناه فقد كانوا على وعي كامل بأهمية المعنى إلى جانب المبنى. ولما جاء النحاة المتأخرون اتجهت دراسة النحو ـ في زمن تمادت فيه ظاهرة اللحن في الذيوع والانتشار نظراً لما كان من اتساع أراضي دولة الإسلام بسبب الفتوحات ـ إلى الانشغال بدراسة المبانى عن المعاني وذهب النحاة مع أشكال النحو وقوالبه كل مذهب؛ وقد ترتّب عن هذا الموقف اتخاذ النحاة المتأخرين لمنهج لفظي (شكلي) يمكننا الكشفُ عن بعض معالمه في المبادئ التالية :

– نظرتهم إلى المبنى على أنه الأصل وأن المعنى تابع له، وإذا كانوا يصرحون في كتبهم بقولهم الشهير "الإعراب فرع المعنى" على اعتبار أن الإعراب لا يكون إلا بعد إدراك علاقات الارتباط المعنوي القائم بين وحدات الجملة فإن مواقفهم النحوية تشير، على العكس من ذلك، إلى أن المعنى فرع الإعراب من حيث إنهم يتخذون الإعراب أصلاً يُتوسل به للكشف عن المعنى.

– حصرهم لمجال دراسة المبنى في العلامة الإعرابية باعتبارها، في تقديراتهم المبنوية، "أوفر القرائن حظاً [. . .] فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل"(٢)، بل جعلوه الغاية التي من أجلها يقوم علم النحو في ضوء تحديدهم له بأنه "علم يُبحث فيه عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً "(٣)، في الوقت الذي لا تعدو فيه العلامة الإعرابية أن تكون إحدى القرائن اللفظية مثلما وضحه تمام حسان في

(١) ابن جني، الخصائص، (تح / محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت، لبنان، ط ٢، د.ت، ص ١/ ٣٤.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت، ص٢٠٥.

(٣) الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، ص ١٦.

"اللغة العربية معناها ومبناها"(١)، وألمح إليه بمعنى قريب ابن جني في الخصائص(٢).

– تقسيمهم لأبواب النحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، فترتب على ذلك وضع نظام تصنيفي يراعي الصور اللفظية للوظائف النحوية ويُهدر فيها الجانب المعنوي، وكان الحاصل أن جمعوا بين أبواب مختلفة ومتنافرة لا يجمع بينها سوى الجانب الشكلي في العلامة الإعرابية.

– التزامهم بالمنهج التحليلي الذي لا يتجاوز دراسة المعاني النحوية الجزئية، وعزوفهم عن المنهج التركيبي أين يتم الإلتفات إلى المعاني النحوية العامة في الجمل والأساليب كالتقديم والتأخير، والوصل والفصل، والقصر، والخبر والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساواة، وغيرها مما عدّه عبد القاهر من معاني النحو وأحكامه(٣).

– المغالاة في التحليل التقديري لوحدات الجملة وتراكيبها إلى درجة التعسف أحياناً والاحتكام، في ضوء مبدأ القياس النحوي، إلى البناء الصوري للجمل ولو كان فيه تغيير المعاني وتحريفها. وقد قاد النحاةَ هذا الموقف إلى " أن أهدروا الشواذّ، فإذا ثبت صحتها قالوا إنها تحفظ ولا يقاس عليها، بل جرءوا على أكثر من ذلك فخطّأوا بعض العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد [. . .] أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها"(٤).

ونظرا لهذا الغلو لدى النحاة المتأخرين في مراعاة المبنى دون المعنى، ونظرا لما انجر عنه ـ من خلال التركيز على ظاهرة الإعراب ونظرية العامل ـ من مواقف متعسفة في

(١) انظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٥.

(٢) انظر : ص ١ / ٣٥.

(٣) انظر : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتقديم ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٨٧.

(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط٧، ١٩٦٤، ص ٢ / ٢٩٤ – ٢٩٥.

الوصف والتحليل، ومن إغفال لجانب اللغة الحيوي وهو جانب المعنى، مما تسبب في ابتداء مرحلة الانحطاط اللساني ـ والتي كان من آثارها ظاهرة ازدواجية اللغة ـ في زمن متقدم من تاريخ الأمة العربية والإسلامية(١)، ونظراً لأنهم (النحاة المتأخرون) لم يتجاوزوا ـ في ظل اقتصارهم على المنهج التحليلي ـ حدود المعاني النحوية الجزئية (وهي معاني الأبواب) إذ لم يولوا التفاعل الحاصل فيما بينها اهتماماً، فانصرفت الهمم عن اكتشاف المنهج التركيبي، وقصُر النظر، في ظل الانكفاء على دراسة صور البنية اللفظية، عن إدراك أهمية ما يحصل بسبب ذلك التفاعل من معان نحوية كلية مثل معاني الخبر والإنشاء والقصر والوصل والفصل والإيجاز والإطناب وغيرها مما يعدّه البلاغيون داخلاً في علم المعاني ويعده عبد القاهر من صميم علم النحو... نظراً لذلك كله انبرت ـ منذ القرون الأولى لظهور الدرس النحوي العربي ـ ثلة من اللغويين والنحاة، تحتفل بالمعنى وتنبه إلى ضرورة دراسته في ظل منزع إبستمولوجي يدعو إلى تأسيس درس نحوي جديد ينطلق من المعنى، ويردّ له اعتباره، ويقيم له منهجاً خاصاً.

وقد كان أول كتابين استطاعا أن يمنحا لهذا المنزع الإبستمولوجي صياغة منهجية واضحة المعالم والأبعاد هما كتابا: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرجاني(١)، فقد استطاع عبد القاهر أن يعرض فيهما خلاصة فكر دقيق ورأي ثاقب لمنهج جديد في دراسة النحو العربي، خاصة في كتابه "دلائل

(١) أي منذ أن "فصل العرب علوم البلاغة عن صرف العربية ونحوها. وأدى ذلك الفصل إلى إعاقة قيام العربية الفصحى بوظيفة الاتصال في جميع مجالات الحياة" (جعفر دك الباب، نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة، ص ٢١)، إذ كيف يمكن للعرب أن يظلوا متصلين بلغتهم محتفظين بأساليبها واعين بخصائصها المعنوية والمبنوية والنحاة من حولهم يهملون المعاني النحوية في دراسة النحو وتدريسه ؟.

(٢) لا يكون هذا القول صحيحاً إلا حينما نقتصر على متابعة المسار المنهجي الخاص بحقل الدراسة اللغوية عند النحاة أما إذا عممنا نظرنا في المسالة ليشمل جميع مجالات الدرس اللغوي (عند البلاغيين والأصوليين والنحاة وسائر اللغويين القدامى) فسنجد أن أول ما وُضع من كتب في مجال الاهتمام=

الإعجاز" الذي "اتسم بكثير من العمق والرسوخ(١) في علم هو الأصعبُ، والأصلُ في تأسيس الكلام ورصفه وتنضيده، للارتقاء به إلى رتبة الخلق والإبداع"(٢). وقد ضمّن عبد القاهر كتابيه نظرية تجعل غاية بحثها دراسة المعنى في التركيب النحوي سميت فيما بعد بنظرية النظم (أو نظرية التعليق)، ومفادها " أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه"(٣)، و" أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة،لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"(٤)، وأن "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويُعمد فيها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"(٥).

ومن الكتب التي اهتمّت، كذلك، بدراسة المعنى نجد كتب الأصوليين(٦)

= بدراسة المعنى اللغوي هي كتب الأصوليين وفي مقدمتها كتاب الرسالة للشافعي: إذ يُعدّ درس الأصوليين للغة أقدم من درس النحاة ؛ فالمؤلفات النحوية "كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة [. . .] الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده" (أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي. .، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٥٧).

(١) الحقيقة أن دراسة المعنى عند الأصوليين تبلغ من الأهمية بحيث لا تقل شأناً عما جاء به عبد القاهر في نظرية النظم بل لعلها تجاوزت نظرية عبد القاهر بما قدمته من مبادئ استثمارية وتفصيلات تصنيفية دقيقة تسعى إلى أن تستوعب جميع جوانب المعنى وأصنافه في الخطاب اللغوي (المعنى الحقيقي، والمعنى الاستعمالي، والمعنى الوظيفي). (انظر : مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة – إيران – قم، ط٢، ١٤٠٥ هـ، ص ٨ – ٩ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٥ .

(٣) نفسه، ص ١٣٢ .

(٤) نفسه، ص ٤٩٥ .

(٥) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تح / عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١، ص ١٤ .

(٦) حينما نطلع على مراحل تكوين الدرس اللغوي عند الأصوليين نجد أن مسارها التطوري كان بمنأى عن المسار التطوري للدرس النحوي في كتب النحاة واللغويين. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن السياق المعرفي الذي تبلورت فيه دراسة اللغة عند الأصوليين مرتبطةً بقضايا الفقه والتشريع يختلف تماما عن=

الذين جعلوا غرضهم في تقصي معاني العربية واستقراء أساليبها ومحاولة تصنيفها وتحديد وظائفها فيما يُعين على استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وكتب البلاغيين الذين اهتموا بدراسة معاني الأساليب البلاغية في ظل ما يمكن أن تنفتح به على القيم الفنية والجمالية، بالإضافة إلى كتب النحاة الأولين وبعض النحاة المتأخرين، مثلما سبقت الإشارة إليه، ممن رعوا جانب المعنى والتفتوا إلى أهميته وإن لم يكن بنفس الاعتبار الذي منحوه لجانب المبنى ولا بنفس المنطلق الذي سار عليه عبد القاهر ؛ ذلك أن عبد القاهر جعل من المعنى غرضاً منهجياً ينبغي إعادة الاعتبار إليه ومنطلقاً جوهرياً في الدرس النحوي كله وليس مجرد جانب من جوانب الدراسة ينبغي الاهتمام به.

ورغم ما يشيع لدى كثير من الدارسين من الاعتقاد بأن " وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي تنظيم وضبط للمعنى "(١)، وهو ما نجده في بعض تصريحات النحاة أنفسهم(٢)، إلا أن المتأمل في دروس النحو العربي يجد أن منطلقها المنهجي كان ـ في أغلب الأحيان ـ هو التركيز على المبنى وتكثيف الاهتمام به. ويبدو أن الموقف الذي أسس لهذا المنطلق وأسنده هو اعتبار النحاة المتأخرين لأسبقية المبنى على المعنى نظراً لاعتقادهم أن المبنى أصل والمعنى

= السياق المعرفي الذي تبلورت فيه عند النحاة، بالإضافة إلى أن الاهتمام بدراسة المعنى عند الأصوليين لم يكن الدافع الإبستمولوجي إلى خوضها هو ذلك المنزع الذي ينطلق من فكرة رد الاعتبار للمعنى بعد ما تم إهداره في المراحل الأولى للدرس النحوي كما هو الحال عند عبد القاهر، وإنما كان دافعها الإبستمولوجي هو حاجة الأصولي إلى دراسة أساليب العربية وطرق تعبيرها فيما يعين على فهم معاني القرآن الكريم وأغراضه من أجل استنباط أحكامه.

(١) محمد عابد الجابري، بينة العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٠٦، ٢٠٠٠، ص ٤٣ – ٤٤.

(٢) من المبادئ التي يرددها النحاة قولهم إن " الإعراب فرع المعنى " وهو مبدأ يقتضي أن يكون المعنى هو الأصل وهو المنطلق في الدراسة لكن جمهور النحاة المتأخرين أبوا إلا أن يجعلوه تابعاً للمبنى وفرعاً عليه فوقعوا فيما وقعوا فيه من التعسف والشطط على ما بيناه في النص أعلاه.

فرع عليه، وأن المبنى هو القاعدة والمعنى هو حاصل تلك القاعدة وثمرتها، وأن المبنى هو أداة المعنى وسببه والمعنى هو أثر المبنى وتابعه.

وفي سياق الانجرار وراء هذا الاعتبار جعل النحاة المتأخرون غاية النحو في الاقتصار على ما يحقق شروط الصحة النحوية من خلال الانصراف إلى وضع القواعد الصورية لمقبولية التأليف المبنوي في الجمل والتراكيب، وراحوا يفصلون، في دراستهم للجمل، بين نحوها ومعانيها معتبرين أن النحو "علم يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً"(١)، وأن معاني الجمل موضوع في علم البلاغة وليس في علم النحو، لكننا حينما نتأمل حقيقة المنطق البياني في الجملة بوصفها موضوعَ النحو يتبيّن لنا أن "علم المعاني أدخل في النحو ودلالة الجملة منه في مسائل البلاغة، فليس يكفي في الجملة أن تستوفي شرائط الصحة النحوية، بل لا بد في ذلك من مطابقتها متطلبات المناسبات، ومقتضيات الأحوال"(٢)، وما يستتبع ذلك من الأغراض والمقاصد التي يتوخاها المتكلمون فيما يتوجهون به إلى المخاطَبين.

وبغض النظر عن أن الفصل بين النحو ومعانيه يعد سبباً واضحاً في إهدار جانب المعنى، وفي إحداث القطيعة بين العربية وأهلها من حيث إن النحاة كرّسوا ـ خلال فترة طويلة من الزمن ـ مبدأ الفصل بين مجال الاستعمال الذي يحقق وجوده بالمعاني ومجال القواعد المجردة التي لا تخرج عن حدود الأشكال والنماذج. بغض النظر عن ذلك فإن الفصل بين النحو ومعانيه يمكننا أن نتخذه مدخلاً للفصل بين منطلقين في الدراسة النحوية: أحدهما يركز على المبنى ويجعله أصلاً ينتقل منه إلى المعنى، ويجعل المعنى تابعاً له وفرعاً عليه، والآخر يحتفل بالمعاني وينطلق منها

(١) الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ص ١٦.

(٢) محمود أحمد نحلة، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ط ٠١، ١٩٩٠، ص ١٦.

جاعلاً المبنى تبعاً لها وموجوداً بوجودها. وهما منطلقان لكل منهما مبادئه وتصوراته، ولكل منهما اعتباراته المنهجية الخاصة.

في المنطلق الأول كان اهتمام النحاة منصباً على دراسة البناء اللفظي للجملة من خلال تتبع حركات الإعراب؛ وقد حدث هذا ـ مثلما سبقت الإشارة إليه ـ في ظل التوجه إلى محاربة اللحن، تلك الظاهرة التي لا يمكن أن يُهتم، مع مراعاتها، بغير الألفاظ والمباني، وهي الظاهرة التي تأثر بها درس النحو العربي منذ نشأته وتمحورت حولها كثير من قضاياه، كما حدث في ظل الاهتمام بالمتلقي من خلال تبني النحاة للغرض التعليمي الذي فرضه انسياقهم وراء ظاهرة اللحن ؛ فقد "أقاموا صرح علم النحو العربي على دراسة دور المتلقي لا دور المتكلم؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المَبْنَى للوصول إلى المعنى أي في اتجاه معاكس لما يسير فيه نظام الحدث الكلامي في عملية الاتصال اللغوي حسب النظرة الحديثة(١)، وكذلك لما سار فيه عبد القاهر في خلال عرضه لنظرية التعليق"(٢).

وفي ظل هذا الموقف المنهجي الذي يُبنى فيه الدرس النحوي على الانطلاق، في ملاحظة حدث الكلام، من حال السامع لا من حال المتكلم انصرفت جهود النحاة إلى الاهتمام بالألفاظ دون المعاني، وهم في هذا يصدرون عن تصور مفاده أن المعاني تبع للألفاظ وحاصلة بسببها ما دام السامع يدرك، أول ما يدرك، الألفاظ ثم يحولها في ذهنه، بعد تحليلها، إلى معان. ويقول عبد القاهر فيما يبدو انتقاداً

(١) يبتدئ الحدث الكلامي – مثلما هو متصور في النظريات اللسانية الحديثة بدءاً من دو سوسير – من المعنى إلى المبنى إذ تكون نقطة الانطلاق لدورة الكلام في دماغ المتكلم أين ترتبط التصورات بتمثلاتها اللسانية أو بصورها السمعية، ثم يرسل الدماغ إلى أعضاء النطق ذبذبة ملازمة للصورة ثم تنتشر الموجات الصوتية من فم المتكلم إلى أذن السامع في شكل ألفاظ وعبارات.(انظر : J.. .Dubois et autres , Dictionnaire de linguistique , Librairie Larousse , Paris , p / 360 .) .

(٢) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٢٠ .

للنحاة في هذا الموقف : "وشبيه بهذا التوهم منهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم. وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع"(١).

وفي المقابل نجد المنطلق الثاني ـ وهو منطلق عبد القاهر ومن نحا نحوه ـ يتأسس على دراسة دور المتكلم لا المتلقي، أين يكون الابتداء بدراسة المعنى وليس بدراسة المبنى، إذ المعنى هو الأصل في حدث الكلام والمبنى تابع له، و"النظم والترتيب في الكلام [. . .] عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها"(٢). على أنه ينبغي ألا يُفهم من هذا الكلام أن عبد القاهر يهمل السامع (أو المخاطب) ولا يلقي بنظره إليه البتّة : فهو يرى أن من الأساليب ما لا يمكن أن يتحقق فيه المعنى إلا بالاستناد إلى ما يتصوره المتكلم ويتوقعه عن السامع (أو المخاطب) كما هو الحال في أسلوب الخبر الذي لا يقوم له معنى إلا في ضوء ما تسفر عنه العلاقة بين حاجة المتكلم إلى استعمال "إن" للتأكيد وبين ما يتوقع من ظن المخاطب؛ فهو يقول : "فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتّة، ولا يكون قد عقد في نفسه أن الذي تزعم أنه كائن، غير كائن، وأن الذي تزعم أنه لم يكن، كائن، فأنت لا تحتاج هناك إلى "إن" وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف، وعقد قلبٍ على نفي ما تُثبت أو إثبات ما تنفي "(٣).

و لنا هنا أن نتساءل عن السبب فيما قد يبدو من تردد لدى عبد القاهر بين الاهتمام بالمتكلم والاهتمام بالسامع ؟ وبعد شيء من التأمل في الاعتبارات العامة

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٩١ .

(٢) نفسه، ص ٣٤٩ .

(٣) نفسه، ص ٣٢٠ .

لسياق نظريته يبدو لنا أن الرابط المشترك بين هذين الاهتمامين عنده هو حرصه على لفت الأنظار إلى أن مبدأ نظم الكلام يرتبط بالمعاني النحوية الجامعة بين الألفاظ وليس بالألفاظ في أنفسها، سواء أكانت هذه المعاني لدى المتكلم أغراضاً ومقاصد أم كانت لدى السامع مناطاً للفهم ومظنة للتواصل : ولهذا نجد عبد القاهر يشير في مواضع كثيرة من "دلائل الإعجاز" إلى "أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس"(١). يقول محتجاً لصحة هذه الفكرة: "لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها لكان محالا أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزُل عن ترتيبها. فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة "(٢). ويقول أيضاً:" وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرَّفة على حكمها؟ أو ليست هي سماتٍ لها، وأوضاعاً قد وُضعت لتدل عليها ؟ فكيف يُتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟ "(٣).

بهذا التصور المنهجي الدقيق يمضي عبد القاهر في تأكيده لأهمية المعاني وتقديمها على الألفاظ معتبراً إياها أصلاً ليس للألفاظ إلا أن تلحق به وترتدّ إليه، وهو في ذلك يرتكز على قاعدة بيانية هامة في نظريته مفادها أن الألفاظ لا قيمة لها في أنفسها وإنما في معانيها النحوية التي تنشأ من تعلق بعضها ببعض على ما يوافق أغراض المتكلمين ومقاصدهم: فهو يرى أن "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك"(٤)،

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.

(٢) نفسه، ص ٣٥٨ – ٣٥٩.

(٣) نفسه، ص ٣٩١.

(٤) نفسه، ص ١٠٦.

و"أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو؛ فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك [. . .] واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم مفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيه فيها"(١).

يبدو للمتأمل في هذا النص، وفي غيره من النصوص المشابهة(٢)، أن الغرض الجوهري الذي يبتغيه عبد القاهر حينما يتحدث عن ضرورة توخي معاني النحو في نظم الكلام ليس هو تناول مبدأ النظم من جهة كونه غرضاً للدراسة في ذاته ولا هو تناوله من جهة كونه مبدأ نظرياً عاماً في نظام اللغة وإنما هو النظر إلى وظيفته الإنجازية في استعمالات الكلام بوصفه إجراءات اختيارية للفرد المتكلم يتم بها تأليف الجمل والنصوص بما تنفتح به على وجوه عديدة من المعاني والأساليب. يقول في هذا السياق: "واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستندَ إلى اللغة، ولكنا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها؛ فليس الفضل للعلم بأن (الواو) للجمع و(الفاء) للتعقيب بغير تراخ و(ثم) له بشرط التراخي و(إنْ) لكذا، و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت وألّفت رسالة، أن تحسن التخيّر وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"(٣).

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٨٧.

(٢) انظر مثلاً: الدلائل، ص ص ١٢٧، (١٤١ – ١٤٢)، (٣٤٩ – ٣٥٠)، (٣٥١ – ٣٥٢)، والأسرار، ص ص (١٤ – ١٥).

(٣) نفسه، ص ٢٦١.

يقول في معرض تمثيله لقابلية احتمال الكلام لمختلف الوجوه والفروق: " . . . وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"، و"منطلق زيد"، و"زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد" و"زيد هو المنطلق"، و"زيد هو منطلق"، وفي الشرط والجزاء، إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج"، وإن خرجتَ خرجتُ"، و"إن تخرج فأنا خارج"، و" أنا خارج إن خرجت "، و" أنا إن خرجتَ خارج". وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا"، و"جاءني يسرع"، و"جاءني وهو مسرع أو هو يسرع"، و"جاءني قد أسرع"، و"جاءني وقد أسرع" فيعرف لكل ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له"(١).

وقد تبين لنا، بعد شيء من التتبع لفكرة النظم عند عبد القاهر، أن في رصد مثل هذه الوجوه العديدة من المعاني والأساليب ومتابعتها وتحديد الفروق الوظيفية فيما بينها ما يمكّن من التعرف على حقيقة الواقع اللغوي، وذلك من جهة كونه نظاماً مفتوحاً يستند، في عمله، إلى مبدأ التوسع في الطاقة التعبيرية لدى المتكلم من خلال فسحة الاختيار في الفعل الفردي أكثر مما يستند إلى القواعد الصورية في النظام المغلق بصفته مجموعة محددة نهائية من النماذج القارة والأصول الافتراضية.

ويبدو جليّاً أن فكرة الوجوه والفروق هذه كانت سبباً قوياً جعل عبد القاهر يلجأ، في دراسته لمعاني النحو، إلى المنهج التركيبي الذي يتخذ غايته في إدراك المعاني الكلية للجمل والأساليب، وليس إلى المنهج التحليلي الذي يكتفي بإدراك المعاني النحوية الجزئية في صورها اللفظية؛ ففي المنهج التركيبي تتداخل جميع

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢٧.

المستويات (الحروف، والكلمات، والمباني الصوتية والصرفية، والتراكيب، وغيرها) للمساهمة في إنجاز ما تنصهر به المعاني الجزئية لتصير معنى نحوياً كلياً واحداً موحداً؛ فمهمة تلك المستويات هي أن تتضافر ـ جميعاً ـ في الجمل لأداء المعنى الكلي من حيث "هي كل متماسك لا يمكن الفصل بينها في الاستخدام الفعلي للغة، فالمتكلم لا يكون على وعي بهذه المستويات، فهولا يحس إلا بكونها وحدة مجتمعة في نظام متكامل وفي جملة واحدة"(١).

ونظرا لهذه الأهمية التي تحظى بها فكرة الوجوه والفروق بصفتها مجالاً تعبيريا مفتوحاً يقوم على التأليف الاختياري الحر فقد جعلها عبد القاهر المجال الذي ينبغي أن تفسر به، وتدرس من خلاله ظاهرة الإعجاز في القرآن الكريم؛ فهو يعتبر أن "الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أن كان على حدٍّ من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر"(٢)، وهي الفصاحة التي تكون في المعنى وليس في اللفظ بناءً على أن المزية التي استحق اللفظ من أجلها الوصف بأنه فصيح عائدة في الحقيقة إلى معناه بعد أن يدخله النظم(٣)، وهو، بذلك، يرد على شبهة من كان يعتقد أن الإعجاز يظهر في مبدأ الصرفة(٤)، أو في فصاحة اللفظ، أو في الإعراب(٥).

إن من أبرز ما يمكن أن نلاحظه في التوجه النحوي لعبد القاهر انصرافه عن الاهتمام بدراسة النظام الصوري النموذجي للنحو العربي إلى الاهتمام بدراسة ما

(١) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، (بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي)، معهد الآداب واللغة العربية / جامعة الجزائر، السنة الجامعية ١٩٩٤ – ١٩٩٥، [مخطوط]، ص ١٩ .

(٢) الدلائل، ص ٦٨ .

(٣) انظر : نفسه، ص ٣٧١ .

(٤) مبدأ يرى فيه بعض الدراسين القدامى أن حقيقة إعجاز القرآن للعرب ليست في كونهم لم يقدروا على مجاراته أو الإتيان بمثله من جهة أنه معجز لهم في نفسه وإنما في أن الله تعالى صرفهم عن ذلك مع إمكان قدرتهم عليه .

(٥) انظر : الدلائل، ص ٣٧٠ – ٣٧٦ .

ينتج عنه ـ لدى المتكلم "الناظم" ـ من الوجوه المختلفة للمعاني والأساليب. وإن في هذا الانصراف ما يدل على رغبة قوية لديه في دراسة مستوى الكلام من حيث هو إنتاج إبداعي(١) حر، وفي توجيه الأنظار إلى مراعاته باعتباره وجهة جديدة في الدرس النحوي أغفلها النحاة، من قبله، وانصرفوا عنها زهداً فيها وإغضاءً لأهميتها. وهو يرى أن دراسة هذا الإنتاج الإبداعي في الكلام لا سبيل إلى تحقيقها إلا في ضوء تحويل المنهج النحوي من المبنى إلى المعنى، وبالاصطلاح اللساني الحديث من النظام المغلق إلى النظام المفتوح؛ ذلك أنه لا يمكننا أن نتعرف على حدود الواقع اللغوي من جهة نظامه المفتوح، ولا أن نتتبع ظواهره النحوية إذا ما انكفأ الدرس النحوي على دراسة ظواهر المبنى، ولم يسمح بالخروج عن صورها النموذجية وأصولها القارة. وفي ضوء هذا التصور لا يمكن لمبدأ النظم أن يكون أكثر من أداة يستعان بها على إدراك معطيات هذا النظام المفتوح ومعالمه، لكنه أداة إجرائية بالغة الأهمية والخطورة.

ومن اللافت للنظر ـ بعد هذا التقصي لبعض المنطلقات المنهجية في دراسة المعنى عند عبد القاهر ـ أن أفكاره تبدو قريبة جداً من أفكار اللسانيين المحدثين الذين اتجهوا إلى الاهتمام بوظائف الكلام ومعانيه في إطار ما يسمى بلسانيات

(١) يقترب تصور عبد القاهر لإبداعية المتكلم، ههنا، من تصور ن. تشومسكي لمفهوم الإبداعية الذي أسس به لنظريته التوليدية والتحويلية. وذلك من جهة أنهما يعتقدان أن الفرد المتكلم لا ينجز اللغة، بتطبيقه القوانين الصورية النموذجية للمبنى، إلا بعد روية وفكر، ولذلك فهما يريان أن المتكلم يتصرف في استعمال اللغة بطريقة إبداعية خاصة. غير أن تصور عبد القاهر لتلك الإبداعية يقوم على سمتين يختلف بهما عن تصور تشومسكي: فهو من جهة لا يقف، في ملاحظته لإبداع المتكلم لجمله وتصرفه فيها، عند حدود نظامها المبنوي المغلق كما يفعل تشومسكي الذي ظلت أعماله وفية لمبدأ الدراسة الصورية عند البنويين رغم ثورته عليهم، وإنما يمضي في تتبع ملاحظته تلك على مستوى الإنجاز المادي للكلام، ومن جهة أخرى نجده يهتم بتصرف المتكلم في نظمه للكلام من خلال مستوى إبداعي خاص هو الإبداع الفني، وفي هذا المستوى من الإبداع يشير عبد القاهر إلى مبدأ "المزية" أو "الفضل" وهو المبدأ ذاته الذي استثمره في مناقشته الدقيقة لفكرة الإعجاز القرآني (انظر: الدلائل، ص٣٦٧-٣٨٦).

الكلام linguistique de la parole أو لسانيات التلفظ linguistique d'énonciation.

وإن من أبرز المبادئ التي ينهض بها البحث اللساني في هذا الاتجاه القول بأنه "لا وجود للعلامة إلا في الاستعمال اللغوي بناءً على أن ما لا ينضوي في الاستعمال اللغوي لا يعتبر علامة وبالمعنى الحرفي ليس له وجود"(١)؛ وفي ظل انطلاق البحث اللساني من الاستعمال اللغوي يتم تحويل موضوع الدراسة من مجال اللغة إلى مجال الكلام، وبذلك تنفتح المعطيات اللغوية الافتراضية على معطيات حدث التعبير أين تتحول إلى تحقيق انفعالي للفرد المتكلم : نجد ذلك عند لسانيي مدرسة جنيف الذين يهتمون بدراسة وظائف الكلام مثل شارل بالي، وأ.سيشهاي، وهنري فراي(٢)، ونجده عند أتباع المدرسة الفيرثية الذين يهتمون بأثر السياق في التحليل التركيبي للجمل مثل : هاليدي وكيليولي(٣)، كما نجده عند اللسانيين المهتمين بظاهرة التلفظ énonciation، مثل: إ.بنفنست وأ.ديكرو(٤).

والحقيقة أن ما يبدو فيه الشبه قوياً بين هؤلاء اللسانيين وعبد القاهر ـ فضلاً عن الشبه في مبدأ الاهتمام بالمتكلم وفي دراسة وظائف الكلام ومعانيه ـ هو الانطلاق من هم إبستمولوجي مشترك ؛ فإذا كان منطلق عبد القاهر هو الدعوة إلى دراسة جانب المعنى بعد ما أهدره النحاة قبله بمغالاتهم في دراسة الجانب الشكلي للمبنى

(1) Benveniste E, Problèmes de linguistique générale, Cérès édt -Tunis, 1995,T2, p 215.

(٢) انظر : Ch . Bally , linguistique générale et linguistique française, Editions Francke Berne, 1965 , p 82 - 83.

وانظر أيضا : Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique du langage, edt du seuil, Paris 1972, p 47 - 48, 102..

(٣) انظر :. A Culioli , Pour une linguistique de l'énonciation , T01, OPHRYS, 1990 p 27

وانظر أيضاً : R.H.Robins , Linguistique générale une introduction , Armand colin , France , 1973 , p 263 - 268 .

(٤) انظر : .E.Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T2, Gallimard, Paris, p 80

وانظر أيضاً : O .Ducrot, Le dire et le dit, Les éditions de minuit, Paris, 1984, pp 69-73.

فإن هؤلاء اللسانيين الغربيين انطلقوا من اهتمامهم بدراسة المعاني بعدما تم إهدارها في اللسانيات البنوية، ولذلك نزعوا إلى تحويل المنهج اللساني من دراسة نظام المبنى في شكله التقليصي المغلق وما يقتضيه من دراسة صورية للوحدات وتصنيفها إلى دراسة قضايا الكلام من خلال تحقيقاته المادية وتعبيراته الانفعالية والمقامية الخاصة.

إن الأفكار اللسانية التي قدّمها عبد القاهر في تجديد منهج النحو العربي تحمل من أهمية الموضوع ووجاهة الطرح ما يجعلها مصدراً معرفياً زاخراً بالعطاء المتجدد في مجال لا يزال ـ إلى الآن ـ بكرا في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة هو مجال لسانيات التلفظ، وتحمل من رسوخ العلم وعمقه ودقته، ومن نبوغ الفكر ونضجه ما يضعها في منزلة المرجع المعرفي الهام الذي ينبغي الاستناد إليه في كثير من الدراسات اللسانية والنقدية الحديثة؛ فقد "كان عبد القاهر الجرجاني نحوياً خالصاً، له بالنصوص بصر، وبالأساليب فقه، وبتفسيرها ولوع"(١)؛ وقد كان من نتائج احتفاله بالمعنى ربطه بين الدراسة النحوية والدراسة البلاغية والنقدية بما يمنح للنحو وظيفة فعالة في تفسير النصوص وتحليلها والوقوف على أسرارها البيانية والفنية، هذه الوظيفة التي لم ينتبه لها ولأهميتها الغربيون إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين حينما وضعوا منهجهم النقدي المتميز المسمى "لسانيات النص". وقد كان من معالم تميز هذا المنهج أنهم جعلوا فيه النحو أداة هامة من أدوات التحليل النصي ووظيفة من وظائفه سموها وظيفة الترابط معتبرين أن من الأغراض الأساسية لدرسهم النقدي في ذلك المنهج " أن يبين كيف يجري الترابط المشترك بين الجمل المؤلفة وانتظام متواليتها وبين علم الدلالة والتداولية"(٢).

وفي المقابل كان من نتائج إغفال المعنى في الدرس النحوي عدم مشاركة النحاة

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط٠١، ١٩٨٣، ص ١٨

(٢) فون دايك، النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر/ عيد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ٢٥.

العرب ـ قديماً وحديثاً ـ في التنظير النقدي إذا ما استثنينا جهود عبد القاهر. و"إن التقارب الذي يحدث هذه الأيام بين دارسي النصوص ونقادها من جانب وبعض اللغويين من جانب آخر [. . .] يتم ـ مع الأسف ـ "والنحويون" لا يشاركون فيه بقليل ولا كثير"(١). ومن العجب أن نرى كثيراً من النقاد العرب اليوم يلهثون وراء النظريات الغربية غير مكترثين بما قدّمه عبد القاهر من نصوص لا تخفى أهميتها ووجاهة طروحاتها على أي دارس يتتبع قضايا النقد الغربي المعاصر خاصة ما يتعلق منها بالدراسات النقدية التي تحتفل بقواعد النحو وتستعين بها في تفسير النصوص وتحليلها.

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي تحظى بها نصوص عبد القاهر، "وعلى الرغم من أن عبد القاهر قد جهد في التدليل على نظريته وتوضيحها فهي لم تجد صدى عند النحاة الخالفين، وأعاروها أذناً غير واعية فلم ينتفعوا بشيء مما جاء فيها، حتى جاء السكاكي ففصل هذا العلم عن النحو وجعله من علوم البلاغة وأسماه "علم المعاني" مع أن عبد القاهر كان يبدئ ويعيد في أنها معاني النحو"(٢).

وفي العصر الحديث قام لفيف من الدراسين ينفضون الغبار عن أفكار عبدالقاهر يحدوهم في ذلك الاهتمام بتجديد منهج النحو في سبيل الاهتمام بجانب المعنى ورد الاعتبار إليه. وفي مقدمة هؤلاء نذكر: إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، ومهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، وجعفر دك الباب في كتابه "نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث"، وكتابه "نظرة جديدة إلى فقه اللغة"، وتمام حسان الذي استطاع في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أن يخرج، في مطلع السبعينات، ببناءٍ منهجي جديد لنظام

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١٨.

(٢) محمود أحمد نحلة، علم المعاني، ص ١٦.

النحو العربي جعل فيه المعنى غاية الدرس اللغوي، متأثراً بنظرية "سياق الحال" عند فيرث Context of situation(١)، وبنظرية "النظم" عند عبد القاهر الجرجاني.

يمكن القول إن بدايات هذا البناء المنهجي الجديد ظهرت منذ أن بدأ بعض الباحثين ـ تقدم ذكرهم في الفقرة السابقة ـ ينتبهون إلى بعض جوانب الخلل في تراث النحاة ويدعون إلى تجديد النظر فيها، وما زالت دعواتهم في إرهاص وتململ يُقبل عليها الدارسون ويرجعون "حتى ظهرت تلك الدراسة المتكاملة التي قام بها الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية؛ معناها ومبناها" وهي التي ضمَّت نظرية شاملة أطلق عليها تلاميذه فيما بعد اسم تضافر القرائن"(٢).

وفي هذه النظرية حمل تمام حسان على عاتقه مهمة "إبراز دور القرائن التي يرى أن النحاة قد غمطوها حقها من العناية بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هي علامة الإعراب"(٣). وفي سبيل ذلك عمد إلى تكريس فكرة الاهتمام بالمعنى معتمداً على المبدأ الجرجاني القائل بأن الألفاظ خدم للمعاني وأن ترتيب الألفاظ لا يكون إلا بحسب ترتيب المعاني "وأن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"(٤).

ورغم أن تمام حسان قد نحا في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" منحى وصفياً مبنوياً من جهة أنه اعتمد على بعض مفاهيم البنويين الوصفيين (مثل النظام، والتقابل، والعلاقات التركيبية، والعلاقات الاستبدالية)، وعلى طريقتهم في النظر والتحليل إلا أنه استطاع أن يوجّه دراسته النحوية في سبيل مراعاة المعنى

(١) انظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٣١٣.

(٢) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٦٨.

(٣) عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، (رسالة دكتوراه – مخطوط)، ص ١٨.

(٤) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٢.

مؤكداً على أهمية التحليل القرائني للجمل والتراكيب.

وإذا حاولنا أن نقدم تقويماً عاماً لما قدمه تمام حسان بالقياس إلى ما جاء به عبدالقاهر فسنلاحظ أن تمام حسان لم يستوف جميع القضايا النحوية التي ناقشها عبد القاهر ودعا إلى ضرورة خوضها في دراسة معاني النحو. ويبدو أن التزامه بالمنهج البنوي حرمه من متابعة مشوار عبد القاهر إلى النهاية؛ فقد اكتفى بترتيبه وتصنيفه لقرائن التعليق واستخراج نظامها التأليفي في ضوء دراسته للمعاني النحوية الخاصة ولم يتجاوزها إلى دراسة معاني الجمل والأساليب من حيث هي قيم حركية في النظام المفتوح للاستعمال الكلامي على ما بيناه في معرض حديثنا عن جهود عبد القاهر، وإن كان ذَكَرَها في معرض تناوله لمكونات النظام النحوي(١) وأشار إليها إشارة مقتضبة من خلال ما سماه بالظواهر السياقية(٢).

أما عن نموذج النحو الوظيفي الذي يقترحه أحمد المتوكل فهو نموذج يتميز بدراسته للمعنى من خلال الاعتماد على مبادئ التحليل الشكلي متأثراً بنظرية سيمون دك Simon Dik التي تُعتبر "محاولة جادة لصهر مقترحات من أنحاء أخرى كالنحو العلاقي Relational Grammar، ونحو الأحوال Case Grammar، والوظيفية Functionalism، ونظرية الأفعال اللغوية Speech Acts Theory، والنحو المعجمي الوظيفي Lexical Functional grammar"(٣).

و مما يلاحظ في اعتماد أحمد المتوكل على مبادئ التحليل الشكلي أنه لم يمنعه من تناول المعنى النحوي في ظل آليته الحركية المفتوحة على استعمالات الكلام، وذلك فيما سماه بظاهرة " الاستلزام الخطابي " Conversational implicature التي يتحدث فيها عن خروج التركيب عن معناه الصريح إلى معنى آخر

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨.

(٢) انظر : نفسه، ص ص ٢٦١ – ٣١٠.

(٣) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص ٣٢٨.

يستلزمه مقام جديد معتمداً في ذلك على ما جاء به السكاكي في "مفتاح العلوم"، وعلى نظرية الفيلسوف اللغوي جرايس Grice التي يتحدث فيها عن مبدأ "التعاون" في التبادل الكلامي(١). غير أن إيغاله في استعمال مصطلحات التحليل الشكلي وقوالب "النمذجة اللغوية" على نسق لم تعهده الدراسات النحوية العربية من قبل جعله يجمع اهتمامه بالمبنى إلى جانب اهتمامه بالمعنى على نحو بالغ فيه في العناية بالإعراب ولم ينتبه معه إلى أن دراسة المعنى تحتاج إلى منهج خاص؛ ويبدو أن موقفه هذا هو الذي حرمه من أن يبلغ ـ هو الآخر ـ مدى كبيراً في تحليل مستويات المعنى بالطريقة التي يتم فيها تحويل النظام المغلق إلى نظام مفتوح على ما بيناه في منظور الدراسة النحوية عند عبد القاهر.

و مع هذا يمكننا القول إنه باستثناء نموذجي تمام حسان وأحمد المتوكل فإن الإنجاز الذي قدمه النحويون العرب المحدثون فيما يتعلق بدراسة المعنى لا يعدو أن يكون إشارات عامة ورؤى نقدية تحليلية لا ترقى إلى مستوى الطرح المنهجي المتكامل والسلوك التنظيري الدقيق.

و في ظل هذا المدى من واقع الدرس النحوي العربي الحديث يبدو لنا أنه غدا أمراً ضرورياً الدخولُ في مرحلة جديدة لدراسة المعنى لا تكتفي بالوصف والتصنيف وتذهب بالمنهج أبعد من مجرد الاقتصار على تحديد القرائن وتصنيفها، أو نمذجة التراكيب النحوية وإعادة صياغة إعرابها. وفي هذا السياق يبدو لنا أن الاستعانة بمفاهيم النظريات اللسانية المحتفلة بالمعنى وخاصة مفاهيم اللسانيات التلفظية ستكون خطوة هامة يمكن للدارسين العرب المحدثين أن يصلوا بها، في دراسة معاني النحو، إلى صياغة نظرية وافية متكاملة يكون بمقدورها أن تغطي

(١) انظر : أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص ١٠٠ – ١٠٩.

الكثير من جوانب الدراسة وأن تجيب عن الكثير من التساؤلات والإشكاليات المطروحة في مجال الدراسة الوظيفية لمعاني النحو.

وفي السنوات الأخيرة ظهر الكثير من الأبحاث والكتابات المنادية باعتماد التحليل الوظيفي من خلال الرجوع إلى المعنى والتأكيد على ضرورة مراعاته والالتفات إليه في دراسة النحو العربي خاصة في مجال التعليميات حيث يشتكي المعلمون والمتعلمون من صعوبة الدرس النحوي في العربية بسبب ما تعرفه الطرائق التعليمية التقليدية من عزوف عن المعنى.

ومع هذا فإنه يبدو لنا أن عملية الرجوع إلى المعنى في الدراسة النحوية سجلت ـ على وجه الإجمال ـ موقفاً ضعيفاً، فقد بدت ـ في أغلبها ـ مكتفية بدراسة المعاني ضمن الحدود النموذجية لنظام اللغة ولم تتعرض ـ تعرضاً تفصيلياً جاداً ـ لدراسة القواعد الحركية لإنتاج المعاني النحوية في ظل استعمالات الكلام. ومن هنا تغدو دروس النحو العربي، اليوم، أحوج ما تكون إلى مقاربة التحليل اللساني القائم على مقتضيات النظام المفتوح. وإن في ذلك من الفضل ما يسمح بالتعرف على مزيدٍ من الخصائص في النحو العربي لا يمكن التعرف عليها في ظل الاقتصار على دراسة نظام المبنى، وما يسمح باستيعاب جميع مستويات المعنى النحوي بوصفه أثراً لما يحصل في العقل من ارتباط وتفاعل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، وبوصفه جانباً ضرورياً لا مندوحة من الاهتمام بمجاله الحركي dynamique والانتقال إليه بعد دراسة المجال السكوني statique في المبنى.

ولعل من أسباب العقم في نتائج الدرس النحوي أن تنكفئ مقدماتها على دراسة البعد السكوني في قواعد المبنى لا تتعداه. ومما توصل إليه، في هذا الشأن، بعض اللسانيين الغربيين أن " التنظير [اللساني] لا ينبغي أن ينبثق بوصفه إنتاجاً نهائياً لمعطيات مكدسة، إذ يجب الانتقال، دائماً، إلى مرحلة التمثيل والإجراء

والحساب. ويكون الأمر أكثر وجاهة حينما نجتهد في معالجة الظواهر المحوزة في بعدها الحركي وليس في وضعها الذي تكون فيه جاهزة وتامة"(١).

يتمثل البعد السكوني في النظام المغلق، ويتمثل البعد الحركي في النظام المفتوح؛ في الأول يكون المتكلم مجبراً على الالتزام بقواعد المبنى اللغوي، وبما يمكن أن تمنحه ـ على وجه الأصل والافتراض ـ من معان صورية ينطلق في فهمها أو الإفهام بها على ما هي به في أبنيتها النموذجية وتواضعاتها الاجتماعية، وفي الثاني يكون مخيراً بحيث تنفتح طاقاته التعبيرية ـ في ظل تنوعات سياقية داخلية وخارجية ـ على احتمالات معنوية متعددة، غير أن فسحة الحرية والاختيار تظل ـ رغم الحاجة الملحة لدى المتكلمين إلى هذا الانفتاح ـ مقيدة بحدود العلاقات المبنوية التي يفرضها النظام المغلق، "فالمتكلم ينشد ممارسة حريته في التعبير عن فكره، وقوانين اللغة المبنوية تشدُّه إلى إسارها فلا يستطيع منها فكاكاً"(٢).

ومما يبرز به فضل التقييد في النظام المغلق أنه يعصم اللغة من أن ينفرط عقد وحداتها فيختل فيها ميزان الوظائف، وتتحول إلى تعبير فوضوي هرائي لا صلة له بغرض الإبلاغ والتواصل. وبين هذا التقييد وذاك الانفتاح تنتظم جمل العربية وتترتب وحدات عباراتها بين جمود تارة ومرونة تارة أخرى، وفي هذا ما يكسبها قدرة على التوسع في المعاني بما لا نجد له نظيراً في أنظمة اللغات الأخرى، وبما به تحصل الحاجة إلى الانفتاح ؛ فالمتكلم يعجز في كثير من الأحيان عن أن يجد في النظام المبنوي ما يعبر به عن كل ما في نفسه من معان(٣)، فيلجأ إلى توظيف طاقته التعبيرية المفتوحة لسد هذا المستوى من الاحتياج التواصلي.

(1) CULIOLI , Pour une linguistique de l'énonciation , T01 , OPHRYS, 1990 p 27 .

(٢) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ٤٩ .

(3) O.Ducrot / T.Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p 48.

المصادر والمراجع

أ – باللغة العربية :

* أمين أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط٧، ١٩٦٤ .
* توامة عبد الجبار، القرائن المعنوية في النحو العربي، (بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي)، معهد الآداب واللغة العربية/ جامعة الجزائر، السنة الجامعية ١٩٩٤ – ١٩٩٥، [مخطوط].
* الجابري محمد عابد، بينة العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، ٢٠٠٠ .
* الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، تح / عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
* الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، شرح وتقديم ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ٢٠٠٢ .
* جعفر دك الباب، نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة، آفاق عربية، بيروت، لبنان .
* جمال الدين مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
* ابن جني، الخصائص، (تح / محمد علي النجار)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، د.ت .
* حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت .
* حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥ .
* حميدة مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٧ .

* الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن المبارك، دار النفائس ط ٤، ١٩٨٢.
* سيبويه، الكتاب، (تح/عبد السلام هارون) دار الجيل بيروت، ط ١.
* الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
* عبد اللطيف محمد حماسة، النحو والدلالة، ط١، ١٩٨٣.
* فون دايك، النص والسياق. استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر/ عيد القادر قنيني، أفريقيا الشرق.
* المتوكل أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، ١٩٨٩.
* المتوكل أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥.
* ابن مضاء، الرد على النحاة، تح / محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩.
* موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٢.
* نحلة محمود أحمد، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٠.
* ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي..، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣.

ب – باللغة الأجنبية:

* Bally.Ch, linguistique générale et linguistique française, Editions Francke Berne, 1965 .

* Benveniste Emile, Problèmes de linguistique générale, Cérès éditions - Tunis, 1995, T 02 .
* Culioli .Antoine, Pour une linguistique de l'énonciation, T01, Ophrys, 1990
* Dubois. J et autres, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris.
* Ducrot.O , Le dire et le dit, Les éditions de minuit, Paris , 1984.
* Ducrot et Todorov, dictionnaire encyclopédique du langage, edt du seuil, Paris 1972.
* Robins.R.H , Linguistique générale une introduction , Armand colin , France, 1973.

الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة
في شعر الأعشى الكبير

فايز صبحي عبد السلام تركي

محاضر العلوم اللغوية، ورئيس قسم اللغة العربية

بكلية المعلمين - الغريفة- جامعة سبها- ليبيا

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديهم واتبع طريقهم إلى يوم الدين، أمَّا بعدُ :

فإن الترخص في العلامة الإعرابية يُعَدُّ أمراً واقعًا في اللغة إذا أُمِنَ اللبس، حيث يلجأ إليه الشاعر لأمرٍ ما، قد يختص بالبناء الشعرى أو السياق كما سيتضح فيما هو آت. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترخص إذا كان قد وصِفَ من جانب النحاة بالضرورة، فإن ذلك ينبغى أن يعاد فيه النظر؛ لأنهم ما قالوا ذلك إلا لعدم فصلهم بين لغة الشعر ولغة النثر في التقعيد، فها هو ابن السرَّاج، قد وصل به الأمر إلى جَعْل هذا الترخص من قبيل اللحن، فيقول في باب ضرورة الشاعر: "فأمَّا ما لا يجوز للشاعر في ضرورته، فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية ولا لإقامة وزن، بأن يُحَرِّك مجزومًا أو يُسكِّن معربًا، وليس له أن يُخْرِجَ شيئًا عن لفظه إلا أن يكون يخرجه إلى أصل قد كان له، فيرده إليه؛ لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجه عن قياس لزمه أو اطراد استمر به أو استخفافٍ لعلة واقعة"(١)، ورغم ذلك فإنه عقد بابًا فيما بعد عنوانه تغيير وجه الإعراب للقافية(٢).

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الترخص في العلامة الإعرابية ليس مقصوراً على القافية حيث حركة الروى التى توجِّه تركيب البيت، بل يدخل الحشو أيضًا

---

(١) الأصول في النحو، ٣/٤٣٥-٤٣٦.

(٢) السابق٣/٤٧١ وما بعدها، وقارن بالخصائص١/٨٥ ويُنْظر: اللغة وبناء الشعر ص٢٠٩-٢٤٥ والعلامة الإعرابية ص ٣٨٥-٤٠١، ولغة الشعر ص ٢٦٩-٢٧٩، وبناء الجملة العربية، ص٣٩٥-٣٩٧، ود. أحمد علم الدين الجندى: اللهجات العربية في التراث، القسم الأول: في النظامين الصوتى والصرفي ص٢٤٥، ٢٤٦، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس١٩٧٨، حيث يرى أن تسكين حركة الإعراب للتخفيف ظاهرة تميمية، ومن جاورها كبكر بن وائل، وتغلب ومن لف لفهما، حيث إنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذى ينتهى إلى الاقتصاد في المجهود العضلى، وهو ما يهدف إليه البدوي بعكس الحجاز المتحضرة، التى تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان.

والعروض تخفيفًا، وذلك لغرض يتصل بالبناء الشعرى، يقول ابن مالك: "وأمَّا قول الشاعر:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ بنِ شَيْبانَا

فهو من تسكين ضمة الإعراب تخفيفًا، كما قرأ أبو عمرو ﴿ يُشْعِرْكُم ﴾(١) و﴿ يَنْصُرْكُم ﴾(٢).

وكما قرأ بعض السلف: ﴿ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾(٣) بسكون اللام"(٤).

ولَمَّا كانت العلامة الإعرابية تسهم في ترابط أجزاء التركيب وإحكام بنائه وعدم اللبس في المعنى المراد، فإنَّ هذه العلامة قد يُتَرَخّص فيها، شأنها شأن القرائن الأخرى في التركيب "بدليل أن استخدام العلامة الإعرابية في مواقع الترخص يزيل الغرض الذى تسمح فيها من أجله. وإذن فهذا نظام اللغة ولا معدل عن قبول هذا النظام ومحاولة وصفه بدقة.

ومن جانب آخر أود ألا يفهم هذا على أنه دعوةٌ إلى إهدار العلامة الإعرابية في الكلام اعتماداً على أن الكلام يفهم بدونها، فإننى أرى ذلك مقصوراً على المواضع التى ورد فيها فحسب، وبخاصة في القرآن الكريم والشعر، الذى هو مناط الاستشهاد النحوى، ومؤدى هذا أننا بحاجة إلى محاولة الكشف عن أسرار هذا الترخص ومعرفة دلالته، وهذه دراسةٌ أسلوبيةٌ مهمةٌ"(٥).

ولَمَّا كانت العلامة الإعرابية تسهم في ترابط أجزاء التركيب، ويتم الترخص فيها في بعض الأحيان، فليس معنى ذلك أنها غير مهمة، يمكن الاستغناء عنها، بل

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٠٩ .

(٢) سورة الملك، الآية ٢٠ .

(٣) سورة الزخرف، الآية ٨٠ .

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل٣ / ٤٠١، والبيت من البسيط.

(٥) العلامة الإعرابية في الجملة ، ص٣٣٧–٣٣٨، ويُنْظر: د. تمام حسان: الأصول، ص٨٠.

لذلك دلالةٌ معينةٌ، أى أن لها أثرًا في النصوص، وهناك فرقٌ بينها في هذه الحال وبين كونها (أى العلامة) في الإطار النظرى(١) ومعنى هذا أن الترخص "لم يحدث عبثًا أو تلاعبًا، ولكنه يُؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثرٍ معين"(٢).

وقد ورد هذا الترخص عند الأعشى في آخر الاسم المعرب، سواء أكان بتسكين آخره أم بطرح العلامة الإعرابية، ومجيء حركة أخرى مكانها، كما ورد الترخص في آخر الفعل المضارع الصحيح والمعتل الآخر.

المبحث الأول

الترخص في آخر الاسم المعرب

أ- تسكين آخر الاسم المعرب :

يرد الاسم المعرب مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وهذه الحركة قد يعتريها الترخص بحذفها وتسكين آخر الاسم، سواء أكانت ضمة أم كسرة أم فتحة، ومن ذلك "قول الشاعر:

رُحْتِ وَفي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنْ المِئْزَرِ

وقول الآخر:

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمْ بِالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ العُوَّمِ"(٣)

فالناظر في البيت الأول ـ مثلاً ـ من نص سيبويه يجد أن كلمة (هنك) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة "بيد أنها اتصلت بضمير المخاطب، فطال

---

(١) يُنْظر د. عبدالسلام حامد : الشكل والدلالة، ص٥١ وما بعدها حيث الفصل الذى عُقِدَ عن العلاقة بين الإعراب والدلالة.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة، ص٣٣٧.

(٣) الكتاب٤ /٢٠٣، ويُنْظر: الخصائص١ / ٧٤ وما بعدها، والأصول في النحو٣ /١٥٨، فقد عرض ابن السرَّاج لباب "ما يُسكّن استخفافًا في الاسم والفعل، والعمدة، ٢ /٢٧٤-٢٧٥، والبيت الأول من السريع والثاني من الرجز.

العنصر اللغوى، فلجأت اللغة إلى التخفيف بإسكان حرف الإعراب المرفوع لجريانه مجرى "عضد" وفي مثل هذه الحالة التى تفقد فيها العلامة الإعرابية، فإن اللغة تتكئ على الرتبة لتوضيح الحالة الإعرابية، وما دامت الحالة الإعرابية قد اتضحت، فلا عبرة بالأثر اللفظى المتمثل في العلامة الإعرابية"(١).

وإذا كان سيبويه يرى أن هذا الترخص قد يجوز في الحرف المرفوع والمجرور، وأنه لم يجئ في النصب(٢) حتى وصل الأمر بابن رشيق أيضًا إلى أن عد ذلك من أقبح الحذف(٣) فإن كل هذه الصور قد وردت في شعر الأعشى كما يأتي:

١- حذف الضمة وتسكين آخر الاسم:

ورد حذف الضمة وتسكين آخر الاسم في شعر الأعشى في العروض والضرب في اثنين وسبعين موضعًا، منها ثمانية مواضع(٤) حُذِفَتْ فيها الضمة وسُكِّن آخر الاسم في العروض. والملاحظ أن هذه الضمة كانت في عروض الطويل أو المتقارب أو الرمل، كما أن الكلمة التى دخلها الترخص قد شغلت وظائفَ نحويةً متنوعةً ما بين الفاعل والمبتدأ المؤخر والخبر سواء أكان خبرًا للناسخ الحرفي (إنَّ) أم خبرًا لمبتدأ، وكذلك المعطوف المرفوع.

أمَّا بقية المواضع وعددها أربعة وستون موضعًا، فقد كان الترخص فيها في الضرب وبالتحديد في حركة الروى، والملاحظ عليها أيضًا أن البحر العروضي هنا قد تنوع ما بين الطويل والسريع والرمل ومجزوء الكامل والرجز، كما أن الوظيفة

(١) عطيه المحمودى: ظاهرة الاتساع في الدرس النحوى، ص١٠٠.

(٢) الكتاب٤ /٢٠٣، ويُنْظر: أيضًا المرجع نفسه ٤ /٢٠٤.

(٣) يُنْظر: العمدة ٢ /٢٧٤.

(٤) يُنْظر: الديوان، ١٤٣ /١٢، ١٤٥ /٢٣، ١٤٧ /٤٠، ٣١٣ /١، ٣٦٧ /٧، ٤٠٧ /١، ٤١٩ /١، ٦، وتجدر الإشارة إلى أن الرقم على يمين الخط المائل يشير إلى رقم الصفحة بالديوان، والرقم الآخر يشير إلى رقم البيت بالصفحة.

النحوية التى شغلتها الكلمات موضع الترخص قد تنوعت، فشملت الفاعل(١) والمبتدأ المؤخر(٢)، سواء أكان مبتدأ لخبر أم اسمًا مؤخرًا لناسخ فعليّ مثل تزال؛ ويكن، وليس ـ والخبر(٣) ـ سواء أكان خبرًا لمبتدأ أم خبرًا لناسخ حرفي مثل لكن ـ والاسم المعطوف المرفوع(٤) والنعت(٥).

فمثال ما ورد الترخص فيه في العروض قوله(٦):

إِذَا نَزَلَ الحَيُّ حَـلَّ الجَحِيـشْ شَقِيّـاً غَوِيّـاً مُبِيْنـاً غَيُـورَا

فكلمة (الجحيش) فاعلٌ للفعل (حل)، أى أنها مرفوعةٌ، لكنها جاءت ساكنة الآخر، حيث خرجت العلامة الإعرابية عن مسارها المفترض لها إلى مسارٍ آخر هو التسكين، لتساير عروض المتقارب مسارها المرسوم لها. فعروض المتقارب تتصف بكثرة استخدامها محذوفة "فعو" أو مقصورة "فَعُولْ" حيث تأتى العروض عبارة عن وتد متضاعف على حد تعبير حازم القرطاجني، أى متحركان بعدهما ساكن(٧) رغم أن القصر علة جارية مجرى الزحاف. ولا تأتي عروضه كاملة إلا في بداية القصدية غالبًا على سبيل التصريع كما فعل الأعشى نفسه في أول القصيدة التى منها هذا البيت، حيث يقول(٨):

(١) يُنْظر: السابق، ٦٥/٩، ٨٩/٣١، ٣٢، ٤٠، ٩١/٥٤، ٢٩٥/٥٩، ٦٠، ٣٢٧/١٥، ٢٠، ٢٨، ٣٢٩/ ٣٠، ٣٣، ٣٩٧/٢، ٣٩٩/٢٠، ٢١، ٤٠٧/٦، ١١، ٢، ٤٠٩/١٧ .

(٢) السابق٨٥/١٠، ٣١٣/٢، ٣١٩/٢، ٦، ٣٢٥/١، ٧، ٣٢٧/١٧، ٢١، ٣٢٩/٣٨، ٤٢، ٣٣٩/١١ .

(٣) السابق ٨٥/١، ٨٧/٢٩، ٨٩/٣١، ٤٢، ٣١٣/٥، ٣٢٥/١٠، ١٢، ٣٢٧/٢٤، ٢٧ .

(٤) السابق ٨٧/٢٤، ٢٩٣/٤١، ٣١٣/١، ٣١٩/٣، ٣٢٥/٤، ٥، ٣٢٩/٣٠، ٤٠، ٣٩٧/١، ٥ .

(٥) السابق ٦٥/١، ٦٧/٢٣، ٨٧/١٥، ١٩، ٩١/٤٥، ٤٨، ٢٩٣/٤١، ٣١٩/١، ٣٢٥/١، ٦، ١٣، ٣٢٧/٢٩، ٣٢٩/٣٧، ٣٩٩/١٩ .

(٦) السابق ١٤٣/١٢ .

(٧) يُنْظر: حازم القرطاجني منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص٢٦١، ٢٦٢، ود. شعبان صلاح: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، هامش ٣٣ ص ٤٦ .

(٨) الديوان ١٤٣/١ .

غَشِيْتَ لِلَيْلَى بِلَيْـــلٍ خُـدُورَا وَطَالَبْتَـــهَا ونَـــذَرْتَ النُّـذُوَرا

وهذا الأمر يرجع ـ كما يرى ابن رشيق ـ إلى "مبادرة الشاعر القافية"، ليعلم في أول وهلة أنه أخذ في كلامٍ موزونٍ غير منثور؛ ولذلك وقع في أول الشعر"(١).

والجدير بالملاحظة أن هذا الترخص ومجيء العروض مقصورة "فعولْ" على الصورة التالية:

إِذَانَ/ زَلَلْحَيـ/ يُحَلَّلْ/ جَحِيْشُ شَقِيّنْ/ غَوِيّنْ/ مُبِيْنَنْ/ غَيْوَرنْ

فَعولُ فعولن فعولن فعولُ فعولن فعولن فعولن فعولن

يمكن تفسيره بأن الشاعر أراد من ورائه إفهام المتلقي بأنه ثمة اتصالٌ بين شطرى البيت إنشاداً ومعنى، فعروض المتقارب ـ كما سبق ـ "ينوء إيقاعه بكثرة استخدام "فعول" عروضاً، والتى في ورودها عروضاً إيحاء بالاتصال، وهى تتبادل في موضع العروض مع "فعو" المكان"(٢) كما تتبادل الموضع مع "فعولن" أيضًا كما في البيت الذي معنا.

وإذا كانت النهاية الساكنة هنا في العروض فيها "إحكامٌ لمقطع العروض وختامٌ له، موضحة لِسَكْتَة العروض، مع ملاحظة أن ثمة تبايناً نسبيًّا في قيمة السكتة مع (فعو) عنه مع (فعولن)؛ لأنها مع الوتد حيث تكون النهاية (فعو) أوضح من السبب، حيث تكون النهاية (فعولن)، فسكتة الوتد أفصح إيقاعاً من سكتة السبب"(٣)، وإذا عرفنا أن العروض في البيت الذى معنا مقصورة "فعول" نتيجة تسكين لام فعول، فإن في ذلك اتضاحًا وإفصاحًا عن الإيقاع أكثر من "فعو".

والمعنى على هذا أن المرأة التى يتحدث عنها الأعشى يخشى زوجها مخالطة الناس بها، وقد ثارت في نفسه الظنون، وأن هذا الجحيش (الزوج المعتزل بها عن

(١) العمدة١ / ١٧٤.

(٢) د. أحمد كشك: التدوير في الشعر "دراسة في النحو والمعنى والإيقاع"، ص٢٩.

(٣) السابق، ص١٠٥.

الناس)، لا يتوقف به الحال عند هذا الحد، بل هو شقي غوي غيور، ففي ذلك إيحاءٌ بأن الشقاء والغيرة وغير ذلك متصل بما قبله، أى أنه عندما نزل الحي (الناس) حل الجحيش شقيًّا غويًّا... إلخ.

وهذا الأمر يتضح أكثر في البيت السابق على هذا البيت رغم أن الكلمة التى تشغل موضع العروض، وتُرخِّصَ فيها منصوبة، وموضوعنا الحديث عن الترخص في الضمة بتسكينها، فيقول:

لَهَا مَلِكٌ كَانَ يَخْشَى القِرَافْ إِذَا خَالَطَ الظَّنُّ مِنْهُ الضَّمِيرَا

فإذا وقفنا على العروض بظهور الفتحة قد يفهم المتلقي أن زوج هذه المرأة يخشى مخالطة الناس مطلقًا، لكن الترخص في الفتحة فيه إيهامٌ بأن هذه الخشية ليست على إطلاقها، بل إذا تسربت الشكوك إلى نفسه. وهذا ما تكرر في هذه القصيدة في أحد عشر موضعًا، لكن حركة الإعراب لم تقتصر على الضمة بل شملت الكسرة والفتحة(١) في الاسم والفعل على السواء.

وإذا عرفنا أن بحر المتقارب "بحرٌ تبدو فيه ظاهرة التدوير سمة من سمات إيقاعه، وأن الإفصاح عن سكتة العروض ليس مطلبًا من لوازم المتقارب"(٢)، أدركنا أن وراء هذا التسكين غرضًا ما يرنو إليه الشاعر على نحو ما سبق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترخص في العلامة الإعرابية في الموضع الذى معنا يمكن تفسيره بأن الشاعر لجأ إليه أيضًا لإتاحة القول بتعدد وجوه الإعراب، وهو الأمر الذى يترتب عليه هنا اختلافٌ في الدلالة، إيذانًا بأن الشاعر كان يقصد المعنيين إثراء للمعنى الدلالى. وتوضيح ذلك أن كلمة (الجحيش) تحتمل النصب على الظرفية، وتعني حينئذ المكان المنفرد، أى أن هذا الرجل يحل مكاناً منفرداً

(١) يُنْظر: الديوان ١٤٣/٦، ١٠، ١٤٥/١٩، ٢٣، ١٤٧/٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ويُنْظر أيضًا ٣٦٧/٧، ٤١٩/١، ٦.

(٢) التدوير في الشعر، ص١٠٥.

بزوجته، وعلى ذلك يكون فاعل الفعل (حل) ضميراً مستتراً يعود على كلمة (ملك) في البيت السابق.

وتحتمل الرفع أيضًا على الفاعلية، أى زوجها المعتزل بها عن الناس(١)، أى أن زوجها إذا نزل بالحي يكون شقيًّا غويًّا مبينًا غيوراً. وبناء على ذلك يمكن القول إن الترخص في العلامة الإعرابية يُعدُّ سبباً من أسباب القول بتعدد وجوه الإعراب في الشعر.

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ليس العلة الوحيدة من وراء الترخص بتسكين الاسم المعرب المضموم، فقد يتصل الأمر بالبناء الشعرى على نحو ما ورد في عروض الطويل ساكنة الآخر في قول الأعشى(٢):

يَا جَارَتِى بِينِى فَإِنَّكِ طَالِقَهْ كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ

فكلمة (طالقة) خبر إن مرفوع، ولو تركها الشاعر على الرفع لتحولت التفعيلة (كطالقه) إلى (كطالقتن) أى مُفَاعلتن، وهو الأمر الذى يترتب عليه عدم تحقُّق عروض الطويل المقبوضة (مفاعلن). أضف إلى ذلك تحقُّق التصريع الذي هدف إليه الشاعر؛ لأن هذا البيت في أول القصيدة. والمعنى اذهبي يا صاحبتي، فأنت طالقٌ، وكذلك تعرض للناس في حياتهم شئونٌ وَتَجِدُّ أمورٌ ما بين الليل والنهار.

وكذلك ما ورد من بحر الرمل في قوله(٣):

خَالَطَ القَلْبَ هُمُومٌ وَحَزَنْ وَادِّكَارٌ بَعْدَ مَا كَانَ اطْمَأنْ

فكلمة (حزن) معطوفة على (هموم) المرفوعة، ولو تركها الشاعر مرفوعةً، لكانت وحزنن، أى أربع حركات وساكن، وعليه فلن تتحقق عروض الرمل؛ لذا لجأ الشاعر إلى التسكين لتكون التفعيلة (وَحَزَنْ = فَعِلاَ) محذوفة السبب الخفيف من

(١) يُنْظر: الخصائص٢ / ١٥٣ هامش ٢ ، واللسان مادة (جحش).

(٢) الديوان ٣١٣ / ١.

(٣) السابق ٤٠٧ / ١.

آخرها، بالإضافة إلى تحقق التصريع؛ لأن هذا البيت في أول القصيدة أيضًا، والمعنى أن قلب الأعشى قد خالطته الهموم والأحزان، وهاجته الذكرى بعد أن ظن أنه قد اطمأن وسلا.

ومثال الترخص في الضمة في الضرب قوله(١):

هَلْ أَنْتَ يَا مِصْـلاَتُ مُبْـ تَكِرٌ غَـداة غَـدٍ فَزَاحِـلْ

إِنَّـا لَـدَى مَلِـكٍ بِشَبْـ ـوَةَ مَا تَغِبُّ لَـهُ النَّوَافِـلْ(٢)

فالواضح من البيتين أن كلتا الكلمتين (زاحل، النوافل) مرفوعتان. فالأولى معطوفة على (مبتكر) مرفوعة، والأخرى فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر لجأ إلى تسكين كلٍّ منهما، وهو ما سار عليه في قصيدته هذه التى بلغت ثمانية عشر بيتًا، تنوعت فيها العلامة المُتَرَخّص فيها ما بين الضمة والفتحة والكسرة.

وهذا الترخص في العلامة الإعرابية يمكن تفسيره بأن الشاعر ألزم نفسه منذ البداية بعلة من علل الزيادة، والتي لا تدخل إلا ضرب البحور المجزوءة، وهي الترفيل، والترفيل ـ كما نعرف ـ يعني زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، والعلة إن لحقت بضرب بيت من أبيات القصيدة وجب استعمالها والتزامها في سائر أبياتها. وتفصيل ذلك أن تقطيع البيت الأول هو:

هل أنتيا مصلاتمبـ تكرن غدا تغدن فزاحل

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلاتن

فلو لجأ الشاعر إلى رفع كلمة (فزاحل) لَما استقامت له تفعيلة (متفاعلاتن)

---

(١) السابق ٣٩٧/ ١، ٢ .

(٢) المصلات: الرجل الشجاع، زحل: تنحى وبعد، لا تغبُّ: لا تنقطع ولا تتأخر، النوافل: الهبات، والجدير بالذكر أن (تَغِبُ) وردت هكذا بالديوان، وأظنه خطأ مطبعياً والصواب تغبُّ، وذلك حتى تتحقق التفعيلة (متفاعلن).

على الترفيل برويها الساكن؛ ولذلك لجأ إلى تسكين الاسم المعرب المضموم، وهو ما التزمه في بقية الأبيات، سواء أكانت الكلمة المعربة مرفوعة أم مجرورة(١)، حتى تتحقق وحدة القافية اللامية بهذا الروي الساكن.

ونظرًا لأن الشعر هو موضع الترنم والغناء، وبخاصة في قافيته، أي في أواخر الأبيات نرى ابن جنِّي يقول: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع... والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسُّ والحشد عليها أوفي وأهم. وكذلك كلّما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"(٢).

وهو ما اتضح لنا في شعر الأعشى في الفصول السابقة، فنطق بقافية القصيدة بما يتفق مع المجرى الذى اختاره لقصيدته(٣). والمعنى في البيتين السابقين أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب قائلاً: هل أنت راحلٌ صباح غد أيُّها الرجل الشجاع؟ إنا لدى ملك بـ(شبوة)، هذا الملك لا تَفْتُرُ عنا صلاته ولا تنقطع.

٢- حذف الكسرة وتسكين آخر الاسم:

أُشِيرَ فيما سبق في الحديث عن حذف الضمة وتسكين آخر الاسم إلى أن الترخص كما يكون في الضمة يكون في الكسرة أيضًا آخر الاسم المعرب، وقد ورد هذا الترخص في شعر الأعشى في مائةٍ وسبعة وخمسين موضعًا، منها ستة عشر موضعًا(٤)، كان الترخص فيها في عروض المتقارب، الذى بلغت مواضعه خمسة عشر موضعًا، والرمل الذى تُرِخّصَ في عروضه مرة واحدة. وأخذت هذه المواضع موقع المضاف إليه والنعت والمجرور بحرف الجر.

(١) يُنْظر: على سبيل المثال: الديوان٣٩٧/٤، ٦، ٤٠١/١٩ - ٢١.

(٢) الخصائص١/٨٥.

(٣) يُنْظر: اللغة وبناء الشعر ص٢٣٥.

(٤) يُنْظر: الديوان ١٤٣/٦، ١٤٧/١٢، ٣٣، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٢١٣/٩، ١٦، ٢٥، ٢٧، ٢٨٧/١، ٣٦٧/٤، ٣٦٩/١٦، وذلك في القصائد أرقام ١٢، ٢١، ٦٤.

أمَّا بقية المواضع فقد كان الترخص فيها في الضرب، حيث حركة الروي في بحور المتقارب والرمل والسريع والرجز ومجزوء الكامل(١)، وقد شغلت الكلمات المترخص فيها في الضرب أيضًا وظائف المضاف إليه والمبتدأ المؤخر المجرور لفظاً والاسم المجرور والنعت والمعطوف المجرور. فقد جاء المضاف إليه في أربعة وسبعين موضعًا(٢) والمبتدأ المؤخر المجرور لفظاً في خمسة مواضع(٣) والاسم المجرور في اثنين وعشرين موضعًا(٤) والنعت في عشرين موضعًا(٥) والاسم المعطوف المجرور في عشرين موضعًا أيضًا(٦).

فمثال الترخص في العروض قوله(٧):

مَا تَعِيفُ الْيَوْمَ في الطَّيْـرِ الـرَّوَحْ مِـــنْ غُـرَابِ البَيْنِ أَوْ تَيْسٍ بَـرَحْ

فكلمة (الرَّوَح) نعتٌ مجرورٌ لكلمة (الطير)، وعلامة جره الكسرة، لكن هذه الكسرة تَرَخَّصَ فيها الشاعر بتسكينها بسبب البناء الشعري، حيث إن هذا البيت هو أول بيتٍ في القصيدة، ولا يسع الجر الشاعر إلى سلك التصريع، الذى درج على استعماله في أغلب قصائده؛ لذا لجأ إلى التسكين، فكانت عروض البيت (فاعلن) تابعة لضربه، أى أن كلاً منهما قد دخله الحذف، فتحول من (فاعلاتن) إلى (فاعلن)، ومن هنا تحقق الإيقاع بين الشطرين، وكان الإفصاح "عن نغم الشطر

(١) يُنْظر: الديوان حيث القصائد أرقام ٢، ٤، ٣٦، ٤١، ٤٦، ٥٤، ٧٠، ٧٦، ٧٨ .

(٢) يُنْظر: السابق، نحو٦٥/٨، ١٠، ٦٧/١٤، ١٨، ٣٥، ٣٩، ٨١، ٨٩/٣٠، ٢٩١/٢٥، ٣٨٩/٩، ٤٠٩/٢٠، ٢٧ .

(٣) السابق ٦٧/١٣، ٣٨، ٥٤، ٢٨٧/٥، ٨ .

(٤) يُنْظر: السابق، نحو ٦٧/١٧، ١٩، ٤٠، ٧٣، ٢٨٩/٢٢، ٣١١/٣، ٣٨٩/٤، ٤٠٧/٤، ٤٠٩/١٨، ٢٥ .

(٥) يُنْظر: السابق، نحو ٦٥/٧، ٨٩/٣٥، ٢٨٧/١، ٣١٩/٥، ٣٨٩/٥، ٤٠٧/٣، ١٠ .

(٦) يُنْظر: السابق ٦٥/٢،٤، ٢٨٧/٩، ٢٩٥/٥٦، ٣٨٩/٣، ١١، ٤٠٧/١٣، ٤٠٩/٢٦ .

(٧) السابق٢٨٧/١ وعاف الطير: زجرها تفاؤلاً أو تشاؤمًا، الروح: المتفرقة أو الرائحة إلى أوكارها.

الأول كي يكون صدى يتردد موازيًا الصدى الذى يحدثه نغم الشطر الثاني"(١).

والمعنى أن الشاعر في سياق مدحه لإياس بن أبى قبيصة الطائى قائلاً له: بأي شيء تخبرك الطير الراجعة إلى أوكارها من غراب ينعق للبين، أو تَيْسٍ يَمُرُّ من يسارك؟

ومثال الترخص في الكسرة في الضرب قوله(٢):

قَالَتْ سُمَيَّةُ مَنْ مَدَحْ ... تَ فَقُلْتُ مَسْرُوقَ بْنَ وائِلْ

عُدِّي لِغَيْبِي أَشْهُراً ... إِنِّي لَدَى خَيْرِ المَقَاوِلْ

فالناظر في البيتين السابقين يجد أن كلاً من كلمتي (وائل، المقاول) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامة جره الكسرة، لكن الشاعر ترخص فيها بالتسكين بسبب البناء الشعري، كي يستقيم له وزن مجزوء الكامل المرفل (متفاعلاتن)، ويسلس له حرف الروي الساكن، الذي اختاره لنفسه من بداية القصيدة، والوزن والقافية كلاهما جزء من عملية الإبداع، ومن ثم المعنى الدلالي.

٣- حذف الفتحة وتسكين آخر الاسم:

ورد حذف الفتحة وتسكين آخر الاسم في شعر الأعشى في أربعة عشر موضعًا، منها ستة مواضع في العروض(٣) من بحرى المتقارب ومجزوء الكامل، وقد شغلت الكلمات موقع الترخص المفعول به والنعت وخبر كان والظرف. أما بقية المواضع فكانت في الضرب حيث الروي(٤)، وذلك في مجزوء المتقارب والسريع والرجز. وقد شغلت الكلمات موضع الترخص وظائف المفعول به والنعت والحال والمعطوف المنصوب.

(١) التدوير في الشعر ص٣٠.

(٢) الديوان٣٨٩/١، ٢. والمقاول: لقب لرؤساء حمير وأشرافهم.

(٣) السابق ١٤٣/١٠، ١١، ١٢، ١٤٧/٣٧، ٢٠٣/١، ٢٥٥/٤، ٣٦٩/١٢، وذلك في القصيدتين ١٢، ٢٠.

(٤) السابق ٦٣/١٢، ٧٥/٤٦، ٨٧/٢٠، ٢٧، ٩١/٥٦، ٣١٩/٧، ٣٢٩/٣٦، ٣٩، وذلك في القصائد ٢، ٤، ٤٦، ٥٢.

فمثال الترخص في العروض قوله(١):

وَأَصْبَحْتُ لاَ أَسْتَطِيعُ الكَلاَمْ سِوَى أَنْ أُرَاجِعَ سِمْسَارَهَا

فكلمة (الكلام) مفعولٌ به للفعل (أستطيع) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، التى تَرخَّصَ فيها الشاعر بتسكينها بسبب البناء الشعرى، أى لاستقامة وزن المتقارب حتى تصبح تفعيلة العروض (فعولْ)، أضف إلى ذلك الإيحاء بالاتصال بين شطري البيت إنشاداً ومعنى على نحو ما سبق. والمعنى أن الشاعر في سياق الحديث عن محبوبته (ميثاء) مشيرا إلى أنه قد أصبح لا يستطيع التحدث إليها أو تتحدث إليه إلا عن طريق رسول.

ومثال الترخص في القافية حيث الروى قوله(٢):

إِلىَ الْمرءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

فقوله: (وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعلٍ متعدٍ، صورة نمطها:

فعل + فاعل + جار ومجرور + مضاف إليه + مفعول به.

ومن خلال هذه الصورة يتبين لنا أن كلمة (عصم) مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. لكن الشاعر ترخص فيها بتسكينها بسبب من البناء الشعرى، وهو استقامة ضرب المتقارب الذى دخله الحذف (فعو)، ولو لم يُسَكِّن لكانت التفعيلة (فَعِلُ)، لكن التسكين أسهم في اتفاق حرف الروي مع روي القصيدة، ومن ثم تآزر النظام النحوى مع النسج الشعري، فلولا "هذه الحرية ما أمكن مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني، ومن هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة

(١) السابق ٣٦٩/ ١٢ والسمسار: الرسول بين المحبين.

(٢) السابق ٨٧/ ٢٠ والعصم: العهود.

الشعر من لغة النثر"(١).

والمعنى أن الشاعر في سياق مدحه لقيس بن معد يكرب مخبراً المتلقي بأنه يطيل السير إلى قيس رغم ما يلاقيه من عناء في رحلته، مارًّا بالقبائل والأحياء آخذاً منها العهود. وبناءً على ما سبق فإن "الإيقاع جزءٌ من عملية إبداعية لدى الشاعر"(٢) يلجأ في سبيل إظهارها للمتلقي إلى النظام النحوي الذي يبيح له الترخص في العلامة الإعرابية وفاءً بمتطلبات العملية الإبداعية.

ب- ما طرحت فيه العلامة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى:

إذا كان الترخص ـ على نحو ما سبق ـ في الاسم المعرب بطرح حركة الإعراب ومجيء السكون مكانها، فإن الترخص هنا كان بطرح الحركة ومجيء حركة أخرى غير السكون مكانها، حيث ورد ذلك في خمسة مواضع، منها ثلاثة مواضع اتخذت صورة طرح الكسرة ومجيء الفتحة مكانها. أما الموضعان الآخران فأحدهما طُرِحَتْ فيه الضمة وجيء مكانها بالكسرة، والثانى طرحت فيه الفتحة وجيء مكانها بالكسرة أيضًا(٣)، وذلك نحو قوله(٤):

يَاهَوْذُ يَا خَيْرَ مَنْ يَمْشِي عَلى قَدَمٍ بَحْرَ المَواهِبِ لِلْوُرَّادِ وَالشَّرَعَا

فكلمة (الشرعا) مجرورة عطفًا على كلمة (الورَّاد)، لكن الشاعر ترخص في الكسرة وجاء مكانها بالفتحة تمشيًا مع مجرى الروي المفتوح المطلق الذى اتبعه الشاعر من بداية القصيدة.

والجدير بالذكر أن سيبويه عندما تعرض لمثل هذا الترخص حمله على المعنى ـ وهو ما نوافقه عليه ـ فيقول في تعليقه على قول القطامي:

(١) د. تمام حسان: الأصول ص٨٠.

(٢) التدوير في الشعر، ص٣٨.

(٣) يُنْظر: الديوان١١٩/٥، ٦.

(٤) السابق١٥٩/٥٦ ويُنْظر: أيضًا ٣٤٥/ ٢٢، ٢٥.

فَـكَرَّتْ تَبْتَغِيـهِ فَـوَافَقَتْـهُ عَلَى دَمَهِ وَمَصْرَعِـهِ السِّباعَـا

وقول ابن قيس الرقيات:

لَـنْ تَراهَا وَلَـوْ تَأَمَّلْـتَ إِلاَّ وَلَها في مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبَـا

"وإنما نصب هذا؛ لأنه حين قال (وافقته) وقال (لن تراها) فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى"(١). وهذا ما وافقه عليه ابن جني في خصائصه وأنكره المبرد(٢).

ولو طَبَّقْنَا هذا على قول الأعشى السابق لوجدنا أن كلمة الشرعا (مورد الشاربين) لَمَّا كانت داخلة في معنى مشى هوذة بن علي الحنفي على قدمه وكونه خير من يمشي وكونه بحر الهبات، نصبها الشاعر حملاً على المعنى، لكن المهم هو الاحتياج إلى القافية أولاً على حد قول أستاذي(٣).

والمعنى أن الأعشى يخاطب ممدوحه قائلاً له: يا هوذ يا خير من يمشي على قدم ويا بحر الهبات للواردين، ومورد الشاربين أنت الغيث الذى يحيا به الناس الذين نكبهم الدهر من الأرامل والأيتام، وذلك يتضح من خلال ترتيب المحقق للأبيات، حيث أتى في الشرح بعد البيت الذى معنا بالبيت السادس والأربعين بالقصيدة، والذى يقول فيه الأعشى:

غَيْثُ الأَرَامِلِ وَالأَيْتَـامِ كُلِّهِـمُ لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ إِلاَّ ضَرَّ أَوْ نَفَعَـا

وهو الأمر الذى نوافق محقق الديوان عليه(٤).

---

(١) الكتاب١ / ٢٨٤، والبيت الأول من الوافر، والثاني من الخفيف.

(٢) يُنْظر: الخصائص٢ / ٢٤٩ والمقتضب٣ / ٢٨٥، وشرح المفصل١ / ١٢٦، واللغة وبناء الشعر، ص ٢٣٢–٢٣٣.

(٣) يُنْظر: اللغة وبناء الشعر ص٢٣٣.

(٤) يُنْظر: الديوان ص ١٥٧، ١٥٨، حيث الشرح.

المبحث الثاني

الترخص في آخر الفعل المضارع

جاء الترخص في آخر الفعل المضارع في ثلاثة وعشرين موضعًا، حيث جُزِمَ المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم، وجُزِمَ المضارع المعتل في غير موضع الجزم، أضف إلى ذلك عدم جَزْمِ المضارع في موضع الجزم، وتفصيل ذلك فيما يلى :

أ- جزم المضارع الصحيح الآخر في غير موضع الجزم :

ورد هذا النمط من الترخص في الفعل المضارع في شعر الأعشى على ضربين هما :

١- ما حذفت منه الضمة وجيء مكانها بالسكون :

جاءت هذه الصورة في تسعة عشر موضعًا، منها موضعان في عروض السريع والمتقارب، وخمسة عشر موضعًا في الضرب(١) في بحري المتقارب والسريع، وموضعان في حشو الطويل(٢) فَمِمَّا ورد في العروض قوله(٣) :

أَقْصِرْ فَكُلُّ طَالِبٍ سَيَمَلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الحَبِيبِ عِوَلْ

فقوله : (كُلُّ طَالبٍ سَيَمَلْ) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها :

مبتدأ + مضاف إليه + خبر (فعل + فاعل)

والملاحظ أن الفعل (سَيَمَلّ) مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر لم يأتِ به مرفوعًا؛ وذلك لأنه يريد أن تكون سكتة العروض محل الراحة عن طريق التصريع، وقد أسعفته العلامة الإعرابية بالترخص فيها، فَسَكَّن آخر الفعل، حيث إن التصريع "ينفي الاتصال، ويطلب القطع ويحرص على الموازنة التامة مع الضرب"(٤).

---

(١) يُنْظر: السابق ٦٥/١، ٦٩/٣٦، ٨٥/٤، ٨، ١٤، ٨٧/٢٣، ٨٩/٣٦، ٣٧، ٣٨، ٩١/٥٠، ٥١، ١٤٥/١٩، ٣٢٥/١، ٣، ٤٠٧/٢، ٩، وذلك في القصائد رقم ٢، ٤، ١٢، ٥٢، ٧٨ .

(١) يُنْظر: السابق ١٦٥/٢٨، ٣٨١/١٧ .

(١) السابق ٣٢٥/١، ويُنْظر: أيضًا ١٤٥/١٩، والكتاب ٤/٢٠٤، والخصائص ١ ٧٣/، ٧٤، ٢ /٤٣٢ .

(١) التدوير في الشعر، ص٨٣.

ومن ثَمَّ لم تضع سكتة العروض إنشاديًّا، وعندما ينعدم مبرر عدم الاتصال والسكتة على العروض إنشاديًّا، فإن الشاعر لا يلجأ إلى الترخص في العلامة الإعرابية، بل يستعمل التدوير، الذي بلغ في هذه القصيدة أربع عشرة مرة؛ لذا يقول الدكتور أحمد كشك في حديثه عن التدوير في السريع: "وفي نطاق إحصائية العصر الجاهلي دور ١٥ مرة من جملة ١٨٤ بيتاً، وقد كان للأعشى النصيب الأوفى من هذا التدوير، حيث دور ١٤ مرة"(١).

والمعنى على هذا أنه يُحَدِّث نفسه قائلاً: أمَا للجري وراء النساء وطلب الغانيات من نهاية؟ كُفْ عن ذلك وانته، فطالب النساء حقيق أن يمل، إذا انعدم إخلاص حبيبه، ولم يبادله الحب(٢).

ومثال حذف الضمة والتسكين في القافية قوله(٣):

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ مَعْشَرٍ صُبَاةِ الحُلُومِ عُدَاةٍ غُشُمْ
إِذَا أَنَا حَيَّيْتُ لَمْ يَرْجِعُوا تَحِيَّتَهُم وَهُمُ غَيْرُ صُمْ
وَإِدْلاَجِ لَيْلٍ عَلَى خِيفَةٍ وَهَاجِرَةٍ حَرُّهَا يَحْتَدِمْ

فقوله: (حرها يحتدم) جملةٌ اسميةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، صورة نمطها: مبتدأ+مضاف إليه+ خبر (فعل+فاعل). والملاحظ أن الفعل (يحتدم) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر ترخص في هذه الضمة بتسكينها، أى أنه جزم المضارع في غير موضع الجزم، وذلك بسبب من البناء الشعري، وهو اتفاق حرف الروي مع روي القصيدة الساكن الذى هدف الشاعر من ورائه إلى جَعْل سكتة القافية محل الراحة.

والمعنى أن الشاعر يخاطب ممدوحه قيس بن معد يكرب قائلاً له: كم دون بيتك

(١) السابق ص٨٣.

(٢) يُنْظر: الديوان ص٣٢٤ حيث الشرح.

(٣) السابق٨٧/٢٣، وصباة الحلوم: فيهم جهل وطيش، الغشوم: الظالم، الإدلاج: سير الليل كله.

من عداة غاشمين، إذا أنا حيّيتهم لم يردوا التحية وما بهم من صمم. وكم دون الوصول إليك من سير في الليل المخيف وفي الهاجرة الملتهبة شديدة الحر.

٢- ما حذفت من آخره الفتحة وجيء مكانها بالسكون:

ورد هذا الضرب من الترخص في آخر الفعل المضارع في أربعة مواضع، منها ثلاثة بضرب المتقارب وواحد بضرب السريع، وذلك رغم أن سيبويه قال: "ولم يجئ هذا في النصب"(١) أي الترخص في الفتحة، وهذا نحو قوله (٢):

تَخْشَى عَلَيْهِ أَنْ تَبَاعَدَ أَنْ تَغْنَى بِهِ مَكَانَهُ فَيَضلْ

فالفعل (يضل) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، لكن الشاعر ترخص في الفتحة، وجاء مكانها بالسكون حتى يسلس له ضرب السريع برويه الساكن، وبذلك يتفق روي البيت مع روي القصيدة، والمعنى أنه يتحدث عن ظبي صغير شبيه بصاحبته، هذا الظبي لا تزال أمه ترعاه بعينها تخشى عليه أن يضل إذا ابتعد عنها.

ب- جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم:

إذا كان المضارع صحيح الآخر قد جُزِمَ في غير موضع الجزم، نحو قول امرئ القيس:

فَالَيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمَاً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ

وقول لبيد:

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضهَا أَوْ يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفُوس حِمَامُهَا(٣)

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٤.

(٢) الديوان ٣٢٥/ ١١ ويُنْظر: أيضًا ٨٩/ ٣٤، ٤٣، ٩١/ ٥٣، وذلك بالقصيدتين ٤، ٥٢، ويُنْظر: الخصائص ٢/ ٣٤١.

(٣) يُنْظر: الكتاب ٤/ ٢٠٤ والخصائص ١/ ٧٣، ٧٤، ٢/ ٤٣٢، وبيت امرئ القيس من السريع والثاني من الكامل.

فإن ما ورد في شعر الأعشى كان مضارعاً معتلاً مجزومًا في غير موضع الجزم، وذلك في قوله(١):

حَتَّى إِذَا انْجَلَى الصَّبَاحُ وَمَا إِنْ كَادَ عَنْهُ لَيْلُهُ يِنْجَلْ

فالفعل (ينجلي) مضارعٌ معتل الآخر بالياء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، لكن الشاعر لجأ إلى جزمه بحذف حرف العلة وتسكين اللام، مراعاة لحرف الروي وحركته، ولكي تتحقق له سكتة القافية محل الراحة، رغم استخدامه للتضمين بين هذا البيت والبيت التالي له.

والجدير بالذكر هنا أن جزم المضارع المعتل في غير موضع جزمه هنا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الشعراء والأعشى واحدٌ منهم كانوا لا يبالون بالإعراب في سبيل حركة الروي، أى أن رعاية النسق الموسيقى كانت أهم من رعاية قوانين الإعراب، ولابد أن هذا كان عرفاً سائغاً بينهم، ولو كانت للإعراب تلك الأهمية القصوى التى أسبغها عليه النحاة، لما ضحى به الشعراء في سبيل شيء جائز غير محظور"(٢).

جـ-ما طُرِحَتْ فيه الحركة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى غير السكون:

ورد هذا النمط من طرح العلامة الإعرابية في آخر الفعل المضارع في شعر الأعشى في ثلاثة مواضع، وتفصيل ذلك فيما يلى:

١- ما طرحت فيه الفتحة وجيء مكانها بالضمة:

طرحت الفتحة في آخر المضارع وجيء مكانها بالضمة في شعر الأعشى في موضع واحد في قوله(٣):

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لائِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ نَوَيْتَهُ تَقَضِّي لبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

(١) الديوان ٣٢٩/ ٣٤.

(٢) لغة الشعر ص٢٧٦.

(٣) الديوان ١٢٧/ ٢.

فقوله: (وَيَسْأمُ سَائِمُ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ ذات فعل لازم، صورة نمطها: فعل+فاعل، والملاحظ فيها أن الفعل يسأم جاء مرفوعًا، رغم أن حقه النصب(١). وتفصيل ذلك أن كلمة (تَقَضِّي) اسم مرفوع على أنه اسم (كان)، و(لبانات) مضاف إليه، والواو عاطفة، والفعل (يسأم) منصوبٌ بأن مضمرة، حتى يكون المصدر المنسبك من أن والفعل معطوفًا على المصدر (تَقَضِّي)، لكن الشاعر ترخص في هذه الفتحة بالضمة مما يترتب عليه منذ الوهلة الأولى القول بأن الأعشى عطف فعلاً (يسأم) على اسم (تقضي)، وإذا أمكن تخريج ذلك على أن الواو استئنافية والفعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة أمكننا القول إن الشاعر قد ترخص هنا لإيصال معنىً ما إلى المتلقي الذى يشاركه في تشكيل المعنى، وهو أن المعنى قد انتهى عند كلمة (لبانات)، ثم استأنف على سبيل الاستطراد فقال: ويسأم سائم.

والمعنى أن الأعشى يذكر صاحبته هريرة في بدايته لهذه القصيدة، التى يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيبانى مطالباً نفسه بتوديع هريرة، وإن لام اللائمون، فيخاطب نفسه مالك لا تفعل؟ أنت حزين ساكت لفراقها؟ ألم يكفك عام طويل أقمته معها؟ إن حولاً كاملاً لحقيق بأن يشفي نفسك ويقضي حاجتك. ثم يستطرد قائلاً: ويسأم سائم.

٢- ما طُرِحَت فيه الضمة وجيء مكانها بالفتحة:

وردت هذه الصورة في موضع واحد في قوله(٢):

وَأَدْفَعُ عَنْ أَعْرَاضِكُمْ وَأُعِيرُكُمْ ... لِسَاناً كَمِقْرَاضِ الخَفَاجِيِّ مِلْحَبَا

هُنَالِكَ لاَ تَجْزُونَنِى عِنْدَ ذَاكُمْ ... وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلَهُ فَيُعْقِبَا

(١) يُنْظر: في ذلك: الكتاب ١ / ٤٢٣ والمقتضب ١ / ٢٧-٢٨، ٢ / ٢٦-٢٧، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، ص٣٤٠-٣٤١، وخصائص الأسلوب في الشوقيات، لمحمد الهادي الطرابلسي، ص٤٧٥.

(٢) الديوان ١٦٧ / ٣٢.

فالفعل (فيعقبا) ورد منصوباً وكان حقه الرفع، وهذا يعد ترخصاً في الضمة من قِبَل الشاعر، حتى تكون حركة الروي متناسبة مع روي القصيدة المطلقة بالفتح.

والملاحظ أن سيبويه يدخل هذا الترخص في إطار الضرورة الشعرية في مقابلة النثر، فيقول: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر. ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمِمَّا نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سَأَتْرُك مَنْزِلِي لبنَى تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لاَ تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلَهُ فَيُعْقِبَا

وهو ضعيف في الكلام"(١).

فإذا كان سيبويه قد وصف هذا الترخص بالضرورة، فإن ذلك بالنظر إلى أن هذا ضعيف في الكلام، أى في قواعد النثر، وفي ذلك يقول أستاذنا: "والكلام هنا في مقابل الشعر، أى أن نصب المضارع غير سائغ في النثر إذا كان بعد الفاء غير المسبوقة بنفي أو طلب محضين. وإذا عاملنا الاضطرار" على أنه نوع من نظام الشعر الخاص كان ذلك مدعاة إلى فصل نظام الشعر وحده؛ لأن الحكم بالاضطرار هنا ناتجٌ عن مراعاة قواعد النثر، والشاعر هنا مضطر أن ينطق حركة الروي بما يتناسب مع القصيدة كلها، فهو إذن اضطرار موسيقي أو قل: اضطرار شعري لا نحوي"(٢).

والمعنى أن الأعشى في سياق توجيه حديثه إلى بني سعد بن قيس مبيناً لهم أنه سيدافع عن أعراضهم وسيُسَخِّر لسانه القاطع في خدمتهم، كأنه المقراض، وليس

(١) الكتاب٣/ ٣٩-٤٠، ويُنْظر: الأصول في النحو٣/ ٤٧١، وبيت غير الأعشى من الوافر.

(٢) اللغة وبناء الشعر ص ٢٨٨. ويُنْظر: لغة الشعر، ص ٢٧٠-٢٧٣.

ذلك ابتغاء جزاء أو ثواب منهم، فإنما ثوابه فيما يفعل على الله.

٣- مَا طُرِحَت فيه الضمة وجيء مكانها بالكسرة:

وردت هذه الصورة من طرح العلامة الإعرابية في شعر الأعشى في موضعٍ واحد في قوله(١):

فَـلاَ تَحْسَبَنِّى كَافِـراً لَـكَ نِعْمَـةً عَلَيَّ شَـهِيدٌ شَاهِـدُ اللـهِ فَاشْهَـدِ
وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يُبْصِـرُ الأَرْضَ طَرْفُـهُ مَتَى مَا يُشِعْهُ الصَّحْبُ لاَ يَتَوَحّـدِ

فالفعل (يتوحد) مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكن الشاعر ترخص في هذه الضمة بكسر مجرى الروي تمشياً مع النظام الصوتي الخاص الذي رسمه لنفسه منذ البداية في هذه القصيدة، لأن "الكلمة في آخر البيت لابد أن تأخذ مكانها مطمئنة مستقرة من حيث النحو من جانب، ومن حيث التماثل الصوتى والحركى مع بقية الأبيات من جانب آخر، فهى تخدم في اتجاهين متعاونين، تركيب البيت النحوي، وإيقاع القصيدة الصوتي"(٢).

والمعنى أن الشاعر في سياق الاعتذار عن إقلاله من زيارته لضعف بصره قائلاً له: ولكن مثلي ممن لا تبصر عينه الأرض، ولا يستطيع أن يميز الطريق يحتاج إلى صديق أو رفيق بصاحبه ويؤنس وحدته.

المبحث الثالث

ما طُرِحَتْ فيه العلامة الإعرابية للإقواء أو الإصراف

يمكن الإشارة قبل الحديث عمَّا طُرِحَت فيه العلامة الإعرابية للإقواء أو الإصراف إلى أن الإقواء هو "اختلاف مجرى حركة الروي بين الضم والكسر، فإذا كان الاختلاف بين الفتح من جهة وبين الضم أو الكسر من جهة أخرى سمى

(١) الديوان ٢٤٣ / ٣٦.

(٢) اللغة وبناء الشعر ص٢١٧.

إصرافاً"(١).

وإذا كان ابن سلام الجمحى قد قال: "ولم يقو من هذه الطبقة ولا من أشباههم إلا النابغة في بيتين..."(٢)، فإن كلاً من الإقواء والإصراف قد وقعا في شعر الأعشى، وذلك في قوله(٣):

لَهَـا كَبِـدُ مَـلْسَـاءُ ذَاتُ أَسِـرَّةٍ وَنَحْـرٌ كَفَاثُـور الصَّرِيـف المُمَثَّـلِ
يَجُولُ وِشَاحَاهَا عَلَـى أَخْمَصَيْهِمَـا إِذَا انْفَتَـلَتْ جَـالاً عَلَيْهـا يُجَلْجِـلُ

هذا هو موضع الإقواء في شعره، أما الإصراف فقد ورد في موضعين، نحو قوله(٤):

رَحَلَـتْ سُمَيَّةُ غُـدْوَةً أَجْمَالَهـا غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُـولُ بَدَا لَهَـا
هـذا النَّهارُ بَدَا لَهَـا مِنْ هَـمِّهَـا مَا بَالُـــها بِاللَّيْـل زَالَ زَوَالُـــهَـا

فالواضح من المثالين السابقين أن الشاعر قد خالف مجرى حركة الروي من الكسر إلى الضم ومن الفتح إلى الضم، ومن خلالهما وغيرهما مما لم نذكره يتضح أن الأعشى قد نطق فيهما وفقاً للنظام النحوي، وهو الأمر الذي يراه العروضيون خطأً في الشعر، أي من عيوب القافية، وأمام هذا الأمر يقول الدكتور محمد حماسة: "هل كان الشعراء ينطقون وفقاً للإعراب فتختلف القوافي أو كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعري؟

إذا قلنا إن الشعراء كانوا ينطقون وفقاً للنظام الشعري، فإن العروضيين والنحويين يعدون ذلك خطأً منهم في اللغة. وإذا قلنا إنهم كانوا ينطقون وفقًا للنظام النحوي، فإن ذلك يعد منهم خطأ في الشعر. ويبدو أن كثيرين قد استراحوا إلى خطأ الشعراء

(١) التبريزى: الوافي في العروض والقوافي، تحقيق عمر يحيى، د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠، ص٢٣٩.

(٢) ابن سلام: طبقات فحول الشعراء١/٦٧-٦٨، ويُنْظر: أيضًا: اللغة وبناء الشعر ص٢٣٦.

(٣) الديوان ٤٠٣/١٦.

(٤) السابق٧٧/٢ ويُنْظر: أيضًا ٣١٧ /١٠.

في الشعر حتى لا تنكسر قوانين الإعراب، وقد نسوا أن قوانين الشعر عند الشعراء لا تفترق عن قوانين اللغة، وأنها جميعاً سليقة واحدة، يصوغها الشاعر دون إهمال لبعض جزئياتها، وليس هناك تفاضل بين أجزاء هذه "السليقة الشعرية"، بل إن الشعراء عند التفصيل والتفضيل نراهم يفضلون الجانب الشعري على ما سواه"(١).

وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد استشهد بقول الأعشى:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا

هذا النَّهارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا

في التدليل على دعواه، وأن في حرص الشاعر على الضمة في (زوالها) هجران للتماثل في القافية وما فيه من انسجام(٢)، إذا كان ذلك كذلك، فإن في العدول إلى الضمة معنى ما يقصده الشاعر، وهو أن التفكير في ارتحال محبوبته (سمية) وتحولها وصدودها قد زال، وهو أمر بدهي بمرور الوقت ولا سيما أنها رحلت معرضة، فلا داعي للتفكير فيها. ووجود مثل هذا المعنى في التحول إلى الضمة؛ أي من وراء الإقواء هو ما دعا الدكتور محمد حماسة إلى تعليقه على قول الأستاذ إبراهيم مصطفى بعد عرضه لقول الأعشى السابق بقوله: "ولكن القصة التي استدل بها على إثبات مراده قد رأينا أنها دليل على أن الشعراء ينطقون وفقاً لما يتطابق مع القوافي لا لما يقتضيه الإعراب. وإذا كانت الفتحة ليست إعراباً ولا دليلاً عليه بل الضمة والكسرة فقط عنده هما علما الإعراب، فلابد أن يكون العدول إلى الضمة لمعنى مطلوب وقصد مراد، ولا يكون العدول إليها خالياً من دلالة الإعراب بل لمجرد توافق القوافي"(٣).

أمَّا في قول الأعشى (يجلجل) بالرفع إقواءً على نحو ما سبق، فإن الشاعر قد

(١) اللغة وبناء الشعر ص٢٣٧.

(٢) يُنْظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٩٣، واللغة وبناء الشعر، ص٢٤٠.

(٣) اللغة وبناء الشعر، ص٢٤١.

خالف في القافية محافظاً على سلامة الإعراب لمعنى ما يقصده أيضًا من وراء هذه المخالفة في حركة الروي، وهو أنه في سياق الحديث عن محبوبته (قتيلة) واصفاً محاسنها مبيناً أن بطنها ملساء تتكسر بشرتها متثنية من أثر السمن، وصدرها كلوح المرمر المسنون، قد جوده صانعه، وبالغ في صقله، يجول وشاحاها على جانبي خصرها النحيل حين تنثنى متخلِّعةً في حركة لا تستقر(١).

فلمَّا كان الشاعر يريد الدلالة على أن الوشاحين يجولان في حركة لا تستقر، أتى بالفعل (يجلجل) في حالة الرفع لدلالة الفعل على الحركة، والفعل لا يُجَرُّ حتى تتفق حركته مع حركة روي القصيدة، أضف إلى ذلك أنه لو أتى باسم مكان الفعل حتى يمكن جره، فإنه لن يفي بغرضه في الدلالة على الحركة وعدم الاستقرار، وملائمة ما مر من معنى في البيت، وهو ما أكد عليه قدامة بن جعفر فيما أسماه "نعت ائتلاف القافية مع ما يدل على سائر البيت" وهو "أن تكون القافية معلقة بما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له وملائمة لما مر فيه"(٢).

وإذا كان ذلك كذلك، فإن اختلاف مجرى القافية كما في الإقواء أو الإصراف، ليس خطأ في قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره، فالأعشى في المثالين المذكورين آنفاً قد خالف موسيقى القافية للمحافظة على الإعراب، وإفهام المتلقي معنى ما يريده، وهو الأمر الذي يخالف قول أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، إذ يقول: "ويمكننا أن نعد من اللحن كذلك ما يسمى لدى العروضيين بالإقواء. والإقواء في رأى اللغويين المحدثين، ليس في الحقيقة من الخطأ في الموسيقى كما يريد أصحاب العروض أن يحملونا على هذا الفهم، بل هو في الواقع خطأ نحوي"(٣) وهو ما دعا الدكتور محمد حماسه إلى

(١) يُنْظر: الديوان ص٤٠٢ حيث الشرح.

(٢) قدامة بن جعفر: نقد الشعر، ص١٦٨-١٦٩.

(٣) د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص٩١.

مخالفته حيث يرى أن الشاعر "لم يقل بهذا إلا لاقتناعه بأن الإعراب دال كل الدلالة على المعنى . . . فضلاً عن أن تخطئة العرب مظهر من مظاهر المعيارية المرفوضة"(١)، وهو الأمر الذى يدلل على أن ما سبق عرضه على هذا النحو في شعر الأعشى لم يكن ضرورة شعرية، بل كان لمعنى ما هدف إليه على نحو ما سبق عرضه .

الخاتمة

هكذا نأتي إلى خاتمة البحث في موضوع الترخُّص في العلامة الإعرابية في شعرالأعشى، فنشير إلى مايلي :

إن حرف الروي بما يحمل من مجرى واحد، وما يتصل بذلك من قضايا نحويةٍ وشعريةٍ لدى الأعشى قد أظهر أن الشعر العمودى فنٌ مستقل، له خصائصه التى تميزه عن النثر، حتى استحق أن تكون له لغة، يصُطْلَح عليها بلغة الشعر، وهو الأمر الذى دعا المرزبانى إلى التصريح بأنه "ليس كلُّ مَنْ عقد وزناً بقافية قد قال شعراً، الشعر أبعد من ذلك مراماً وأعزُّ انتظاماً"(٢).

ولذلك كان من حق الشاعر صلاح عبدالصبور أن يقول : "ولَمَّا كان الشعر لا يُكْتَبُ بالأفكار، وأيضًا لا يكتب بالصور العيانية كالأحلام، ولكن بالكلمات، فلابد من اللجوء إلى رموز الكلام، لكي يُسْتطاع وصف هذا العالم الجديد المتفتح فجأة"(٣). ولَمَّا كان ذلك كذلك، فقد اتضح على مدار هذا الفصل أن الروي رمز من رموز الكلام في شعر الأعشى، يكشف عن اختصاص الشعر بنظام معين على نحو ما ورد في الترخص في الاسم المعرب، سواء أكان بتسكين آخره أم بطرح

(١) لغة الشعر، ص٢٧٩، ويُنْظر: المناقشة المستفيضة للإقواء والقول بأنه ليس ضرورة في اللغة وبناء الشعر، ص ٢٣٥–٢٤٥، ولغة الشعر، ص ٢٧٢–٢٧٩ .

(٢) المرزباني : الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص٤٠٠ .

(٣) صلاح عبدالصبور : ديوان صلاح عبدالصبور، المجلد الثالث، ص٢٨ .

العلامة الإعرابية ومجيء علامة أخرى مكانها، وعلى نحو ما ورد ترخصاً في آخر المضارع الصحيح الآخر أو المعتل الآخر. وما ذلك إلا لأن "اتحاد حركة الروي في القصيدة يؤدي إلى طريقة تركيب البيت الشعرى تصويراً وتركيباً بحيث تتوافق حركته ـ إذا كانت للإعراب أو البناء أو غيرهما ـ مع الحركة التى يختارها الشاعر مجرى لروي قصيدته"(١).

وإذا كان من الملاحظ أن الأعشى كان ينطق بقافيته طبقًا لِما يتفق مع مجراه الذى اختاره لقصائده، فإن فيما ورد ظاهره أن فيه مخالفة بين روي القصيدة لم يكن رعاية للإعراب فحسب بل من أجل إيصال معنى ما يريده إلى المتلقي، وهو الأمر الذى يؤكده أستاذنا بعد أن عرض لمسائل على نحو ما عُرِضَ في مبحث الترخص، فيقول: "على أنى أريد أن أستدل من هذه الظواهر السابقة على أن الشعراء كانوا ينطقون قوافي قصائدهم بما يتناسب مع المجرى الذي اختاروه لهذه القصائد رفعاً أو نصباً أو جراً، ولا يتصور أن الشاعر كان في القصيدة الواحدة يخالف بين حركات الروى رعاية للإعراب"(٢)، بل كان يخالف مراعاة للمعنى على نحو ما وضح في ثنايا الفصل، فقد اتضح أن الأعشى كانت رعاية النسق الموسيقى عنده أهم من قوانين الإعراب على نحو ما سبق صدد الحديث عن جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول إن ما جاء في شعر الأعشى ظاهره الترخص ـ أي ما طرحت فيه العلامة الإعرابية ولا سيما إذا أُمِنَ اللبس، فسُكِّنَت أو جاء غيرها مكانها ـ لا يمت إلى الضرورة بصلة بدليل أن إطراح العلامة الإعرابية قد ورد في قراءات القرآن الكريم(٣)، ولعل سر تمسك النحاة بالقول بأنه ضرورة "هو الاعتقاد

(١) اللغة وبناء الشعر ص٢١٦.

(٢) السابق ص٢٣٥.

(٣) يُنْظر: لغة الشعر، ص٢٧٧-٢٧٩، ود. شعبان صلاح: شعر أبي تمام "دراسة نحوية"، ص١٣٨ وما بعدها.

بأن الحركة الإعرابية وحدها هى القرينة الوحيدة في الدلالة على المعنى، وإهمالهم للقرائن الأخرى"(١)، ولعل الوصف بالترخص أشبه بالصواب وأدنى لروح اللغة إذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلا لغاية بيانية... وهذه الأغراض البيانية غير مطردة؛ ولذلك لا يمكن وضع قاعدة خاصة بهذا الترخص؛ ولأن إطلاقه يفتح الباب أمام الابتكار والتجديد ما دام مستعمله جارياً على سنن الفصحى آخذاً نفسه بما أخذ به أصحابها أنفسهم، وإذا شاع الاستعمال الجديد واستقر، وأقرته الجماعة اللغوية فلا بأس من اعتداده قاعدة في هذا المجال"(٢).

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلا لغايةٍ بيانية، فقد اتضح من خلال بحث هذا الموضوع في شعر الأعشى أن ثمة أغراضًا بيانية من ورائه، أضف إلى ذلك إسهامه في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري.

---

(١) لغة الشعر، ص٢٧٨ .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة، ص ٤٠١ .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم .
* إبراهيم مصطفى : إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧ .
* د. أحمد علم الدين الجندي : اللهجات العربية في التراث، القسم الأول "في النظامين الصوتي والصرفي"، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس١٩٧٨ .
* د. أحمد كشك : التدوير في الشعر العربي "دراسة في النحو والمعنى والإيقاع"، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ .
* الأعشى "ميمون بن قيس" : ديوان الأعشى، تحقيق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٦٨ .
* التبريزى "الخطيب التبريزى"، ت ٥٠٢هـ: الوافي في العروض والقوافي، تحقيق عمر يحيى، د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ١٩٧٠ .
* د. تمام حسان : الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٨٢ .
* ابن جني "أبو الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ" : الخصائص، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦ –١٩٨٨ .
* حازم القرطاجني "ت٦٨٤هـ" : منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦ .
* ابن رشيق "أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي" ت٤٥٦هـ" : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨١ .

* د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧.
* ابن السرَّاج "أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج ت ٣١٦هـ": الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.
* ابن سلام الجمحي ت٢٣١هـ: طبقات فحول الشعراء، إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان١٩٦٩.
* سيبويه "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ": الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.
* د. شعبان صلاح: شعر أبي تمام "دراسة نحوية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

– موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، دار الثقافة العربية، القاهرة الطبعة الثالثة، ١٩٩٨.

* صلاح عبد الصبور: ديوان صلاح عبد الصبور، المجلد الثالث، دار العودة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٧.
* د. عبد السلام السيد حامد: الشكل والدلالة "دراسة نحوية للفظ والمعنى"، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢.
* د. عطية المحمودي: ظاهرة الاتساع في الدرس النحوى،رسالة ماجستير غير منشورة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
* الفارقي "أبو نصر الحسن بن أسد ت٤٨٧هـ": الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٧٤.
* قدامة بن جعفر "أبو الفرج ت ٣٣٧هـ: نقد الشعر، تحقيق/ كمال مصطفى،

مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨ .

* ابن مالك" جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢ هـ :" شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

* المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ" : المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عُضَيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت .

* د. محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية، مكتبة الشروق، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٩٠ .

– العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، نشر جامعة الكويت ١٩٨٣ .

– لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ .

– اللغة وبناء الشعر، المكتب الفني للتجهيزات والطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢ .

* د.محمد الهادي الطرابلسي : خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية١٩٨١م.

* المرزباني "أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني " ت٣٨٤هـ" : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين،، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ .

* ابن منظور "أبو الفضل جمال الدين ت٧١١هـ" : لسان العرب، تحقيق الأستاذ عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، د.ت .

* ابن يعيش "موفق بن علي بن يعيش ت٦٤٣" : شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير

دراسة تصريفيّة

خالد بن إبراهيم النملة

أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضللْ فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان وسلّم تسليمًا كثيراً. أمّا بعد:

ففي أثناء إعدادي لموضوع (قصر الجمع المكسّر) استَوْقَفَتْني كثيراً ملامحُ تأثيرِ المعنى في تعدّد أبنية التكسير، وصورُ حملِ بعض الأبنية على بعضٍ لغرضٍ معنوي، فتطلّعت النفسُ لإعداد هذه الدراسة، ثمّ حثّها إليها وحَداها إلى الإتمام دواعٍ أخرى، من أظهرها:

ما في الموضوع من أصالة تُظهِر عُمقَ النظرِ والفِكرِ وسَعة الأفق لدى علمائنا الأوائل.

والرغبةُ في جَمعِ شتاتِ الموضوعِ المتفرقِ بين أبوابِ التكسيرِ وفروعِه.

وفائدتُه في إضافةِ تعليلٍ صحيحٍ لكثرة أبنية التكسير، وإيضاحِ تفسيرٍ مقبولٍ لخروج بعض أبنية التكسير عن القياس.

وبعد جَمعِ مادةِ الموضوعِ العلميّة ظهر أنّ من الأنسب أن تكون الدراسة في خمسة مباحث، تتوسّطُ التمهيدَ والخاتمة، جاء الحديثُ فيها على النحو الآتي:

في التمهيد مدخلٌ للتفصيل في مسائل الدراسة من خلال الحديث عن أثر المعنى في الدرس الصرفيّ عامّة، والأمثلةِ على ذلك، ثم تكثيفِ النظر في تعدّد أبنية التكسير، وأسبابِ ذلك التعدّد، وأنّ منها الحملَ على المعنى سماعا وقياسا.

وفي المبحث الأول عرضٌ للحمل على المعنى في الأسماء والصفات، وانقسم هذا المبحث ثلاثة أقسام؛ لأنّه أطولُ مباحث الدراسة، والأقسام هي: أثرُ المعنى في حمل الاسم على الاسم، وأثرُه في حمل الصفة على الصفة، وأثرُه في حمل الصفة على الاسم.

وفي المبحث الثاني بيانٌ للحمل على المعنى في التذكير والتأنيث، وفيه قسمان، هما: أثر المعنى في حَمل المؤنّث على المذكّر، وأثره في حَمل المذكّر على المؤنّث.

بعدهما المبحث الثالث،وفيه تظهر بالمثال قوّة الأثر المعنويّ في تعدّد أبنية التكسير من خلال حمل بعض أبنية التكسير على بعض مراعاةً للمعنى المضادّ، من باب حمل النقيض على نقيضه.

أما المبحث الرابع ففيه الحديث عن التعدّد في تكسير المفرد للتفريق بين المعاني المشتركة فيه، مع عرض عددٍ من الأمثلة على ذلك.

وخُصّص الحديث في المبحث الأخير عن القياس في الحمل على المعنى، ومن خلاله تمّ تقسيمُ أبنية التكسير المحمولة على المعنى إلى قياسيّة وسماعيّة.

ثمّ خُتمت الدراسة بخاتمة، ذُكرت فيها أظهر نتائجها.

هذا، وقد يجد القارئ الكريم شيئًا من التداخل في بعض الأمثلة والنماذج التي تُذكر في أثناء هذه المباحث، مثل: جَمْع الوصف عُوَّار على عَواوِير، فهذا وصفٌ أثَرُ المعنى في حمله على الاسمية ظاهرٌ، ولذلك جاء ضمن مسائل المبحث الأول، إلاّ أنّ معنى التذكير والتأنيث فيه بيّن أيضًا، ولكن لغَلَبَة جانب الأثر المعنوي في حمله على الاسم رُئي ضَمُّه إلى مسائل المبحث الأول.

وعكس ذلك تكسير (فاعِل) الوصف المذكر لعاقلٍ على (فَواعِل)، أُثبِت في المبحث الثاني، لغَلَبة معنى التذكير والتأنيث في خروجه عن الأصل، ولو جُعل أحدَ النماذج في حمل الصفة على الاسم لكان صحيحًا.

ولست أدّعي أنّني أتيت في هذه الدراسة المتواضعة على جميع مسائل الموضوع وتفريعاته، ولكنّني حاولت أنْ أوضِح بالمثال والتدقيق أرجاءه وملامحه، فإن كنتُ وُفِّقتُ في هذا فالمنّةُ لله وحده، وهو المرجو أن ينفعَ بهذا الجهد، وإنْ كانت الأخرى فأسأل اللهَ تعالى المسؤولَ على كل حال أنْ يغفرَ الذنبَ ويسترَ العيب ويكتب الأجر؛ إنّه هو العفوّ المسدّد المعين.

والله أعلى وأعلم ، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد.

(١)

للوظيفة المعنوية تأثيرٌ ظاهرٌ في الدرس الصرفي، حتى إنّه لَتَكادُ كثيرٌ من المباحث الصرفية تقومُ على مراعاةِ الجانب المعنويِّ، فتختلفُ مسائلُ المبحثِ الصرفي وتتنوّعُ أحكامُه بسببِ اختلافِ المعنى وتنوّعه.

والأمثلة على هذا كثيرة، لكنْ يُمكنُ الإشارة هنا إلى بعض الصور والنماذج:

X تأتي الزيادة على بناء الكلمة لأغراضٍ، أكثرُها الزيادةُ لمعنى(١)، ومنه جاءت القاعدة الكليّة: (الزيادةُ في المبنى لغيرِ الإلحاق تدلُّ على زيادةٍ في المعنى)؛ لأنّها إذا لم تكن لغَرضٍ لفظيّ كما كانت في الإلحاق، ولا لغَرضٍ معنويّ كانت نوعًا من العبث(٢).

وامتداداً لهذا التأثير المعنويّ في المزيدات من الأبنية عُني العلماء منذُ بداية البحث الصرفي بتتبّع معاني صيغ الزوائد، وأفردوا لها أبوابًا وفصولاً في مُدَوّناتهم.

* لمراعاة المعنى تأثير قويّ في تعدّدِ المشتقّات، وتنوّعِ مصادرها، وتصريفِ أفعالها، ، ونظرةٌ سريعة في أبواب أوّل الجزء الرابع من كتاب سيبويه المحقّقِ تعطي صورة جليّة للأثر المعنويّ في منظومة المشتقّات ومصادرها وأفعالها، ومن ذلك: "هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال: وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجِعٌ لتقارب المعاني(٣)"، وفي " هذا بابٌ أيضًا في الخصال التي تكون في الأشياء(٤)" فصّل سيبويه القولَ في أفعال تلك الأشياء ومصادرها وأوصافها بحسب المعاني، كالحسن والقُبح، والصغر والكبر، والشدّة والجرأة والضعف والجُبن،والرفعة والضَعة،وما أتى من العَقل .

(١) المغني في تصريف الأفعال ٥٧ .

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ٨٣ .

(٣) الكتاب ٤/ ١٧ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٨ .

* من المباحث في الدرس الصرفي بابُ المغالَبة، وهو باب طريف أثّرت فيه الوظيفة المعنوية تأثيراً ظاهراً، وهو باختصار: ظهورُ أحد المتشارِكَينِ على الآخر في معنى من المعاني واستبدادُه به دونَه، وفي هذا الباب يَنسب المغالِب المعنى لنفسه بصيغة الماضي الثلاثي مفتوحِ العينِ، ويصير مضارِعُه مضمومَ العينِ، أي يتحوّل الفعل أيًا كان بناؤه إلى باب (نَصَرَ ينْصُرُ)، نحو: كارَمَني فلانٌ فَكَرَمْتُه أكْرُمُه، وعالَمني فلانٌ فعَلَمْتُه أعْلُمُه، وضارَبَني فلانٌ فضَرَبْتُه أضْرُبُه، إذا كنتُ أقومَ بذلك الأمر منه(١). فلأجل الدلالة المعنوية الجديدة تغيّر بناءُ الفعل عن أصله.

وفي اختصاص الضمّ في التغيير إليه في عين مضارعه تعليلٌ يرجِع إلى المعنى أيضًا، اختاره ابن جنّي بعدما ناقش الرأي الآخر فقال(٢): " وعِلّةُ ذلك عندي أنّ هذا موضِعٌ معناه الاعتلاء والغَلَبَة، فدَخَلَه بذلك معنى الطبيعة والنحِيزَة التي تَغْلِب ولا تُغْلَب، وتُلازِم ولا تُفارق".

(٢)

وعند الانتقال إلى النظر في جموع التكسير في الدرس الصرفي يستوقف الناظرَ ما يلحظه فيها من تعدّدٍ ظاهرٍ وكثيرٍ في أبنيتها، سواءٌ أكان التعدّد في جمع الكلمة الواحدة بعينها، مثلُ جمعِ كلمتي أسَدٍ وشَيْخٍ ونحوِهما، أم كان في جمع البناء المفرد، مثل جمع ما كان من المفردات على وزن (فَعْل) أو (فَعَل) أو غيرهما.

وكثيراً ما يضُمُّ هذا التعدّد خروجًا عن الأصلِ المطّردِ والقياسِ في تكسير المفردِ على بناءٍ من أبنية التكسير، قال الرضي(٣): "اعلم أنّ جموع التكسير أكثرها مُحتاجٌ إلى السماع، وقد يَغلِب بعضُها في بعض أوزان المفرد". ممّا دعا العلماءَ إلى

(١) الخصائص ٢/٢٢٣، وشرح المفصّل ٧/١٥٧، والمغني في تصريف الأفعال ١٥٠.

(٢) الخصائص ٢/٢٢٥.

(٣) شرح الشافية ٢/٨٩.

تكرار التنبيه إلى ذلك، ومحاولةِ حصرِ الجموع الخارجة عن الأصلِ ووصفِ تكسيرِها على ذلك البناءِ الخارجِ عن الأصلِ بالشذوذ أو القلّة أو نحوهما من الألفاظ، وذلك بعد الفراغ من ذكر الأبنية القياسية المختومِ بيانُها بأنّها هي الأصلُ والبابُ(١).

ويُرَدُّ هذا التعدّد في أبنية التكسير إلى أسباب كثيرة، من أبرزها إجمالاً دونَ تفصيلٍ في الفروع والأنواع:

* سَعَةُ اللغة في مفرداتِها والتوسّعُ في أبنيةِ تكسيرها، وكثرةُ لهجاتها.

* التفريق بين الشيئين: وهذا أصلٌ يتفرّع منه أنواع كثيرة، كالتفريق في التكسير بين القليل والكثير، وبين الاسم والصفة، وبين المذكّر والمؤنّث، وبين المجرّد والمزيد، وبين الصحيح والمعتلّ، وبين مَن يعقل وما لايعقل. ولرُبّما حُمل أحد الشيئين في النوع الواحد على الآخر، كحَمْلِ القليل على الكثير والعكس، وحَمْلِ الصفة على الاسم أو على صفة أخرى، وحَمْلِ المذكّر على المؤنّث والعكس، ونحو ذلك. ولكل نوعٍ من هذه الأنواع تفصيلاتٌ وتعليلاتٌ لا يَسَعُ مقامُ الإشارةِ والإجمالِ هذا لسردها.

* التخفيف: وله في التكسير صورتان، الأولى: التخفيف بالحذف، بحذفِ الحركة، مثل: رُسْل المخفّف من رُسُل، أو بحذف الحرف، مثل: النُّجُم المخفّف من النُّجُوم. والثانية: التخفيف باستبدال البناء وإن كان الأصلَ والبابَ ببناءٍ آخرَ أخفّ منه، كتكسير سَوْطٍ على أسْواط (أفْعال)، والأصل أسْوُط (أفْعُل)(٢)، لكنّه تُرك لثِقَلِه.

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ٣/٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣، والمقتضب ٢/١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، والتكملة ٣٩٩ وما بعدها، وشرح المفصل ٥/١٥ وما بعدها، وشرح الشافية للرضي ٢/٩١.

(٢) شرح الشافية ٢/٩٠.

* جمع الترخيم: وهو تكسير المفرد المزيد فيه بعد تجريده من الزوائد، كتسير كَرِيمٍ الوصفِ على كِرام، وذلك على حذف الزائد، فصار ثلاثيًا، فجُمِع جَمْعَ الثلاثي على (فِعال)(١).

* المزاوجة والإتباع كتكسير بابٍ على (أبْوِبة) لأجل المزاوجة مع (أخبية) في ترصيع ابن مقبل(٢):

هَتّاك أخْبِيَةٍ وَلاّج أبْوِبَةٍ يخلِطُ بالبرِّ مِنْه الجِدّ واللّيْنا

* الحملُ على المعنى سماعًا وقياسًا: وهو ما تُعنى بتفصيلاته وصُوَره هذه الدراسة.

(٣)

لم تكن جموعُ التكسير بمعزلٍ عن تأثير الوظيفة المعنويّة فيها، فقد امتدّ التأثير إلى أبنيتها القياسيّة والسماعيّة.

وقد فَطِن العلماءُ الأوائلُ إلى ذلك التأثير، فنبّهوا إليه في أثناء بحثهم تفصيلاتِ أبنية التكسير تنبيهاتٍ سريعةً مبثوثة، كقول سيبويه(٣): "إلا أنّهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى"، وقولِ أبي الحسن الورّاق(٤): "وربّما حُمِل جمعُ اسمٍ على جمعِ اسمٍ لاشتراكهما في معنى"، وقولِ ابن مالك(٥): "والشيء قد يُعطى حكم ما هو في معناه وإن اختلفا في اللفظ"

ومن العلماء مَن أفرد له فصلاً أشار فيه إلى صورة أو صورتين من صوره المتعدّدة كما فعل ابن السرّاج في قوله(٦): "بابُ ما جُمِعَ على المعنى لا على اللفظ".

(١) شرح المفصل ٥/٤٥.

(٢) اللسان (بوب).

(٣) الكتاب ٣/٦٤٩.

(٤) علل النحو ٥١٩.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ٢١٦.

(٦) الأصول في النحو ٣/٢٧، ومثله الفارسي في التكملة ٤٧٤، والزمخشري في المفصّل ٢٣٦.

ثمّ تتّسع من خلال هذه الدراسة دائرة النظر في ذلك التأثير، في محاولةٍ لجمع مواضعه المبثوثة، وإيضاح العلاقة بين المعنى والمبنى في جموع التكسير، وأثر ذلك في تعدّد أبنيته.

المبحث الأول: الحَمْل على المعنى في الأسماء والصفات

جاء تكسير بعض الأسماء أو الصفات خارجًا عن القياس، وقد اجتهد بعض العلماء المعنيّين بتوجيه ما خرج عن القياس في الجموع فعلّلوا شيئًا من ذلك الخروجِ بحَمْل الاسم على اسم آخر، أو بحَملِ الصفة على الصفة، أو بحمل الصفة على الاسم مراعاةً للمعنى في ذلك كلِّه. وهذا تفصيل الإجمال في هذه الأنواع الثلاثة:

أ- أثَرُ المعنى في حَمْل الاسم على الاسم:

١- جمع (فَعْل) في القلة على (أَفْعال):

انفَرَدَ ما كان من الأسماء صحيحًا سالمًا أو مضاعَفًا على وزن (فَعْل) بتكسيره في القلة على (أَفْعُل) نحو: كَعْب وأكْعُب، والمضاعف نحو: صكّ وأصُكّ، هذا هو الأصل والقياس.

أمّا ما كان من هذا البناء أجوفَ بالواو أو الياء فإن الغالب في جمع القِلّة أن يُكسّر على (أَفْعال)، نحو: ثَوْب وأَثْواب، وبَيْت وأبْيات.

وما كانت فاؤه واوًا فإنّ جمعه في القلة على (أفْعال) أكثر منه على (أفْعُل)، نحو: وَقْت وأوْقات، ووَقْف وأوْقاف.

وبقية الأمثلة من الاسم الثلاثي غير (فَعْل) تُكسّر في القلة قياسًا على (أفْعال) نحو: فَرَس وأفْراس، وكَتِف وأكْتاف، وعَضُد وأعْضاد، وقُفْل وأقْفال، وعِنَب وأعْناب، وعُنُق وأعْناق، وإبِل وآبال وغيرها(١).

ويُستثنى من هذه الأمثلة التي تُكسّرُ في القلة على (أفْعال) ما كان على وزن

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٧، وشرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣١.

(فُعَل)، فإنه يجمع في القليل والكثير على (فِعْلان)، وسيأتي الحديث عن سبب ذلك، وعن الألفاظ من (فُعَل) التي خرجت عن ذلك البناء في الجمع.

وقد أشار أبو البركات الأنباري(١) إلى سبب انفراد ما كان من الأسماء على (فَعْل) بتكسيره في القلة على (أَفْعُل)، بينما بقية الأمثلة تجمع في القلة على (أفْعال) فقال: "إن قال قائل: لِمَ جُمِع (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين في القلة على (أَفْعُل) وسائر أوزان الثلاثي وهي (...) تُجْمع على (أَفْعال)؟ قيل: لأنّ (فَعْلاً) أكثرُ استعمالاً من غَيْره، ومن سائر الأوزان، و(أَفْعُل) أخَفّ من (أَفْعال)، فأعطوا ما يكثر استعماله الأخفّ، وأعطوا ما يقل استعماله الأثقل؛ ليُعادلوا بينهما".

ومع هذا وَرَد تكسيرُ بعضِ الألفاظ مِن (فَعْل) في القلة على (أفْعال) وهو غيرُ أجوفَ ولا مِثالٍ، وهذا الجمع خلافُ الأصلِ، "وليس بالبابِ في كلام العرب"، كما قال سيبويه(٢)، وهو مفسّر بتعليلات، مِنْ أوْضحها الحَمْلُ على المعنى، ومن تلك الألفاظ:

١- أَنْف وآناف:

الأَنْف هو العُضْو المعروف،جمعُ القلّة فيه في الأصل والقياس آنُف على (أَفْعُل) ومنه قول الشاعر(٣):

بيضُ الوُجوهِ كريمةٌ أحسابُهم في كلِّ نائبةٍ عِزازُ الآنُفِ

وجاء جمعُه في القلّة على (أَفْعال)، وهو خلاف الأصل، ومنه قول الأعشى(٤):

إذا رَوَّح الراعي اللِّقاحَ مُعزِّبًا وأمْسَتْ على آنافِها عَبَراتها(٥)

(١) أسرار العربية ٣٤٨، وينظر: شرح المفصل ٥/ ١٥ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٦٨ .

(٣) البيت بلا نسبة في اللسان (أنف) و(عزز) .

(٤) البيت له في ديوانه ٤٤ برواية (آفاقِها غَبَراتها) ولا شاهد فيه عليها، وهو له برواية (آنافها) في الكتاب ٣/ ٥٦٨، وشرح أبياته ٢/ ٣٥٨، وتحصيل عين الذهب ٥٣١، وشرح المفصل ٥/ ١٧، واللسان (أنف).

(٥) اللِقاح: جَمعُ لِقْحة وهي ذات اللبن من الإبل، والمعزِّب: المُبْعِد بها في المرعى لعدم الكلأ. تحصيل عين الذهب ٥٣١ .

وقد وُجِّه هذا الخروج عن الأصل توجيهين، أحدهما: الحَمْلُ على المعنى، وهو التوجيه الذي تُعنى به هذه الدراسة"(١)، وهم مما يُشبِّهون الشيءَ بالشيءِ وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء"، وذلك أنّ الأنْفَ حُمِل في المعنى على كلمةِ عُضْو، والعُضوُ يُجمَع على أعْضاء، فحُمِل عليه الأنف فقيل: آناف(٢).

والتوجيه الآخر: التوجيه الصوتي، ذلك أنّ عَينَ الكلمة في أَنْفٍ نُونٌ ساكنةٌ، والنونُ حرف غُنّة، فصارت الغنّة فيها بمنزلة الحركة، فصار أنْفٌ بمنزلة (فَعَل) بفتح العين، و(فَعَلٌ) يُجْمع في القلّة على (أفْعال) قياسًا، فجُمِع لذلك الأَنْفُ على آناف(٣).

٢- رَأْد وأرْآد:

الرَّأْدُ هو العظمُ الناتئ تحت الأذن، وهو أصل اللَّحْي(٤)، جُمِع في القلة على أرْآد، والقياسُ أن يكون على (أَفْعُل)، لكنه لم يسمع في القلة منه إلا أرْآد على (أفْعال)(٥).

ولهذا الخروج عن القياس في جمع رَأْد على أرْآد توجيهان ذكرهما ابن يعيش(٦)، أحدهما: حملُ رَأدٍ في المعنى على ذِقن؛ لأنّهما بمعنى واحد، والذِقنُ يُجمَع على أذقان، فحُمِل عليه الرأْدُ فقيل: أرآد.

والآخر: التوجيه الصوتي، وذلك أنّ الهمزة في رأْد وإنْ كانت ساكنة عُوملت معاملةَ الألف؛ لأنّها مقاربة لها، فصارت رأْدٌ كأنّها رادٌ بالمد، فجُمعت على أرآد، كما جمع بابٌ وبابٌ وهما على (فَعَل) على أبْواب وأنْياب قياسًا.

(١) نص عبارة سيبويه في الكتاب ٣/٦٤٦.

(٢) شرح المفصل ٥/١٦.

(٣) أسرار العربية ٣٥٠، وشرح المفصل ٥/١٦.

(٤) اللسان (رأد).

(٥) شرح المفصل ٥/١٧، واللسان (رأد).

(٦) شرح المفصل ٥/١٦.

٣- زَنْد وأزْناد:

الزَنْد هو العُود الأعلى الذي تُقْتَدح به النار، يجمع في القلة على أَزْنُد، وهو الأصل، وعلى أزْناد(١)، وهو خلاف الأصل، ومما سُمع من أزْنادٍ قولُ الأعشى(٢):

وُجِدْتَ إذا اصْطَلَحوا خيْرَهم وزَنْدُكَ أثْقَبُ أزْنادِها

وقد وُجِّه هذا الخروج عن الأصل بالحمل على المعنى، وذلك أنّه لّما كان الزَّنْدُ عُوْدًا، والعُوْدُ يكسّر في القلة على أعْواد، حُمِل زَنْدٌ عليه لاشتراكهما في المعنى، فجُمع مثله على (أفْعال) فقيل: أَزْناد(٣).

كما أُجِيزَ فيه وجهٌ آخرُ يلتفت إلى الجانب الصوتي، وهو أنّ عَينَ الكلمة في زَنْد نُونٌ ساكنةٌ، والنونُ حرف غُنّة، فصارت الغنّة فيها بمنزلة الحركة، فصار زَنْد بمنزلة (فَعَل) بفتح العين، و(فَعَلٌ) يُجْمع في القلة على (أفْعال) قياسًا، فجُمع لذلك السبب الزنْدُ على أزْناد(٤).

٤- فَرْخ وأفْراخ:

الفَرْخ في الأصل وَلَدُ الطائر، ثم استُعمل في كلّ صغيرٍ من الحيوان والنبات والشجَر وغيرها(٥). ويُجمع في القليل على أَفْرُخ، وهو الأصل قياسًا، ومنه رجزُ رؤبة(٦):

لولا هُبَاشاتٌ من التهْبِيشِ
لِصِبيةٍ كأفْرُخِ العُشُوشِ

(١) اللسان (زند).

(٢) البيت له في ديوانه ٧٨ ضمن قصيدة يمدح بها سلامة الحِمْيَري من أمراء اليمن، والبيت له أيضًا في الكتاب ٣/ ٥٦٨، وشرح أبياته ٢/ ٣٥٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٧٦، وغيرها.

(٣) علل النحو للورّاق ٥٢١، وأسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٨٠، وشرح المفصل ٥/ ١٦.

(٤) أسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٨٠، وشرح المفصل ٥/ ١٦.

(٥) اللسان (فرخ).

(٦) الرجز له في ديوانه ٧٨، وتهذيب اللغة ٦/ ٩٠، وفيه: أراد بالهُباشات ما كَسَبَه من المال وجَمَعَه، والتهبيش: التجميع.

وعلى أَفْراخ، خروجًا عن القياس، ومنه بيت الحطيئة السائر يعتذر إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه(١):

ماذا تقولُ لأفْراخٍ بِذِي مَرَخٍ حُمْرِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ

وقد وُجِّه هذا الخروج عن الأصل توجيهين، أحدهما: الحَمْلُ على المعنى، وذلك أنّ الفَرْخَ لمّا كان صغيرَ الطائر حُمِل في المعنى على كلمةِ طَيْر، وطَيْر وإن كان على وزن (فَعْل) فهو يُجْمَع على (أفْعال) قياسًا؛ لأنّه أجوف، فحُمِل الفَرْخُ على الطَّيْر لأنه بمعناه فقيل: أفْراخ(٢). أو يُحمل فَرْخٌ في جمعه على أفْراخ على المعنى في وَلَد وأوْلاد، فيُجْمع على أفْراخ(٣).

والوجه الآخر: التوجيه الصوتي، وذلك أن عَيْنَ الكلمة في فَرْخ راءٌ، وفي الراء صفة التكرير، فَنُزِّل التكريرُ فيها منزلةَ الحركة، فصار فَرْخٌ ساكنُ العينِ بمنزلة (فَعَل) بفتح العين، و(فَعَلٌ) يُجْمع على (أفْعال)، فجُمِع لذلك الفرْخُ على أفْراخ(٤).

٥- فَرْد وأفْراد:

ذكر سيبويه(٥) جمعَ فَرْدٍ على أفرادٍ ضمنَ الجموع التي خرجت عن الأصل في جمع (فَعْل) على (أفْعال)، وقد فُسِّر هذا الخروج في هذا الجمع بالحمل على المعنى؛ إذ حُملت كلمةُ فَرْد على كلمة أَحَدٍ للتقارب بينهما في المعنى، وأَحَد يُجمع قياسًا على آحاد، فجُمِع فَرْد على أفراد حملاً عليه(٦).

(١) البيت له في ديوانه ١٩١، والشعر والشعراء ٢٠٧، والكامل للمبرد ٢/ ٧٢٥، والخصائص ٣/ ٥٩ وهو فيه برواية: (زُغْبِ الحواصل)، والخزانة ٣/ ٢٩٤ .

(٢) أسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٨٠، والتخمير ٢/ ٣٣٨، وشرح المفصل ٥/ ١٦.

(٣) شرح اللمع للثمانيني ورقة ٢٣٤ .

(٤) أسرار العربية ٣٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٨٠، وشرح المفصل ٥/ ١٦ .

(٥) الكتاب ٣/ ٥٦٨، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٩٠ .

(٦) شرح الشافية للجاربردي ١/ ١٢٩ .

ولم أقِف على من وجّه جمع فَرْد على أفراد على غير القياس توجيهًا صوتيًا، غير أنّه لا يمنع أنْ يُقال فيه من حيث التوجيه الصوتي ما قيل في فَرخ السابقة.

٢- جمع (فَعْل) في الكثرة على (فِعَلَة):

ما كان من الأسماء على وزن (فَعْل) فإنّه يُكسّر في الكثرة على (فُعُول) أو (فِعال)، نحو: كَعْب وكُعُوب وكِعاب.، وقد تزاد التاء في آخر البناءين؛ لتأكيد معنى الجمعية وتحقيق معنى التأنيث فيهما، نحو: البُعُولَة والفِحالة في جمع البَعْل والفَحْل. هذا هو الأصل الذي يقاس عليه(١).

وقد خَرَج عن هذا القياس أنواع من الكلمات، منها بعض الكلمات التي جُمِعت على (فِعَلَة)، نحو: فَقْع وفِقَعَة، وجَبْء وجِبَأَة، وغَرْد وغِرَدَة، وكلها من أنواع الكَمْأة، وقَعْب وقِعَبَة . قال سيبويه(٢): "وربّما كُسّر (الفَعْلُ) على (فِعَلَة) كما كُسّر على (فِعال) و(فُعُول)، وليس ذلك بالأصل. وذلك قولهم: جَبْء وهو الكَمْأة الحمراء وجِبَأة، وفَقْع وفِقَعة، وقَعْب وقِعَبَة" .

وفُسِّر هذا الخروج بجمع هذه الألفاظ على (فِعَلَة) بأوْجهٍ، منها الحملُ على المعنى، وهو ما تُعنى به هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

١- الفَقْع والجَبْء والغَرْد:

سُمع جمعُ فَقْعٍ على فِقَعَة ، ومن ذلك قول الشاعر(٣):

ومِن جَنى الأرضِ ما تأتي الرِّعاءُ بِهِ من ابنِ أوبرَ والمُغْرُودِ والفِقَعَه(٤)

وقد حَمَل ابن الوَرّاق(٥) هذا الجمع على المعنى، وذلك لمّا كان الفَقْعُ مثلَ الفُطْر في أنهما نوعان من الكَمْأة، والفُطْر يُجمع على (فِعَلَة)، حُمل الفَقْعُ عليه فجُمِع

(١) الكتاب ٣/٥٦٧، والمقتضب ٢/١٩٥، وشرح المفصل ٥/١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٠ .

(٢) الكتاب ٣/٥٦٨، وينظر: شرح المفصل ٥/١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٩١ .

(٣) البيت بلا نسبة لقائل في المخصص ١٣/٢١٦، والسان (فقع) .

(٤) المُغْرود بضم الميم : هو الغَرْد، نوع من الكمْأة . القاموس المحيط (غرد) .

(٥) علل النحو ٥٢١ .

مثله؛ للتشابه المعنويّ بينهما.

أمّا الجَبْءُ والغَرْدُ فلم أقف على مَنْ فَسّر خروجَ جمعِهما على (فِعَلَة) عن القياس بالحمل على المعنى في الفُطْر، ولكنّ ما ذكره ابن الورّاق في فَقْعٍ وفِقَعة يصح أن يُفَسّرَ به جمع الجَبْء والغَرْد على (فِعَلَة) أيضًا؛ لأنهما نوعان من الكَمْأة فأشبها الفُطرَ في النوع، وحُمِل جمعُهما على جَمْعه، والله أعلم.

ويؤيد هذا ما ذكره ابن الورّاق نفسه بعدما فسّر خروجَ بعضِ الجموع عن القياس بالحَمل على المعنى؛ إذ قال(١): "وجميع ما يأتي من الجمعِ مختلفًا خارجًا عن بابه فهو محمولٌ على مثل ما ذكرنا".

٢- القَعْب:

القَعْبُ: قَدَح من الخَشَب صغيرٌ أو ضخمٌ مُقَعّر، والحافر المقَعّب: المستدير المقَبَّب كالقَعْب(٢).

وقد أشار ابن الوراق إلى أنّ العلة في جمع القَعْب على قِعَبَة هي تشبيهه بالفَقْع والفُطر في التَقَعُّب أي الاستدارة والتقبيب، فجُمع على (فِعَلَة) كما جمعا عليه، قال(٣): "وكذلك قَعْبٌ يجوز في جمعه قِعَبَة؛ لمّا كان الفَقْعُ والفُطْرُ مُتَقَعَّبًا وجُمِعا على (فِعَلَة) جُمِع القَعْبُ على (فِعَلَة) تشبيهًا بذلك، لاشتراكهما في التقَعُّب والوزن وعدّة الحروف".

ومن أوْجه تفسيرِ خروجِ هذه الألفاظ عن الأصل وجمعِها على (فِعَلة) أنّها في الجمع مقصورة من (فِعالَة)، بحذف المد منها تخفيفًا(٤). و(فَعْل) يُجْمع على (فِعالَة) بزيادة التاء لتأكيد معنى الجمعية ولتحقيق التأنيث في الجمع قياسًا.

(١) علل النحو ٥٢٢.

(٢) اللسان (قعب).

(٣) علل النحو ٥٢١ ـ ٥٢٢.

(٤) شرح المفصل ٥ / ١٧، وينظر: قصر الجمع المكسّر، دراسة للباحث نشرت في مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦هـ.

٣- جمع (فَعَل) على (أَفْعُل) :

سَبَقَت في الحديث عن جمعِ (فَعْل) في القلة على (أفْعُل) الإشارةُ إلى أنّ ما كان من الأسماء على (فَعَل) يُجمع قياسًا في القلة على (أَفْعال)، نحو: جَمَل وأجْمال(١).

وقد خرجت عن هذا الأصل بعض الأسماء فجاء جمعها على (أفْعُل)، ومن ذلك: زَمَن وأَزْمُن، وجَبَل وأجْبُل، قال سيبويه(٢): "وربّما كسّروا (فَعَلاً) على (أَفْعُل)، كما كَسّروا (فَعْلاً) على (أفْعال)، وذلك قولك زَمَن وأَزْمُن. وبَلَغَنا أنّ بعضَهم يقول: جَبَل وأجْبُل" .

وهذا الخروج عن الأصل مُفَسّر عند بعض العلماء بالحمل على المعنى، وذلك على النحو الآتي:

١- جَبَل وأَجْبُل:

حَكى سيبويه في النص السابق ما بلغه من قول بعض العرب: "أَجْبُل" في جمع جَبَل، والأصل المشهور جمعُه على أجبال في القلة، وعلى جِبال في الكثرة، ومما سمع في أجْبُلٍ وأجبالٍ قولُ الأعرابي، وقد جمع بينهما(٣):

إنّي لأَكْنِي بأَجْبال عَنَ اجْبُلِها وبِاسْم أوْديةٍ عَنِ اسْمِ وادِيها

وجمع جَبَلٍ على أَجْبُل محمول عند ابن يعيش(٤) على المعنى؛ حيثُ ذهب إلى حَمْل جَبَل على تَلٍّ لمّا كان بمعناه، وتَلٌّ مضاعفُ (فَعْلٍ) الذي يُجْمعُ قياسًا في القلة على (أفْعُل)، فجُمعَ جَبَلٌ على أَجْبُل.

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٧٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٧١، وينظر: ٣ / ٥٩١ .

(٣) البيت أحد أربعة أبيات لأعرابي في الأغاني ٥ / ٣٤٤، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٢٠٠ وروايته فيه: (عن ذكرِ واديها)، والكامل ١ / ٨٤. وروايته فيه: (حُبًّا لِوَاديها) .

(٤) شرح المفصل ٥ / ١٨ .

٢- زَمَن وأَزْمُن:

سُمِع جمعُ زَمَن على أزْمُن، والأصل: أزمان، ومن المسموع بيت ذي الرّمّة المشهور(١):

أمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكُما هلِ الأَزْمُنُ اللائي مَضَيْنَ رَواجِعُ

وهذا الجمع المخالف للقياس محمول عند كثير من العلماء(٢) على المعنى؛ حيثُ حُمل زَمَن في جمعه على أزْمُن على معنى دَهْر الذي يُجْمعُ قياسًا على أدْهُر؛ لأنهما بمعنى واحد.

٤- جمع (فُعَل) على (فِعْلان) وما خرج عن ذلك:

ما كان من أبنية الثلاثي على (فُعَل) فإنّه يختلف عن بقية أبنية الثلاثي؛ إذْ يكسّر في القلة والكثرة على (فِعْلان)، لا يكاد يُتجاوز ذلك البناء(٣)، نحو: صُرَد وهو طائرٌ ضخْمُ الرأس يصطاد العصافير(٤) وصِرْدان، ونُغَر وهو البُلْبُل أو فرخُ العصافير ونِغْران، وجُعَل وجِعْلان، وخُزَز وهو ذكر الأرانب(٥) وخِزَّان. هذا هو الأصل والقياس.

وقد حاول بعضُ العلماء(٦) تلمّسَ السببِ في جمعِ هذا البناء على (فِعْلان) واختصاصِه به دون غيره من الأبنية الثلاثية، فذكروا لذلك أمرين، نُظِر في أحدهما إلى الجانب المعنوي، وهو أن هذا البناء لمّا اختصّ بنوع من المسمّيات، وهو الحيوان،

(١) البيت له في ديوانه ٢/١٢٧٣، والكتاب ٣/٥٧١، وشرح أبياته ٢/٣٦٣.

(٢) علل النحو للوراق ٥٢٢، وأسرار العربية ٣٥٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٨٣، والتخمير ٢/٣٣٨، ٣٥٨، وشرح المفصل ٥/١٨.

(٣) الكتاب ٣/٥٧٤.

(٤) القاموس المحيط (صرد).

(٥) القاموس المحيط (خزز).

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٨٢، وشرح المفصل ٥/١٥، وشرح الجمل٢/ ٥١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٩.

ولَزِمه فلم يُفارقه إلى غيره، ولم يكن غيرُه من أبنية الثلاثي مثلَه في الاختصاص بالدلالة على مسمّى من نوع واحد، خصّته العرب ببناء مخصوص في حال الجمع، لا يكون لغيره، مثلما خَصّتْ بالجمع على (فَعْلى) ما كان من المفردات بمعنى الإصابة بالآفة والبليّة والمصيبة، نحو: جَرْحى ومَرْضى وغيرهما ممّا سبق بيانه.

وبهذا الوجه يكون لمراعاة المعنى أثرٌ في تكسير هذا المفرد على بناء مخصوص لا يكون لغيره من الأبنية.

وأمّا الأمر الآخر فنُظِر فيه إلى الجانب اللفظي الصوتي، وهو أن (فُعَل) في الأصل غيرُ ثلاثي، بل مقصورٌ من (فُعال)، أي مخفّف منه بحذف المدّ، و(فُعال) يُكسّر في القياس في الكثرة على (فِعْلان) نحو: غُراب وغِرْبان، وعُقاب وعِقْبان. ومال إلى هذا الرأي ابن يعيش فقال[1]: "وممّا يؤيِّد ذلك أنّ (فُعَلاً) لا يكاد يكون إلا مُغيَّراً من غيره، نحو: عُمَر وزُفَر، عُدِلا من عامِر وزافِر، وفُسَق وخُبَث والمراد فاسِقٌ وخبيثٌ، فلمّا كان قد تغيّرَ عن (فاعِل) و(فَعِيل) كان تغييرُه عن (فُعال) أولى؛ لأنه ليس بين البناءين إلا طَرْحُ الألف فهو أقرب إليه".

ومما يُلفتُ إليه النظرُ هنا أن ابن يعيش في تأييده هذا المعنى وقع فيما يظهرُ في الدَّوْر؛ ذلك لأنه عند حديثه عن تكسير الرباعي ذكر أن القياس في تكسير (فُعَال) في الكثير هو (فِعْلان)، فلما أراد أن يعلّل اختلاف (فُعال) في جمع الكثرة عن (فَعال) و(فعال) اللذين يُكسّران على (فُعُل) قياسًا، نحو: قَذال وقُذُل، وخِمار وخُمُر؛ لما أراد أن يعلّل ذلك حَمَل (فُعالاً) في جمعه على (فِعْلان) على (فُعَل) في جمعه على (فِعْلان) فقال[2]: "وإنّما قالوا في الكثير (فِعْلان) لأنّ ألِفَه مدةٌ زائدة فلما حُذِفت صار كأنه غُرَبٌ وغُلَمٌ، على مثال صُرَد وجُرَذ، فكما قالوا: صِرْدان وجِرْذان كذلك قالوا: غِرْبان وغِلْمان".

(١) شرح المفصل ٥/١٥.

(٢) شرح المفصل ٥/٤١.

وقد خرج عن ذلك الأصل وهو تكسير (فُعَل) على (فِعْلان) بعض المفردات، وفُسِّر هذا الخروج بالحمل على المعنى، وذلك على النحو الآتي :

١- رُبَع وأرْباع ورِباع :

الرُبَع هو الفَصِيل الذي يُنتج أولَ النِتاج أيْ في الربيع(١)، لم يُجمع على (فِعْلان) كما القياس، بل جُمِع على أرْباع ورِباع، ومنه قول الشاعر(٢) :

سوف تَكْفِي من حُبِّهنّ فتاةٌ تَرْبُقُ البَهْمَ أو تَخُلّ الرِباعا(٣)

وقول الراجز(٤) :

وعُلْبَةٍ نازَعْتُها رِبــاعي

وعُلْبَةٍ عند مَقِيلِ الراعي(٥)

وفُسِّر هذا الخروج في جمع رُبَع على رِباع وأرْباع بالحَمل على المعنى، وذلك لأن الرُبَعَ لما كان صغيرَ الجَمَلِ حُمِل في المعنى عليه، والجَمَل يُجمع قياسًا على أجْمال في القلة وعلى جِمال في الكثرة، فجُمِع الرُبَع جمعَه، فقيل : رُبَع ورِباع وأرْباع(٦) .

ويُمكن أن يكون هذا التفسير صحيحًا في هُبَع، وهو الفَصيلُ الذي يُنتجُ في آخر النِتاج أيْ في الصيف(٧)، إذْ لم يُجمع الجمعَ القياسي على (فِعلان)، بل جُمع على هِباع وأهْباع(٨)، فهو عندي مثل الرُبَع محمولٌ في الجمع على المعنى؛ وذلك لأن الهُبَعَ لّما كان صغيرَ الجَمَلِ حُمِل في المعنى عليه فجُمِع جَمْعَه، والله أعلم.

---

(١) اللسان (ربع) .

(٢) البيت بلا نسبة لقائل في اللسان (ربع) .

(٣) تَرْبُق : أي تضَعُ رأس البهيمة في الرِبقة وهي حبلٌ ذو عُرًى يُشد به البَهْم. وتخُلُّ الرباع أي تُحولُها لترعى الخُلَّة وهي العَرْفَجُ أو ما فيه حلاوة من النبت. القاموس المحيط (ربق) (خلل) .

(٤) الرجز بلا نسبة لقائل قي تهذيب اللغة ٢ / ٣٧٢، وأساس البلاغة (ربع) .

(٥) العُلبة : قَدَح ضخمٌ من جلود الإبل أو من الخشب يُحْلب فيه . القاموس المحيط (علب) .

(٦) علل النحو للوراق ٥٢٢، وشرح المفصل ٥ / ٢٠، وشرح الجمل٢ / ٥١٦، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٩٩ .

(٧) اللسان (هبع) .

(٨) المقتضب ٢ / ٢٠٤، واللسان (هبع) .

٢- رُطَب وأرْطاب ورِطاب:

الرُطَبُ معروف، جاء تكسيرُه على أرْطاب ورِطاب(١)، وليس على (فِعْلان) كما هو القياس.

وقد وُجِّه هذا الخروجُ عن القياس بالحَملِ على المعنى، وذلك لأن الرُطِب لّما كان ثَمَرًا، والثَمَر يُكسّر على ثِمار وأثمار، حُمِل عليه الرُطَب وإن كان اسمَ جنسٍ، فجُمِع جمْعَه فقيل: رِطاب وأرْطاب(٢).

٥- جمع (فَعِل) على (فُعُول):

ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن (فَعِل) فإنّه يُكسّر في الأصل في القليل والكثير على بناء القلة (أفْعال)، نحو: كَبِد وأكْباد، وقَلّ أن يُكسّر على أحد أبنية الكثرة، وذلك لقلته في الاستعمال مقارنةً بالوزنين: (فَعْل) و(فَعَل). والبناء المفرد إذا قلّ استعماله لم يتوسّعوا في جمعه(٣).

وقد جاء تكسير كلمتين من (فَعِل) على (فُعُول)، وذلك: وَعِل ووُعُول، ونَمِر ونُمُور، وفَسّرَ سيبويهِ وغيرُه ذلك بالحمل على المعنى والتشبيه بأَسَد الذي على وزن (فَعَل) ويكسّر قياسًا على (فُعُول)؛ لأنها أي الوُعول والنُّمور في المعنى حيوانات بريّة. قال سيبويه(٤): "وقد قالوا: النُمُور والوُعُول، شبّهُوها بالأُسُود. وهذا النحو قليل".

٦- جمع (فِعَل) على (أَفْعُل):

الأصل في الاسم الثلاثي الذي على وزن (فِعَل) أن يكسّر في القلة على (أفْعال) كما مرّ قريبًا، وذلك نحو: عِنَب وأعْناب وضِلَع وأضْلاع وغيرها.

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٤، ٥٨٢، ٥٨٥، واللسان (رطب).

(٢) شرح المفصل ٥/ ٢٠، وشرح الجمل ٢/ ٥١٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٧٣، وشرح المفصل ٥/ ١٨، وشرح الجمل ٢/ ٥١٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٧٣. وينظر: شرح المفصل ٥/ ١٨.

وقد نقل سيبويه(١) عن بعضهم قوله: الأَضْلُع في جمع ضِلَع، وقد سبق بيان أنّ الجمع على (أفْعُل) خاص في القياس بما كان على (فَعْلٍ) من المفردات، ولذلك احتاج جمع ضِلَع على أضْلُع إلى توجيه؛ لأنه خروج عن الأصل.

ومما وُجِّه به ذلك توجيهان، أحدُهما: ما ذكره سيبويه(٢) وهو تشبيه ضِلَع بزَمَن الذي سُمِع جمعُه في القليل على أزْمُن والقياس أزْمان كما مرّ، ولذا كُسّر ضِلَع على أضْلُعٍ، وقياسُه أنْ يُكسّر على أضْلاع.

والتوجيه الآخر: الحمل على المعنى، حيث حُمِل ضِلَع على عَظْم لمّا كان بمعناه، فجُمِع على أضْلُع كما جُمِع عَظْم على أعْظُم(٣).

٧- جمع (فَعِيل) على (فِعْلان):

ما كان من الأسماء على (فَعِيل) فإنه يكسّر في الكثرة على بناءين قياسيّين، هما: (فُعُل) نحو: قَضِيب وقُضُب، و(فُعْلان) نحو: قُضْبان(٤).

وقد جاء تكسيره في الكثرة على أبنية أخرى غير قياسيّة، منها: (فِعْلان) بكسر الفاء، نحو: ظَلِيم وظِلْمان، وفي المعتل: صَبِيّ وصِبْيان، وفي المضاعَف: ضَرِير وضِرَّان. قال سيبويه في (فَعِيل) من الأسماء(٥): "وقد كَسّره بعضُهم على (فِعْلان)، وهو قليل، وذلك قولهم: ظَلِيم وظِلْمان، وعَرِيض(٦) وعِرْضان، وقَضِيب وقِضْبان. وسمِعنا بعضَهم يقول: فَصِيل وفِصْلان، شَبَّهوا ذلك بفُعال".

وفي قوله: "شَبَّهوا ذلك بفُعال" إشارة إلى تفسير خروج (فَعِيل) عن البناء الغالب في تكسيره إلى (فِعْلان)، وهو حَمْله على ما كان على (فُعال) من جهة

(١) الكتاب ٣/٥٧٣.
(٢) السابق نفسه، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/٩٩.
(٣) شرح المفصل ٥/١٩.
(٤) شرح المفصل ٥/٤٢.
(٥) الكتاب ٣/٦٠٤-٦٠٥.
(٦) العريض هو التيس إذا نب وأراد السفاد. اللسان (عرض).

المعنى بالنظر إلى الوزنين في الصفات؛ لأنّ (فَعِيلاً) و(فُعالاً) من الصفات يتفقان في المعنى، ويكونان لشيء واحد، وهذا ما أبانه المبرّد بقوله(١): "فأما ما جُمِع من الأسماء على (فِعْلان) فنحو: ظَلِيم وظِلْمان، وقَضِيب وقِضْبان، فليس من أصل الباب، ولكنّه على ما ذكرتُ لك، وأخرَجَهم إلى ذلك أنّه في معنى (فُعال)؛ لأنهما يَقَعان لشيء واحد. تقول: طَوِيلٌ وطُوال، وخَفِيفٌ وخُفاف، وسَرِيعٌ وسُراع .... وثَوبٌ رَقِيقٌ ورُقاق. وهذا أكثر من أن يُحْصى".

فلمَا اتّفق (فَعِيلٌ) و(فُعالٌ) من الصفات في المعنى حُمِل أحدُهما على الآخر في التكسير، فيُكسّران على (فُعَلاء) نحو: فَقِيه وفُقَهاء، وشُجاع وشُجَعاء، وعلى (فِعال) نحو: كَرِيم وكِرام، وطُوال وطِوال(٢).

ثمَّ حُمِل لذلك الحملِ في الصفات (فَعِيلٌ) من الأسماء على (فُعالٍ) في التكسير، و(فُعالٌ) من الأسماء يُكسّر على (فِعْلان) قياسًا، نحو: غُراب وغِرْبان،فلذلك قيل في قَضِيب وظَلِيم: قِضْبان وظِلْمان. هذا ما ظَهَر بعد التأمّلِ والنَظَر، والله أعلم.

ب- أثر المعنى في حَمْل الصفة على الصفة:

١- جمع (فَعِيل) على (فَعْلى) وما حمل عليه:

القياس في (فَعِيل) الوصف إذا كان في معنى المفعول وكان في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه أن يكسّر على (فَعْلى)، نحو: قَتِيل وقَتْلى، وجَرِيح وجَرْحى، وأسِير وأَسْرى، وكَسِير وكَسْرى، ورَهِيص وهو وصف للفَرَس إذا أصابه الحَجَرُ في بطن حافِرِه(٣) ورَهصَى، وحَسِير من حَسَر وحَسِر إذا أعيا(٤) وحَسْرى

(١) المقتضب ٢/ ٢١٠ ، وينظر : شرح المفصل ٥/ ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٥/ ٤٧ .

(٣) القاموس المحيط (رهص) .

(٤) القاموس المحيط (حسر) .

ولا يُجمَع جمعَ التصحيح(١). قال سيبويه(٢): "وأمّا (فَعِيل) إذا كان في معنى (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فَعُول)، ولا تجمعْه بالواو والنون، كما لا تُجمع (فَعُول)؛ لأن قصته كقصته، وإذا كسّرته كسّرته على (فَعْلى)، وذلك: قَتِيل وقَتْلى، وجَرِيح وجَرْحى، وعَقِير وعَقْرى، ولَدِيغ ولَدْغى".

هذا هو الأصل الذي سيُحمَل عليه ما سيأتي بعده ممّا يوافقه في المعنى، غير أنه تحسن الإشارة هنا إلى أثر المعنى في هذا الأصل نفسه، فليس كل (فَعِيل) في معنى المفعول يُجمع على (فَعْلى) إلا إذا كان معناه دالاً على الآفة أو الإصابة بالبلوى. أمّا إذا كان (فَعِيل) الذي في معنى المفعول لا يحمل هذه الوظيفة الدلالية فلا يجمع على (فَعْلى)، فلا يقال في حَمِيد: حَمْدى، ولا في سَعِيد (في لغة من قال: سُعِد): سَعْدى(٣).

ثم حُمل على هذا الجمع ما وافقه أو قاربه من الأوصاف في معنى الابتلاء بالمصيبة والآفة، وذلك على النحو الآتي:

١- (فَعِيل) بمعنى الفاعل:

الأصل فيما كان وصفًا على (فَعِيل) بمعنى الفاعل وكان في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه نحو: مريض ومريضة أن يجمع جمع السلامة، فيقال: مريضون ومريضات. ويكسّر على أبنية ليس منها (فَعْلى). ولكنه لما كان في المعنى مشابهًا (لفَعيل) بمعنى المفعول في الدلالة على الإصابة بالبلوى والمكروه، وكانا في اللفظ أيضًا على صورة واحدة حُمل جمعُه على (فَعْلى) فقيل: مريض ومَرْضى(٤).

(١) شرح المفصل ٥/ ٨١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٤١-١٤٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٧.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٦٠ ب، وشرح المفصل ٥/ ٨١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٤١-١٤٢.

(٤) السابق نفسه.

وهذا الحمل سماعي غير مطرد بدليل أنهم لم يجمعوا سقيمًا وهو (فَعِيل) بمعنى الفاعل، ومعناه الآفة والمكروه؛ لم يجمعوه على: سَقْمى ؛ لأن الغالب في هذا النحو أن يُكسّر على غير (فَعْلى)(١).

٢- (فَعِل) :

الأصل والباب في الوصف على (فَعِل) أنْ يُجمع جمع السلامة أيضًا، نحو: رجلٌ حَذِر ورجالٌ حذِرون، ويُكسّر على أبنية متعددة ليس منها (فَعْلى)(٢). لكنْ سُمع جمعُ ما كان منه بمعنى الآفة والمصيبة على (فَعْلى)، نحو: زَمِن إذا أُصِيبَ بعاهَةٍ(٣) وزَمْنى,ووَجِع وَجْعى، وهَرِم وهَرْمى، وضَمِن إذا ابتُليَ في جسده(٤) وضَمْنى، حملاً على المعنى في قتيل وقتلى، وجريح وجرحى . قال سيبويه(٥): "وقالوا: رجلٌ وَجِعٌ وقوم وجْعى كما قالوا: هَلْكى"، وقال في موضع آخر(٦): "وقالوا: زَمِن وزَمْنى، وهَرِم وهَرْمى، وضَمِن وضَمْنى، كما قالوا: وَجْعى؛ لأنّها بلايا ضُربوا بها فصارت في التكسير لهذا المعنى". وقال أيضًا في الموضوع نفسه(٧): "وقالوا: وَجٍ ووَجْيا(٨) كما قالوا: زَمِن وزَمْنى، فأجْرَوا ذلك على المعنى".

٣- (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء):

هذا الوصف يكسّر على أبنية ليس منها (فَعْلى)، إلا أنّه وَرَد تكسيرُ بعض

(١) الكتاب ٣/٦٤٩، والتكملة ٤٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢/١٤٥ .

(٢) شرح المفصل ٥/٢٦ .

(٣) القاموس المحيط (زمن) .

(٤) القاموس المحيط (ضمن) .

(٥) الكتاب ٣/٦٤٩ .

(٦) السابق ٣/٦٤٩-٦٥٠ .

(٧) السابق ٣/٦٥٠ .

(٨) الوَجَى : أنْ يشتكي الفرس باطن حافره أو البعير باطن خُفّه ، فهو وَجٍ . القاموس المحيط (وجى) .

الألفاظ منه على (فَعْلى)؛ لأنّها في المعنى تدل على معنى الإصابة بالبلية والآفة في العقل ، فحُملت في هذا الجمع على معنى قتيل وقَتْلى وجَريح وجَرْحى، وذلك: أَحْمَق وحَمْقى، وأجْرَب وجَرْبى، وأَنْوَك وهو الأحمق(١) ونَوْكى(٢). قال سيبويه(٣): "وقالوا: مائق(٤) ومَوْقى، وأحْمق وحَمْقى، وأنْوَك ونَوْكى،وذلك لأنّهم جعلوه شيئا قد أُصيبوا به في عقولهم كما أُصيبوا ببعض ما ذكرنا في أبدانهم" .

٤- (فَيْعِل):

الوزن على (فَيْعل) من الأبنية المختصة بالمعتل، والباب والكثير فيه وفي مؤنثه أنْ يُجمع جمع السلامة، نحو هَيِّن وهَيِّنون، وهَيِّنة وهَيِّنات، وعند تكسيره يجمع على أبنية متعددة ليس منها (فَعْلى)(٥)، إلا أنّه جاء جمعُ ميِّت على مَوْتى، وذلك حملاً على المعنى في قتيل وقَتْلى، وجريح وجَرْحى. قال سيبويه(٦): "وقال الخليل: إنّما قالوا: مَرْضى وهَلْكى ومَوْتى وجَرْبى وأشباه ذلك لأن ذلك أمْرٌ يُبتلَون به وأُدخلوا فيه وهم له كارهون وأُصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كَسَّروه على هذا المعنى" .

٥- (فاعِل):

الأصل في الوصف على (فاعِل) أن يُجمع جمعَ السلامة، وجاء تكسيره على أبنية كثيرة، ليس منها (فَعْلى)(٧). وقد جُمعت بعضُ الأوصاف من هذا الوزن على (فَعْلى)، نحو: هالك وهَلْكى، وساقط وسَقْطى، وفاسد وفَسْدى، ومائق

---

(١) القاموس المحيط (نوك)

(٢) الكتاب ٣ / ٦٤٩، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٤٤ .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٤٩ .

(٤) المائق: الحمق في غَباوَة . القاموس المحيط (موق) .

(٥) شرح المفصل ٥ / ٦٦٥ .

(٦) الكتاب ٣ / ٦٤٨ .

(٧) شرح المفصل ٥ / ٥٤ .

ومَوْقى، ورائب وهو من فَتَرَتْ نفسُه مِن شِبَعٍ أونُعاسٍ، أو قام خاثِرَ البدن والنفس، أوسَكِر من نومٍ(١)، وجمعُهُ: رَوْبى, وتفسير ذلك أن هذه الألفاظ حملت في الجمع على معنى جريح وجَرْحى وقتيل وقَتْلى، لمقاربتها لها في معنى الإصابة بالمكروه والآفة(٢). قال ابن يعيش(٣): "وقالوا: هالكٌ وهَلْكى، شبّهوه (بفَعِيل) بمعنى (مفعول) نحو: جرِيح وجَرْحى وقَتِيل وقَتْلى؛ إذ كانت بليّةً ومصيبة" .

وفي رَوْبى يقول بِشر بن أبي خازم(٤):

فأمّا تمِيمٌ تمِيمُ بنُ مُرٍ فأَلفاهُمُ القومُ رَوْبى نِياما

وينبّه هنا أيضا أن هذا الحمل سماعي غير مطرد بدليل أنّهم لم يجمعوا دامِرًا وهو بمعنى الهالك الخاسر وهو (فاعِل) ومعناه الآفة والمكروه؛ لم يجمعوه على: دَمْرى؛ لأنّ الغالب في هذا النحو غير (فَعْلى)(٥).

٦- (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى):

يُكسّر هذا الوصف في القياس على (فِعال)، نحو: عَجْلان وعِجال، وعلى (فُعالى) بفتح الفاء ويجوز ضمها، نحو: عَجْلان وعُجالى. وجاء تكسير ألفاظ منه على (فَعْلى)، نحو: رجلٌ سَكْران ورِجالٌ سَكْرى، وغَرْثان وهو الجائع وغَرْثى وكَسْلان وكَسْلى، ومن الشواهد قراءةُ حمزة والكسائي(٦): ﴿وتَرَى الناسَ سَكْرى وما هم بِسَكْرى وَلَكِنَّ عَذابَ اللهِ شَدِيْدٌ﴾ (الحج: ٢).

وحُمِل تكسيره على (فَعْلى) على المعنى في مرِيْض ومَرْضى وأسير وأَسْرى.

(١) القاموس المحيط (راب).

(٢) الكتاب ٣/٦٤٨-٦٤٩، والتكملة ٤٧٤، وشرح المفصل ٥/٨١.

(٣) شرح المفصل ٥/٥٥.

(٤) البيت له في ديوانه ١٣٥، والكتاب ١/٨٢، وأمالي ابن الشجري ٣/١٣١.

(٥) التكملة ٤٧٤.

(٦) السبعة ٤٣٤، والحجة للفارسي ٥/٢٦٦.

قال سيبويه(١): "وقد قالوا: رجل سَكْران وقوم سَكْرى؛ وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى". وقال في موضع آخر(٢): "وقالوا: كَسْلى فشبّهوه بأسرى".

وهنا أربعة أمور تجدر الإشارة إليها عند الحديث عن هذا الوزن، هي:

١- أجاز الفارسي(٣) أن يكون (سَكْرى) تكسيرَ الوصف: سَكِرٍ؛ لأن(٤) سيبويه حكى(٥): "رجلٌ سَكِرٌ، وقد جمعوا هذا البناء على (فَعْلى) فقالوا: هَرِمٌ وهَرْمى، وزَمِنٌ وزَمْنى، وضَمِنٌ وضَمْنى؛ لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها".

وهو في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلى).

٢- ويُقال مثل ذلك كما يظهر في (كَسْلى) و(غَرْثى)، فيجوز أن يكونا تكسيرَ الوصفين كَسْلان وغَرْثان، كما يجوز أن يكونا تكسيراً للوصفين كَسِل وغَرِث؛ لأنّ سيبويه حكى(٦) أيضًا: "كَسْلان وكَسِل". وفي اللسان(٧): "..... فهو غَرِثٌ وغَرْثان .... والجمع: غَرْثى وغَراثى وغِراث".

وهو في كلا الرأيين أيضًا محمول على المعنى في جمع (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلى).

٣- أجاز الفراء(٨) في توجيه قراءة حمزة والكسائي وجهًا يُخرجُ به (سَكْرى)

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٥٠.

(٣) الحجة ٥/ ٢٦٧.

(٤) السابق.

(٥) الكتاب ٤/ ١٩.

(٦) الكتاب ٤/ ١٩.

(٧) (غرث).

(٨) معاني القرآن ٢/ ٢١٥.

عن كونِها جمعًا، ويجعلها فيه مفرداً مؤنثًا لفَعْلان، فهو سكران وهي سَكْرى، وصِفَةُ المفرد المؤنّث تصلح للجمع؛ لأنّ الجمع يؤنّث. قال الفراء: "ولو قيل: (سَكْرى) على أنّ الجمعَ يقع عليه التأنيث فيكون كالواحدة كان وجهًا، كما قال الله: ﴿ولله الأسْماءُ الحُسْنى﴾ (الأعراف: ١٨)، و﴿القُرُونَ الأولى﴾ (القصص: ٤٣)، والناسُ جماعةٌ، فجائزٌ أن يقع ذلك عليهم، وقد قالت العرب: قد جاءتك الناس".

وبهذا الوجه لا تكون القراءةُ شاهداً على الحَمْل على المعنى في جمع التكسير.

٤- جعل الرضي في شرح الشافية[١] (رَوْبى) المذكورة في الفقرة السابقة على أنّها جمع رائب؛ جعلها من هذا الباب وهو جمع (فَعلان) على (فَعْلى) فقال وهو يعدد الأوزان المحمولة على (فَعيل) في معنى المفعول بمعنى المصاب بالمصيبة: "و(فَعْلان) كرجل سَكْران وقوم سَكْرى، ورجلٌ رَوْبان، وهوالذي أثخنه السفر، وقوم رَوْبى".

والذي نص عليه سيبويه أنّها جمع رائب على وزن (فاعِل)، قال[٢]: "وقالوا: رِجالٌ رَوْبى، جعلوه بمنزلة سَكْرى. والرَوْبى: الذين قد استُثقِلوا نومًا، فشبّهوه بالسكران، وقالوا للذين قد أثْخَنهم السفر والوَجَع رَوْبى أيضًا، والواحد رائب".

وهو أيضًا في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلى).

والحاصل أنّ أصل (فَعْلى) أن يكون جمعًا (لِفَعِيل) في معنى المفعول بمعنى مُصابٌ بمصيبة، ثم حمل عليه ما وافقه في المعنى من الأوزان الستة المذكورة.

قال ابن يعيش[٣]: "والذي يدل أنّ باب مَرْضى وهَلْكى محمولٌ على جَرْحى وعَقْرى قولك: زَمِنون وجَرِبون، ولو كان أصلاً كجَرْحى لم يُجمع جمع السلامة،

(١) ٢/١٤٤.

(٢) الكتاب ٣/٦٤٩، وفي اللسان (روب): (ورَجُلٌ رائب وأرْوَب ورَوْبان، والأنثى: رائبة ..... من قوم رَوْبى).

(٣) شرح المفصل ٥/٨١.

كما أنّ جَرِيحًا وبابَه لا يُجمع جمعَ السلامة؛ لأنّه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث، فيقال: رجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح، فلا يقال: جريحون، كما لا يُقال: جريحات والحمل على المعنى هو الكثير".

٢- الجمع على (فَعالَى) وما حُمل عليه:

من أبنية التكسير (فَعالى)، ويكسّر عليه في الأصل المؤنث المختوم بألفي التأنيث الرابعة الممدودة أوالمقصورة، نحو: امرأةٌ عذراء أو حُبْلى ونساء عَذارى وحَبالى(١).

هذا هو الأصل والقياس في الجمع على (فَعالى)، ثم حُملت بعضُ المفردات على بعضٍ في التكسير على (فَعالى) بصورة متدرّجة، وكان لمراعاة المعنى فيها أثرٌ واضح، وذلك على النحو الآتي:

١- حَمْلُ (فَعْلان) على (فَعْلاء) في الجمع على (فَعالى):

(فَعْلان) صفةٌ مشبهة، وهي وصفٌ لما كان على (فَعِلَ يفْعَلُ) مما يدل في المعنى على الامتلاء، نحو: شَبِعَ يشْبَعُ فهو شَبْعان، أو على حرارة الباطن، نحو: غَضِبَ يَغْضَبُ فهو غَضْبان(٢).

والغالب في (فَعْلان) الوصف الذي مؤنثه (فَعْلى) وفي مؤنثه أن يكسّرا على (فِعال)، نحو: هُوَ جَوْعانُ، وهي جَوْعى، وهُم جِياع، وهُوَ عَطْشانُ، وهي عَطْشى، وهُم عِطاشٌ(٣).

ثم حُمل (فَعْلان) على (فَعْلاء) في الجمع على(فَعالى)؛ وذلك لأنّ الألف والنون في (فَعْلان) أشبهتا ألف التأنيث الممدودة في أنّهما حرفان زائدان معًا، والأول منهما حرف مد، وذلك نحو: سَكْران وسَكارى، وعَطْشان وعَطاشى(٤).

(١) الكتاب ٣/٦٠٩، وشرح الشافية للرضي ٢/١٥٨ .

(٢) شرح الشافية للرضي ١/١٤٤ .

(٣) الكتاب ٣/٦٤٥، وشرح الشافية للرضي ٢/١٢٠، ١٧٣ .

(٤) شرح المفصل ٥/٦٥ .

وجاء ضمُّ فاءِ هذا البناء (فعالى) في تكسيرِ بعض ما كان على (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى) خاصة، ومما سمع: كُسالى وسُكارى في جمع كَسْلان،وسَكْران، والضم في هذين أرجح من الفتح، ومثلهما في ضم الأول دون ترجيحٍ على الفتح: عُجالى وغُيارى(١)، وأُشارى(٢) في جمع عَجْلان وغَيْران من الغَيْرَة وأشْران من الأَشَر وهو البَطِر.

قال الرضي في تعليل الضم(٣): "وإنّما ضُمّ في جمع (فَعْلان) خاصة لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل؛ وذلك لأنّه إنّما كُسِّر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث، فغُيِّر أولُ الجمع غير القياسي عمّا كان ينبغي أن يكون عليه ليُنبّه من أوّل الأمر على أنّه مخالف للقياس".

٢- جمع أَسِير على أُسارى بالضم حملاً على (فَعْلان وفُعالى):

سبق أنّ القياس في أَسِير أن يكسّر على أَسْرى؛ لأنّه (فَعِيل) في معنى المفعول ومعناه دالٌ على الإصابة بالآفة أو المكروه. وسُمع جمعه على أُسارى، ومنه ما جاء في التنزيل على قراءة الجمهور(٤) في قول الله تعالى: ﴿وإِنْ يَأْتوكُم أُسَارَى تُفادُوهُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، وذلك إمّا حملاً على معنى كَسْلان وكُسالى، كما هو توجيه سيبويه(٥) في قوله: "وقالوا: أُسارى، شبّهوه بقولهم: كُسالى"، قال الفارسي(٦) في بيان ذلك: "ووجهُ قولِ من قال: (أُسارى) أنّه شبّهه بكُسالى؛ وذلك أنّ الأسيرَ لمّا كان محبوسًا عن كثير من تصرّفه للأسْر كما أنّ الكسلانَ

(١) الكتاب ٣/٦٤٥، و شرح المفصل ٥/٦٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢/١٧٤ .

(٢) الصحاح (أشر)، والقاموس المحيط (أشر) .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/١٧٤ .

(٤) السبعة ١٦٤، والحجة ٢/١٤٣، وفيهما أن حمزة قرأها: ﴿أَسْرى تَفْدُوهُم﴾.

(٥) الكتاب ٣/٦٥٠ ، وينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٣٥-١٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٤٤ .

(٦) الحجة ٢/١٤٣-١٤٤ .

مُحتَبَسٌ عن ذلك لعادته السيئة شُبِّه به، فقيل في جمعه: أُسارى، كما قيل: كُسالى، وأُجْرِيَ عليه هذا الجمع للحملِ على المعنى".

وإمّا حملاً على معنى حَرَّان ولَهْفان؛ لأنّه لا يخلو من حرارة الجوف، كما هو توجيه الرضيّ(١).

والفرق بين الرأيين دقيق جداً، وبيان ذلك أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ أسيراً في حمله على معنى (كَسْلان) جُمعَ على أُسارى بالضم من المرة الأولى مثل كُسالى، والرضيّ يذهب إلى أنّه في حمله على معنى حَرّان ولَهْفان جُمع على أَسارى بالفتح، ثم ضُم أوّله في المرّة الثانية.

وهو في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع أَسير على أُسارى، وإن كان في رأي الرضيّ ما يعضده من وجهين، أحدهما: أنّ حَمْلَ أسيرٍ على حرّان ولَهْفان أقرب مِن جهة قوة الشبه في المعنى من حَمله على كَسْلان. والآخر: أنّه ثبت في كتب اللغة(٢) أنّ أَسِيراً يجمع على أَسارى وأُسارى، ممّا يُقوِّي أنّ أُسارى بالضم أصله أَسارى بالفتح، وليس بناءً مستقلاً لجمع أسِير.

ومن العلماء(٣) من ذهب إلى أنّ أَسارى وأُسارى جمعُ الجمع، أي أنّهما جمع أَسْرى، البناءِ القياسي لجمع أسِير. وهذا الرأي يُخرج (أسارى) عن موضوع الدراسة.

٣- حَمْلُ (فَعِل) الوصف على (فَعْلان) في الجمع على (فَعالى):

الأصل والباب في هذا الوصف كما سبق أن يُجمعَ جمعَ السلامة، نحو: رجلٌ حَذِر ورجالٌ حذِرون، لكنْ لمّا كان (فَعِلٌ) الصفةُ المشبهةُ وصفًا لِما كان على (فَعِلَ يفْعَلُ) مما يدل في المعنى على الأدواء الباطنة نحو: وَجِعَ يَوْجَعُ فهو وَجِعٌ، أو على

(١) شرح الشافية للرضي ٢/١٤٩.

(٢) تهذيب اللغة ١٣/٦١، والقاموس المحيط (أسر).

(٣) تهذيب اللغة ١٣/٦١، والبحر المحيط ١/٤٤٩.

ما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة ونحوها من الهَيَجانات والخِفّة والامتلاء؛ لمّا كان كذلك أشبه في المعنى الوصفَ (فَعْلان) واتّحد معه في المنشأ، فاشترك الوصفان وتداخلا وتناوبا في مواضع[1]، منها حَمْلُ (فَعِل) على (فَعْلان) في الجمع على (فَعالى)، فقيل في جمع رَجُلٍ وَجِع وبعيرٍحَبِطٍ إذا أُصيب بداءٍ في بطنِه أو وَرَمٍ في ضَرْعه[2]: رِجالٌ وَجاعى وإِبِلٌ حَباطى، حَملاً على نحو: سَكْران وسَكارى وغَرْثان وغَراثى[3]. قال سيبويه[4]: "وقد يُكسِّرون (فَعِلاً) على (فَعالى)؛ لأنّه قد يدخل في باب (فَعْلان) فيُعنى به ما يُعْنى بفَعْلان، وذلك: رجُلٌ عَجِلٌ، ورَجُلٌ سَكِرٌ، وحَذِرٌ وحَذارى، وبَعِيرٌ حَبِطٌ وإِبِلٌ حَباطى". وقال في المسألة نفسها في موضع آخر[5]: "وقالوا: رجلٌ وَجِعٌ وقومٌ وَجْعى كما قالوا: هَلْكى، وقالوا: وَجاعى كما قالوا: حَباطى وحَذارى، وكما قالوا: بَعِيرٌ حَبِجٌ[6] وإِبِلٌ حباجى".

وبسبب كثرة هذا الجمع، أعني تكسيرَ الوصفين (فَعْلان) و(فَعِل) اللذين يدلان على معنى الأدواء والعيوب أوالحرارة الباطنية؛ بسبب كثرة تكسيرهما على (فَعالى) ذهب بعض العلماء[7] إلى أنّ (فَعالى) بناءُ تكسيرٍ قياسي لما به آفة أو بليّة من الوصفين (فَعْلان) و(فَعِل)، مثلُ بناء التكسير (فَعْلى) لما به آفة أو بليّة من الوصف (فَعِيل) في معنى المفعول، لكنّ (فَعالى) في الجمع على هذا المعنى أقلُّ منه في (فَعْلى).

(١) شرح الشافية للرضي ١٤٣ ـ ١٤٧ .

(٢) القاموس المحيط (حبط).

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/١٤٦ .

(٤) الكتاب ٣/٦٤٦ .

(٥) الكتاب ٣/٦٤٩ .

(٦) يقال للبعير: حَبِجٌ إذا انتفخ بطنه من أكل العرفج. القاموس المحيط (حبج).

(٧) شرح السيرافي ٥/٦١ ب، ٦٢ أ، وشرح المفصل ٥/٢٦، وشرح الأشموني ٢/٤٥٢ .

٤- جمع يَتِيم وأَيِّم على يَتامى وأَيامى حملاً على (فَعِل وفَعالى):

تُكسّر الكلمتان يتيم وأَيِّم على أبنية، ليس (فَعالى) في القياس والأصل واحداً منها، لكنّ السماعَ وَرَدَ بجمعهما على يَتامى وأَيامى، ومنه ممّا في التنزيل وهو كثير في اليتامى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿لاتَعْبُدُونَ إلا اللهَ وبالوالِدَيْنِ إحْسانًا وَذِي القُرْبَى وَاليَتامى ...﴾ (البقرة: ٨٣)، وقوله تعالى في الأَيامى: ﴿وَأَنْكِحُوا الأيامَى مِنْكُمْ والصّالِحِينَ مِنْ عِبادِكُمْ وَإِمائِكُمْ﴾ (النور: ٣٢).

ومذهبُ سيبويه ومن تبعه من العلماء(١) أنّ هذا الجمع محمول على المعنى، وذلك بالحمل على معنى (فَعِلٌ) الذي يجمع على (فَعالى) مما يدلّ على الآفات والمصائب؛ لأنّ الأيّم واليتيم لابدّ فيهما من الحزن والوجع؛ فجُمعا على أيامى ويَتامى، قال سيبويه(٢): "قالوا: يَتامى وأَيامى، شبَّهوه بوَجاعى وحَباطى؛ لأنّها مصائب قد ابتُلوا بها فشُبِّهت بالأوجاع". وقال في سياق آخر(٣): "... فأجْرَوا ذلك على المعنى كما قالوا: يتيمٌ ويَتامى، وأَيِّمٌ وأَيامى، فأَجْرَوه مُجْرى وَجاعى".

فيتيم وأيِّم في جمعهما على يتامى وأيامى محمولان في المعنى على (فَعِل) في جمعه على (فَعالى)، المحمولِ في المعنى على (فَعْلان) في جمعه على (فَعالى)، المحمولِ على (فَعلاء) في جمعه عليه.

هذا مذهب سيبويه ومن تبعه، وهو المشهور.

وفي المسألة رأيان آخران ذكرهما الزمخشري(٤)، هما:

١- أجاز أن يكون يَتامى جمعَ الجمع، أي أنّه جمعُ يَتْمى، على (فَعْلى)؛ لأنّ

(١) الكتاب ٣/٦٥٠، والمفصل ٢٣٦، وشرحه لابن يعيش ٥/٨٣، والشافية ٥٠، وشرحها للرضي ٢/١٤٦.

(٢) الكتاب ٣/٦٥٠.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الكشاف ١/٢٤٢، ٣/٧٣.

اليُتْم من قبيل الآفات والأوجاع، ولما فيه من الذل والانكسار، ويَتْمى جمعُ يَتِيم.

وهو في كلا الرأيين محمول على المعنى في جمع يتيم على يتامى مباشرة، أو على يَتْمى ثم يَتامى.

٢- كما أجاز أن يكون أصل يَتامى وأَيامى: يَتائم وأيائم، على وزن (فَعائل) إجراءً ليَتيم وأيِّم مُجرى الأسماء؛ لأنّه قلَّما يجريان على موصوف، ثم قُلِب الجمعان قلبًا مكانيًا فصارا بعد القلب والتخفيف على هذه الصورة، وليسا على (فَعالى).

وأصل هذا الرأي في أيامى خاصّة لابن السكّيت، قال[١]: "والجميع أيامى، والأصل أَيائم فقُلِبت".

وبهذا الرأي يخرج الجمعان عن موضوع الدراسة.

٣- جَمْعُ (فاعِل) على (فُعَلاء):

الأصل في جمع (فاعِل) الوصفِ أن يُجمع جمع السلامة ولا يُكسّر، وكذلك مؤنّثه، نحو: كاتِب وكاتِبون، وكاتبة وكاتِبات.

وقد سُمِع تكسير (فاعل) الوصف على أبنية، منها (فُعَلاء)، وهو سماعي ليس بمطَّرد فلا يُقاس عليه مثل: شاعِر وشُعراء، وعالِم وعُلَماء، وصالِح وصُلَحاء، وعاقِل وعُقَلاء وغيرها[٢]. قال الله جل وعلا: ﴿والشُّعَراءُ يَتَّبِعُهُمُ الغاون﴾ (الشعراء: ٢٢٤)، وقال تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (فاطر: ٢٨).

وفسِّر تكسير (فاعِل) على (فُعَلاء) بالحمل على المعنى في (فَعِيل) الوصف، وهو يُكسّر على (فُعَلاء)، نحو كَرِيمٍ وكُرَماء، وحَكيمٍ وحُكَماء، وظَريف وظُرَفاء. أشار سيبويه إلى هذا الحَمْل على المعنى إشارة سريعة فقال في (فاعل)

(١) إصلاح المنطق ٣٤١، وينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٦٢٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٢، والمقتضب ٢/ ٢٢٠، وشرح المفصل ٥/ ٥٤ ـ ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٧.

الوصف(١): "وقد يُكسّر على (فُعلاء)، شُبِّه (بِفَعِيلٍ) من الصفات"، ثم صرّح المبرد بالجانب المعنوي في هذا التشبيه فقال(٢): "فأمّا قولُهم: شاعر وشُعِراء فإنما جاء على المعنى؛ لأنّه بمنزلة (فَعِيل) الذي هو في معنى الفاعِل، نحو: كرِيم وكُرَماء وظريف وظُرَفاء".

وجهة المعنى الجامعة بينهما هي أنّ تكسير (فَعِيلٍ) على (فُعَلاء) إنّما يُقال لمن استكمل الوصفَ أوقاربَ الاستكمالَ في سياقِ المدحِ أو الذمِّ، أو لَمن صار الوصفُ صناعتَه، نحو: كريم وكُرَماء وبخيل وبُخلاء، فلمّا تساوى (فاعِل) و(فَعِيل) في العِدّة وتقاربا في المعنى حُمِل (فاعِل) على (فَعيل) في الجمع على (فُعَلاء) فقيل في عالم: عُلَماء، وفي جاهِل: جُهَلاء، وفي شاعر: شُعَراء، ونحو ذلك(٣).

٤- جمع (فَعْل) على (فُعَلاء):

الأصل في (فَعْل) الوصف أن يُجمع جمع السلامة، نحو: رجُلٌ صَعْب ورجالٌ صَعْبون. وربّما كُسِّر هذا الوصف لغلبة الاسمية فيه على أبنية، المطّرد منها (فِعال) نحو: صَعْب وصِعاب، وبقيّة أبنية التكسير غير مُطّردة فلا يُقاس عليها، وإنْ كان بعضُها أكثر من بعض(٤).

ومن تلك الأبنية غيرِ المطّردة تكسيرُه على (فُعَلاء)، جاء في كتب اللغة(٥): "رجلٌ سَمْحٌ ورجالٌ سُمَحاء"، ومنه قول طَرَفَة بن العَبْد(٦):

سُمَحاءُ الفَقر أَجوادُ الغنى سادَةُ الشَيب مَخاريقُ المُرُد(٧)

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٢ .

(٢) المقتضب ٢/ ٢٢٠ .

(٣) الخصائص ١/ ٣٨٢، وشرح المفصل ٥/ ٥٤ ـ ٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٧.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٢٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١١٧ .

(٥) العين ٣/ ١٥٥، وعنه في تهذيب اللغة ٤/ ٣٤٥.

(٦) البيت له في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ١٤١ .

(٧) المخاريق: الذين يتخرّقون بالمعروف والسخاء، واحدهم مِخْراق، والمُرْد: جمع أمْرد، ومعنى البيت أنّ=

وفي توجيه تكسيره على هذا البناء رأيان، أحدهما: حملُه على معناه، لأنّ (فَعْلاً) وهو الصفة المشبّهة في معنى اسم الفاعل، فسَمْح بمعنى سامِح، فكُسّر على (فُعَلاء) كما كُسّر عليه عالِمٌ وصالِحٌ فقيل: عُلَماء وصُلَحاء، لشَبَهِهِ في المعنى بالمعنى الذي يدل عليه اسم الفاعل، أو أنّه في معنى (فَعِيل) الذي يكسَّر على (فُعَلاء) مثل: كَرِيم وكُرَماء، فكأنّ سُمَحاء جمعُ سميح(١).

والرأي الآخر: أجازه ابن يعيش(٢) بعدما ذكر الرأي السابق، وهو أن سُمَحاءَ ليس جمعًا لِسَمْحٍ وإنما هو جمعٌ جاء على غير المستعمل، مثل جمعِ ذَكَر على مَذاكِير، ولُمْحة على مَلامِح. قال: "وما أقرَبَه من المذاكير والملامِح، كأنّه جاء على غير المستعمل". وبهذا التوجيه يخرجُ جمعُ سَمْح على سُمَحاء عن موضوع الدراسة.

ج - أثر المعنى في حمل الصفة على الاسم:

جَمْعُ الوصف عُوَّار على عَواوِير:

ما كان من أبنية المبالغة على (فُعّال) فإنّه لا يُكسّر، وإنّما يستغنى بتصحيحه عن تكسيره، نحو: حُسّان وحُسّانون، وكُرّام وكُرّامون، والمؤنث منه (فُعّالة) كذلك، نحو: حُسّانات وكُرّامات؛ وذلك لأن الوصفية فيه قويّة، إذ يُفرَق بينه بين مؤنّثِه بالتاء فكان في حكم الجاري على الفِعْل، ولذا كرِهوا أن يجعلوه وهو بهذه الحال كالاسم حيث وجدوا مندوحة(٣).

وقد خرج عن هذا الأصلِ الوصفُ عُوّار، وهو: الضَّعِيف الجَبان، فسُمع تكسيره

= فقيرَهم سمْحُ الخُلُق، وغنيُّهم جواد، وأشيبُهم سيّد، وأمرَدهم متخرّق بالمعروف سخيّ. من كلام الأصمعي في شرح البيت في الديوان ١٤١.

(١) شرح المفصل ٥/٢٥، وشرح الشافية للرضي ٢/١١٨.

(٢) شرح المفصل ٥/٢٥.

(٣) الكتاب ٣/٦٤١، وشرحه للسيرافي ٥/٥٥ ب، وشرح المفصل ٥/٦٦.

على عَواوير، ومنه قولُ طُفَيلٍ الغَنَوِيّ(١):

بِحَيٍّ إِذا قيلَ اِركَبُوا لَم يَقُل لَهُم عَواويرُ يَخشَونَ الرَدى أَينَ نَركَبُ ؟

وقول النابغة الجعدي رضي الله عنه(٢):

فَلَم نُوَقِّفْ مُشيِلِينَ الرِماحَ وَلَمْ نُوجَدْ عَواويرَ يَومَ الروعِ عُزّالا

كما سُمع تكسيره على عَواوِر، ومنه قول لبيد رضي الله عنه يعاتب عَمَّه(٣):

وفي كُلِّ يومٍ ذي حِفاظٍ بَلَوْتَنِي فقُمتُ مَقامًا لم تَقُمْهُ العَواوِرُ

وتوجيه هذا الخروج عن القياس في جمه عُوّار على عَواوير أو عَواوِر هو إجراؤه مُجرى الأسماء، وذلك لأنّهم لمّا لم يستعملوا مؤنّثه، ولم يقولوا للمرأة: عُوّارة؛ لأنّ الشجاعة والجُبْن في الأغلب مما يُوصف به الرجالُ لحضورهم الحربَ وكثرةِ لقائهم الأعداءَ؛ شبّهوه بالاسم الذي لا يُفرّق بينه وبين مؤنّثه بالتاء، والأسماء هي الأصل في التكسير فجَمعوه جَمْعَه، وجعلوه مثل كُلاّب وكلالِيب، ونُقّاز وهو العُصفور سُمِّي نُقّازًا لأنّه ينقُز، وجمعُه نَقاقيز(٤).

المبحث الثاني: الحَمْل على المعنى في التذكير أو التأنيث

جاء تكسير بعض المفردات المذكّرة أو المؤنّثة خارجًا عن القياس، وقد اجتهد بعض العلماء المعنيّين بتوجيه ما خرج عن القياس في الجموع فعلّلوا شيئًا من ذلك الخروجِ بحَمْل المفردِ المذكّرِ على التأنيث أو بحَملِ المؤنّثِ على التذكير مراعاةً للمعنى فيهما، ثمّ تكسيرِ ذلك المفردِ باستصحاب المعنى، وذلك على التفصيل الآتي:

---

(١) البيت له في ديوانه ٥٧، ومختارات من الشعر الجاهلي ٧٦.

(٢) البيت في شعره ١٠٧.

(٣) البيت له في ديوانه ٢١٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٤١، وشرحه للسيرافي ٥/ ٥٥ ب ـ ٥٦ أ، وشرح المفصل ٥/ ٦٧، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٨.

أ- أثر المعنى في حَمْل المؤنّث على المذكّر:

حُمِلَت بعض المفردات المؤنّثة على التذكير اعتماداً على المعنى فيها، فجاء تكسيرها وهي مؤنّثة محمولاً على معنى التذكير، مخالفًا للقياس الذي عليه نظيرها من المفردات المؤنّثة، ومن أمثلة ذلك:

١- جمعُ (فَعُول) الوصف المؤنث على (فَعائل):

يُكسّرُ الوصف من (فَعُول) على (فُعُل) سواءٌ أكان لمذكّر أم لمؤنّث، نحو: رَجلٌ صَبُور ورِجالٌ صُبُر، وامرأة عَجُوز ونساءٌ عُجُز. هذا هو الأصل في الباب.

وإذا كان (فَعُول) هذا للمؤنّث خاصّة فإنّه يُكسّر مع (فُعُل) على (فَعائل)، نحو: عَجُوز وعجائز، وجَدُود وهي الناقة التي قَلَّ لَبَنُها(١) وجَدائد، وصَعُود وهي الناقة التي عَطَفَت على وَلِد غيرِها(٢) وصَعائد(٣).

وقد أشار العلماء إلى أنّ جمعَه مؤنّثًا على (فَعائل) رُوعي فيه معنى التأنيث وإن كان في اللفظ مُذكّرًا؛ لأنّ علامةَ التأنيثِ فيه مُقَدّرة، فكأنّه جمعُ (فَعُولةٍ)، وهو مُشبّه بما كان على (فَعِيلَة) اسمًا أو وصفًا؛ لأنه مؤنَثٌ مثلُه، و(فَعِيلة) يُجمع على (فَعائل) قياسًا فَصْلاً بين المذكَر والمؤنّث، نحو: سفينة وسفائن، وصَبِيحَة وصَبائِح، كما شبّهوه بالاسم المؤنّث (فَعُول) الذي يُجمع قياسًا على (فعائل) أيضًا، نحو: قَدُوم وقَدائم(٤). قال سيبويه(٥) في (فَعُول) الوصف: "وأمّا ما كان منه وصْفًا للمؤنّث فإنّهم يجمعونه على (فَعائل)، كما جمعوا عليه (فَعِيلة)؛ لأنّه مؤنّث، وذلك: عَجُوزٌ وعَجائز".

---

(١) القاموس المحيط (جدد).

(٢) القاموس المحيط (صعد).

(٣) الكتاب ٣/٦٣٧، وشرحه للسيرافي ٥/٥٢أ.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥/٥٢أ، وشرح المفصل ٥/٤٤، ٤٨، ٥١، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٩.

(٥) الكتاب ٣/٦٣٧.

٢- جمع خَلِيفَة على خُلَفاء:

القياس في الوصف المؤنث الذي على (فَعِيْلَة) أن يكسّر على بناءين، أحدهما: (فِعال) ويشترك فيه معه مُذَكَره (فَعِيْل)، نحو: صِباح وظِراف في جمع صَبِيْح وصَبِيحة وظَرِيف وظَرِيفة، والآخر: (فَعائل) وهو خاص بالمؤنّث، نحو: صَغِيرَة وصَغائر للذُّنُوب.

أمّا تكسيره على (فُعَلاء) فخارج عن القياس، ولم يُسمع في التكسير عليه فقط سوى كلمتين، هما: امرأة فقيرة سفيهة ونِساءٌ فُقَراء سُفَهاء، ولم يُسمَعْ فِقار وسِفاه، ولا فَقائر وسَفائه[١].

أمّا خَلِيفة فجُمِعت على خَلائف، وهو الأصل، وهو الأكثر في التنزيل، ومنه قول الحق تقدست أسماؤه: ﴿وَهُوَ الذي جعَلَكُم خَلائِفَ في الأَرْضِ﴾ (الأنعام: ١٦٥)، ومن الشعر قولُ الفرزدق في رثاء محمَدِ بن الحجّاجِ بنِ يوسفَ الثَّقَفيّ وعَمِّه محمّدِ بنِ يوسفَ الثّقَفيّ[٢]:

ما سَدَّ حَيٌّ ولا مِيْتٌ مَسَدَّهما ... إلا الخَلائفُ من بعْدِ النَّبِيِّيْنِ

كما جُمِعت خليفة على خُلَفاء، وهو الأقل في التنزيل، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (الأعراف: ٦٩)، ومن الشعر قول الفرزدق أيضًا في مدح سليمان بن عبدالملك[٣]:

خُلَفاءَ قدْ تَرَكُوا فرائضَهُمْ ... فِينا وسُنَّةَ طَيِّبِي الذِّكْرِ

وقول مسكين الدارمي[٤]:

بَنِي خُلَفاءِ اللَهِ مهلاً فإنَّما ... يُبَوِّؤُها الرحمنُ حَيْثُ يُرِيدُ

(١) الكتاب ٣/٦٣٦، وشرح المفصل ٥/٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) البيت له في الكامل للمبرد ٢/٦٣٣، والتعازي والمراثي له ٢٠٣، وهو فيهما ثاني بيتين له في رثائهما، ولم أجدهما في ديوانه، والبيت له أيضًا في شرح المفصل ٥/١٤، وتخليص الشواهد ٧٥، والخزانة ٨/٦٠.

(٣) البيت له في ديوانه ٢٣٤.

(٤) البيت له في ديوانه ٣٩.

وهذا الجمع على (فُعَلاء) خارج عن القياس، ومُوَجّه عند سيبويه وغيره(١) بالحَمْل على المعنى في تذكير خَليفة، فكأنّه عندهم جمعٌ لخَليف ، و(فَعِيل) الوصف يُجمع على (فُعَلاء) قياسًا، والمعتمد عليه هنا في حَمْل خليفة بالتاء على خليف هو المعنى؛ وذلك لأنّ الخليفَة وهو الحاكم والأمير لا يكون إلا مذكّرًا، فحُمل خليفة المؤنث لفظًا على المعنى وهو التذكير. قال سيبويه(٢): "وقالوا: خَلِيفَةٌ وخَلائف فجاؤوا بها على الأصل، وقالوا: خُلَفاء؛ من أجل أنه لا يقعُ إلا على مذكّر، فحَمَلوه على المعنى، وصاروا كأنّهم جمعوا (خَلِيفٌ)".

ونقل ابنُ سيده(٣) قولَ أبي حاتمٍ في أنَ خُلَفاء تكسيرُ خَلِيف على القياس، ثم ذكر رأي سيبويه السابق، وختم النقل بقوله: "والصحيحُ عندي قولُ أبي حاتم؛ لأن خَلِيفَةً وخلَيفًا لغتان فصيحتان" واستشهد بقول أوس بن حجر في رثاء عَمرو بن مسعود الأسَدِيّ(٤):

إنّ منَ القومِ موجوداً خَلِيفَتُهُ وما خَلِيفُ أبي وهْبٍ بموجودِ

وإلى هذا الرأي ذهب الفارسيُّ(٥) وابن الحاجب(٦) أيْضًا.

وهذا الرأي على فرض الأخذِ به يُخرج الجمعَ على خُلَفاء عن موضوع الدراسة، غيرَ أنّ البغدادي(٧) نقل التشكيكَ في ثبوت خليفٍ بمعنى خَلِيفة في غير هذا

(١) الكتاب ٣/٦٣٦، وشرحه للسيرافي ٥/٥١ب، وشرح المفصل ٥/٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/١٥٠، وشرح شواهدها ١٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٦٣٦ .

(٣) المخصص ٣/١٣٤، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/٥١ ب، وشرح المفصل ٥/٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/١٥٠، وشرح شواهدها ١٣٩ .

(٤) البيت له في ديوانه ٢٥، والتكملة ٤٦٨، والمخصص ٣/١٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٤١، وشرح شواهد الشافية ١٣٩ .

(٥) التكملة ٤٦٨ .

(٦) الشافية ٥٠ .

(٧) شرح شواهد الشافية ١٣٩ .

البيت، ونَقَلَ توجيهَ (خليف) في هذا البيت باحتمال كونها مما رُخِّم في غير النداء ضرورة .

وبهذا يتقوَى رأي سيبويه في أنّ خُلَفاء جمع خَلِيفة بمعنى خَلِيف .

ب- أثر المعنى في حَمْل المذكّر على المؤنّث :

حُمِلَت بعض المفردات المذكّرة على التأنيث اعتماداً على المعنى فيها، فجاء تكسيرها وهي مذكّرة محمولاً على معنى التأنيث، مخالفًا للقياس الذي عليه نظيرها من المفردات المذكّرة، ومن أمثلة ذلك :

١- جمع فارس على فوارس:

البابُ في جمع (فاعِل) إذا كان صفةً لمذكرِ عاقل أن يُجمعَ جمعَ السلامة، ومؤنّثُه كذلك، نحو: رجلٌ كاتِب ورِجالٌ كاتِبون، وامرأةٌ كاتِبَة ونساءٌ كاتِبات.

وقد يُكَسّر الوصفان (فاعِل وفاعِلة) بحكم غَلَبَةِ الاسميّة فيهما، فيُكسّر (فاعِل) المذكّر للعاقل على أبنيةٍ ليس منها (فَواعِل)، فرْقًا بينه وبين المؤنث، ويكسّر (فاعلة) على بناءين، أحدهما (فَواعِل)، نحو: نساءٌ كواتِب، ومثله في التكسير على (فَواعِل): (فاعِل) المؤنّث، نحو: امرأة حائض ونساءٌ حوائض، و(فاعِل) المذكر لغير عاقل، نحو: جَبَلٌ شاهِقٌ وجِبالٌ شَواهِق(١).

وقد خَرَج عن هذا الأصلِ بعضُ ما جاء على (فاعِل) وصفًا لمذكّرٍ عاقلٍ فكُسّر على (فَواعِل)، ومن ذلك: فارسٌ وفَوارِس، ومن المسموع فيه قول أبي الغُولِ الطُّهَوِيّ(٢):

فَدَتْ نَفْسي وما مَلَكَت يَميني ... فَوارِسَ صَدَّقُوا فِيْهِم ظُنُوني

فَوارِسَ لا يَمَلُّونَ المنايا ... إذا دارَتْ رَحى الحَرْبِ الزَّبُون

(١) الكتاب ٣ / ٦٣١ ـ ٦٣٣، والتكملة ٤٦٣-٤٦٥ .

(٢) البيتان له في الحماسة لأبي تمام ١ / ٦١، والأمالي للقالي ١ / ٢٦٠ .

وقد حَمَل سيبويه وغيره(١) جمع فارس على فوارس على المعنى، وذلك لأنّ منعَ تكسيرِ (فاعِل) على (فواعِل) هنا هو للفصل بين المذكّر والمؤنّث، فكرهوا التباسَ البناءين، إذ لو قيل: كواتب، لم يُعلَم أجمعُ كاتبٍ هو أم جمعُ كاتِبة. أمّا فارِس فجاء على فوارس"(٢)؛ لأن هذا اللفظ لا يقعُ في كلامهم إلا للرِّجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لَهُم، فلمّا لم يخافوا الالتباسَ قالوا: فواعِل"؛ لأنه لمّا لم يُشاركه المؤنث صار كالاسم فأُجْرِي مُجْراه، والأسماء على (فاعل) تُجْمَعُ على (فَواعل)، نحو: حارث اسْمًا وحَوارث.

ويحسُن هنا التنبيهُ إلى أنّ بعض العلماء(٣) نَسَبَ للمبرّد مُخالفةَ سيبويه في هذه المسألة فنقلوا عنه أنّه يرى أنّ ما كان وصفًا غالبًا لمذكّرٍ عاقلٍ على (فاعل) يُكسّر على (فواعل) قياسًا، مثل: فارِس وفوارِس، وأنه في الشعر سائغ حَسَن.

والصواب الذي عليه المحققون أنّ ما قاله المبرّد في كتابيه(٤) موافقٌ لرأي سيبويه في أنَّه خارج عن القياس، وأنّه محمول على المعنى(٥).

٢- جمع مَكان على أمْكُن:

ما كان من الأسماء المذكّرة على وزن (فَعال) فإنّه يكسّر في القِلّة على (أفْعِلَة)، نحو: زَمان وأزْمِنَة، ومَكان وأمْكِنة، ومنه قول لبيد رضي الله عنه(٦):

تَرّاكُ أمكِنَةٍ إذا لَم أَرْضَها أَو يَعتَلِق بَعضَ النُفوسِ حِمامُها

(١) الكتاب ٣/٦١٥، وينظر: شرحه للسيرافي ٥/٣٧ ب، وشرح المفصل ٥/٥٦، وشرح الشافية للجاربردي ١٤٣.

(٢) نص كلام سيبويه في الكتاب ٣/٦١٥.

(٣) منهم: السيرافي في شرح الكتاب ٥/٣٧ ب، والمرزوقي في شرح الحماسة ١/٤٠، والرضي في شرح الشافية ٢/١٥٣.

(٤) المقتضب ١/١٢٠ ـ ١٢١، ٢/٢١٨ ـ ٢١٩، والكامل ٢/٥٧٤، ٣/١٣٣٠.

(٥) شرح شواهد الشافية ١٤٢ ـ ١٤٣، وحاشية المقتضب ١/١٢١.

(٦) البيت له في ديوانه ٣١٣.

ويُكَسّر في الكثرة على (فُعُل)، نحو: قَذال وقُذُل، ولا يُكَسّر في القليل ولا الكثير على (أفْعُل) إلا ما شذّ(١).

وقد نقل سيبويه(٢) عن بعض العرب قولَهم: أمْكُن . والقياس: أمْكنَة . وهذا الجمعُ محمول على أوجُه:

الأول: ما له صلة بموضوع الدراسة، وهو أن كلمة مَكان وإن كانت مذكّرة إلا أنها محمولة في المعنى على كلمة أرْض، والأرْضُ مؤنثة، فعومِل مَكان وهو (فَعال) مذكّرا معاملة (فَعال) المؤنث الذي يُكسّر في القياس على (أفْعُل)، نحو: عَناق وأعْنُق(٣).

الثاني: ما ذهب إليه سيبويه وغيره(٤) أنّه جمعُ مَكْن بحذف الألف الزائدة من مَكان، وهو ما يُسمّى جمع الترخيم(٥). ومَكْن على (فَعْل) يكسّر في القلة على (أفْعُل) قياسًا.

الثالث: أنّ أمكُنًا جمعُ مَكانَة وليس جمع مَكان، قاله صدر الأفاضل(٦). وعنده يخرج أمْكُن من الشذوذ. ولكنّ هذا الرأي مُعارض بقول ابن سيده(٧): "والمَكانَة: المنزِلة عند المَلِك، والجمْعُ مكانات، ولا يُجْمعُ جمعَ التكسير".

---

(١) شرح المفصل ٥/٤٠، وشرح الشافية للرضي ٢/١٢٥.

(٢) الكتاب ٣/٦١٧.

(٣) شرح المفصل ٥/٤٣ .

(٤) الكتاب ٣/٦١٧، وشرحه للسيرافي ٥/٣٩ ب، والتعليقة عليه للفارسي ٤/٩٨، والتخمير ٢/٣٥٨، وشرح المفصّل ٥/٧٤ .

(٥) للباحث دراسة مختصرة في هذا الموضوع، لعلها تُرى منشورةً قريبًا .

(٦) التخمير ٢/٣٥٨.

(٧) المحكم ٧/٥٥ .

المبحث الثالث : الحمل على المعنى النقيض في أبنية التكسير

إذا كان للتقارب والتشابه المعنوي أثرٌ في حَمل بعض أبنية التكسير على بعض كما هو ظاهر في المبحثين السابقين، فإنّ للتناقض والتضادّ المعنوي أثر أيضًا في حمل بعض الأبنية على بعض.

وقد التَفتَ إلى ذلك العلماءُ قديمًا؛ إذ ذكروا أنّ "(١) العرب قدْ تُجري الشيءَ مُجرى نقيضه؛ كما تُجريه مُجرى نظيره".

ومِن صورِ الحَمل على المعنى المضادّ في أبنية التكسير ما يأتي:

١- جمعُ كَيّس على كَيْسى حملاً على أحْمَق وحَمْقى:

سبق في الحديث عن (أثر المعنى في حمل الصفة على الصفة) من المبحث الأول تفصيل القول في جمع (أفْعل) على (فَعْلى)، مثل: أَحْمَق وحَمْقى، وأجْرَب وجَرْبى، وأَنْوَك وهو الأحمق(٢) ونَوْكى، وأنّه محمولٌ على المعنى في قَتِيل وقَتْلى وجَرِيحٍ وجَرْحى؛ وذلك لأنّهم جعلوه كما قال سيبويه(٣) شيئا قد أُصيبوا به في عقولهم كما أُصيبوا بقتيلٍ وقتْلى وجَرِيحٍ وجَرْحى في أبدانهم.

وهنا يُشار إلى أنّ كلمة كَيِّسٍ وهي على وزن (فَيْعِل) كُسّرت على غير القياس على كَيْسى، ومنه قولُ عَقِيل بن عُلَّفة المُرِّي(٤):

فكن أكْيَس الكَيْسى إذا كنتَ فيهِمُ وإنْ كنت في الحَمْقى فكُنْ أنْتَ اَحْمَقا

مع أنّ الكلمة لا تدلّ على معنى الإصابة بالبلوى والآفة، بلْ على ضدّ ذلك وهو

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٨٩ ، وانظر: الخزانة ١٠/ ١٣٢ .

(٢) القاموس المحيط (نوك)

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٩ .

(٤) البيت له في حماسة أبي تمام ١/ ٥٧٣، وشرحها للمرزوقي ٢/ ١١٤٥، ومعجم الشعراء للمرزباني ١٤٦، والحماسة البصرية ٢/ ,٥٢ ونسبه ثعلب في مجالسه ٤٣٤ إلى ماجد الأسدي. والبيت بلا نسبة لقائل في البيان والتبيين ١/ ٢٤٥، ٤/ ٢١، ودقائق التصريف ٩٤، واللسان (كيس). وأورده ابن منظور في اللسان (نوك) برواية : (فكن أنْوَكَ النَوْكى إذا ما لقيتَهُم) ولا يستقيم معناه مع الشطر الثاني.

الفِطنة والتوقّد، ووُجِّه ذلك بالحمل على المعنى المضاد لأَحْمَق الذي يجمع على حَمْقى، من إجراء النقيض مُجْرى نقيضه في المعنى(١).

٢- جمع جاهِل وفاحِش على جُهَلاء وفُحشاء حملاً على عالِم وعُلَماء وحَلِيم وحُلَماء:

الأصل في جمع (فاعِل) الوصفِ كما مرّ في الحديث عن (أثر المعنى في حمل الصفة على الصفة) من المبحث الأول أنْ يُجمع جمع السلامة ولا يُكسّر. وقد سُمِع تكسير (فاعل) الوصف على أبنية، منها (فُعَلاء)، مثل: شاعِر وشُعراء، وعالِم وعُلَماء؛ وذلك حملاً على المعنى في (فَعِيل) الوصف، وهو يُكسّر على (فُعَلاء)، نحو كَرِيمٍ وكُرَماء، وحَليمٍ وحُلَماء.

وقد وَرَد تكسير جاهِل على جُهَلاء؛ ووُجِّه ذلك بالحَمْل على المعنى المضادّ لعالِم وعُلَماء وحَلِيم وحُلَماء، وكذلك جاء عن العرب فاحِش وفُحَشاء؛ لمّا كان الفُحش ضربًا من ضروب الجهل ونقيضًا للحلم، من إجراء النقيض مُجْرى نقيضه في المعنى(٢).

٣- جمع أعْجَف على عِجاف حملاً على سَمِين وسِمان:

الأصل في الوصف الذي على (أفْعَل) أن يكسّر على أبنية ليس منها (فِعال)، وقد جاء تكسير أعْجَف عل عِجاف، ووُجّه هذا الخروج عن القياس بالحمل على المعنى المضادّ، وذلك أنّ العرب بنتْه على ضدّه وهو السَّمِين الذي يُكسّر قياسًا على سِمان(٣).

وفي عِجافٍ رأي آخر غير هذا الذي ذُكر، وهو أنّ عِجافًا تكسيرُ المؤنّث عَجْفاء، وهو تكسيرٌ خارج عن الأصل أيضًا، لكنّه جاء على هذا البناء من أجل المزاوجة مع (سِمان)(٤) في قول الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ يأكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ﴾ (يوسف: ٤٣).

(١) انظر: دقائق التصريف ٩٤، وشرح الشافية للرضي ٢/١٤٥، واللسان (كيس).

(٢) انظر: الخصائص ١/٣٨٢.

(٣) انظر: دقائق التصريف ٨٨، ٩٣.

(٤) اللسان (عجف).

والذي يظهر أنّ حمله على ضدّه في المعنى وهو سَمين وسِمان أولى من حمله على الإتباع والمزاوجة مع ما في الآية، ويؤيد ذلك أنّ عجافًا جاءت وصفًا للمذكّرين، وليس معها كلمة (سِمان)، وذلك في قول الشاعر(١):

عمرُو العُلا هَشَمَ الثريدَ لِقومِهِ ورِجالُ مكَّةَ مسنِتُونَ عِجافُ

المبحث الرابع: التعدّد في تكسير المفرد للتفريق بين المعاني المشتركة فيه

من تأثيرات المعنى في تعدّد أبنية التكسير، تعدّد المعاني في بناء المفرد نفسه، وهو ما يُسمّى المشترك اللفظي؛ فتتعدّد الأبنية في تكسير المفرد الواحد للتفريق بين المعاني المتعدّدة التي يدل عليها؛ وذلك لأن جمع التكسير كما ذكر المبرّد(٢) كالواحد يأتي على أبنية شتّى بحسب المعنى، كما يأتي الواحد على أبنية شتّى لاختلاف معانيه.

وقد أشارت بعض كتب اللغة إلى أنّه قد يفرّق بين المعاني المختلفة المشتركة في لفظ واحد من خلال تكسيره، قال ابن السكّيت(٣): "ويُجْمع ربيع الكَلأ أرْبِعَة، ويُجمَعُ ربيعُ الجَدْوَلِ أربعاء. ويُجمَع خالُ الرجلِ أخوالاً، والخالُ الذي في الجَسَد خِيْلانًا".

وفي هذا المبحث بعض الأمثلة والنماذج لهذا التفريق بين تلك المعاني المختلفة في المفرد من خلال التكسير، وليس المراد هنا حصر جميع تلك الألفاظ وبيان أبنية تكسيرها؛ لأن الغايةَ المقصودةَ إظهارُ أنّ للمعنى أثرًا في تكسير المفرد على أكثرَ من بناء، وهذا يتم من خلال الأمثلة الآتية:

١- أسِير وأسْرى وأسارى:

تعدّدت الآراء في جمع أسير على أسْرى وأسارى، وقد سبق بيان شيء من ذلك

(١) البيت منسوب لعبدالله بن الزبعرى أو لمطرود بن كعب الخزاعي، انظر: شعر عبدالله بن الزبعرى ٥٢ - ٥٣، وفي هامشيهما مزيدُ تفصيل في تخريج البيت.

(٢) الكامل للمبرد ٢/٦٣٣.

(٣) إصلاح المنطق ٣٦٤.

عند الحديث عن الجمع على (فَعالى) وما حُمل عليه .

ومن الآراء في تعدّد تكسير أسير التفريقُ بين المعنيين المشترَكَينِ فيه،وهو قول أبي عمرو بن العلاء؛ إذ ذهب إلى أنّ "الأسْرى مَنْ في اليد ، والأسارى مَنْ في الوثاق"(١) .

٢- بَطْن وبُطُون وبُطْنان :

الأصْل في بَطْن أن يكسّر في الكثرة على بُطُون، وسُمِع تكسيره على بُطْنان، وحُمِل بُطْنان على أنّه جمعٌ لبَطْنٍ وهو المطْمَئنّ من الأرض؛ للتفريق بينه وبين البَطْن من الإنسان(٢) .

٣- ثَوْر وثِوَرَة وثِيَرَة :

القياس في ثَوْر أن يُكسّر على (فِعَلَة) وأن تَسْلَم فيه الواو كما سلِمَت في المفرد فلا تقلب ياءً وإنّما تبقى فتصير: ثِوَرَة، ومثلُه: زَوْج وزِوَجَة . وقد جُمِع على ثِيَرَة بالإعلال(٣)، ومنه قول الأعشى(٤):

فَظَلَّ يَأكُلُ مِنها وَهيَ راتِعَةٌ حَدَّ النَهارِ تُراعي ثِيْرَةً رُتُعا

وفي توجيه جمع ثَوْر على ثِيَرَة آراء مختلفة ، منها التفريق بين معنيين مشتركين في ثور، وهو قولُ المبرّد وذلك أنّهم "إنّما قالوا: ثِيَرَة ليُفرّقوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقِط، وقال أيضًا: بنوه على (فِعْلَة) ثمَّ حرّكوه فصار ثِيَرَة"(٥) .

ومن الآراء أنّه مقصور من ثِيارَة(٦)، أي مخفّفٌ بحذف حرف المد منه، وهو الأصوب . والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ١ /٤٤٩ .

(٢) اللسان (بطن)، وشرح الشافية للجاربردي ١٢٧ .

(٣) الكتاب ٣ /٥٨٨، والمنصف ١ /٣٤٥ ـ ٣٤٦، والخصائص١ /١١٢، واللسان (ثور) .

(٤) البيت له في ديوانه ١٣٢ .

(٥) المنصف ١ /٣٤٦، والخصائص ١ /١١٢ .

(٦) قصر الجمع المكسّر، دراسة للباحث نشرت في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦هـ .

٤- ذَكَر وذُكُور ومَذاكِير وذِكارَة:

يُكَسّر الذَّكَرُ في الكثير على ذُكُورٍ وذِكارٍ قياسًا، وسُمع تكسيره على غير القياس على مذاكير وعلى ذِكارَة.

أمّا تكسيره على مذاكير فذهب بعض العلماء إلى أنّه للتفريق بين الذَكَرِ الفَحَل الذي هو خلافُ الأنثى وجمعه ذُكُور، والذَكَرِ العضو في الإنسان وغيره وجمعُه مذاكير(١).

وذهب سيبويه وغيره(٢) إلى أنّ مذاكير ليست تكسيرَ ذَكَر، وإنّما تكسير مِذْكار، ومِذْكار في معنى ذَكَر لكنّه لم يُستعمل.

وأما تكسيره على ذِكارَة فجاء في اللسان(٣): "ذِكارة الطيب: ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعُود، وهي جمعُ ذَكَر". فالطّيبُ الخاص بالرجال يُكسّر على ذِكارة الطيب لتمييزه بهذا البناء من بقية الأبنية في تكسير ذَكَر.

٥- رَجُل ورِجال ورَجْلَة:

الرَجُل لها معنيان: الرجل خلافُ المرأة وهو اسمٌ يُكسّر على رِجال، وإنْ كان القياس فيه أن يُكسّر على أرجال. والرَجُل الوصفُ بمعنى الراجِل، وهو خلافُ الفارس، او بمعنى الشدةِ والكمالِ، ومنه قولهم: مررت برجُلٍ رَجُلٍ أبوه، بجرّ (رَجُلٍ) الثانية، ويُكسّر سماعًا على أبنية منها رَجْلَة للتفريق بين المعنيين في المفرد(٤).

وذهب سيبويه وغيرُه(٥) إلى أن رَجْلة اسمٌ للجمع، استغني به عن جمع رَجُل في القلة على أرْجال، فرَجْلةٌ للقِلّة، ورِجالٌ للكثرة.

(١) دقائق التصريف ٤٠٢، وينظر: تهذيب اللغة ١٠/١٦٤، والمحكم ٦/٤٩١.

(٢) الكتاب ٣/٢٥٦، ٣٦٣، وشرحه للسيرافي ٥/٥١ ب، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٨.

(٣) (ذكر).

(٤) اللسان (رجل)، وشرح الشافية للجاربردي ١٣٠.

(٥) الكتاب ٣/٥٧٤، وشرح المفصل ٥/١٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٨.

٦– رَهْن ورِهان ورُهُن:

رَهْن جُمِع على بناءين من أبنية التكسير هما: رِهان ورُهُن، وكلاهما من أبنية التكثير(١).

فأمّا رِهان فهو القياس في جمع رَهْن، وأما رُهُنٌ فعلى غير القياس، وفي توجيه خروجه عن القياس أكثر من رأي، يتّصِل بموضوع الدراسة منها رأي أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، وهو التفريق في التكسير بين معنيين، ذلك أنّ الرُهُن جمعُ رَهْن، وهو ما وُضِع عند الإنسان مما يَنُوب مَناب ما أُخِذ منه، والرِهان من المراهنة وهو المسابقة على الخيل وغيرها(٢) ولذلك قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير(٣): ﴿ فرَهْن مَقْبُوضَة ﴾ (البقرة: ٢٨٣) بضم الهاء أو إسكانها.

وفي المسألة رأيان آخران لهما من النظر والتأمّل نصيب، أحدهما: أنّ رِهانًا جمعُ رُهُنٍ، ورُهُنٌ جمع رَهْن، فرِهانٌ جمع الجمع. والآخر: أنّ رِهانًا على القياس، وأنّ رُهُنًا مقصور من رُهُونٍ، بحذف حرف المد تخفيفًا، ورُهُونٌ قياسٌ أيضًا في تكسير رَهْن(٤)، وإلى هذا أميلُ. والله أعلم.

٧– صغيرَة وصِغار وصَغائر، وكبيرة وكِبار وكَبائر:

الصغيرة والكبيرة وَصْفان يوصف بهما المؤنث من الإنسان وغيره، نحو: فتاة صغيرة، وامرأة كبيرة. كما تُوصَف به المعاصي والذنوب، فيقال: معصيةٌ صغيرة وأخرى كبيرة.

وما كان من الأوصاف المؤنثة على هذا الوزن (فَعِيلَة) فإنّه يكسّر في الأصل

(١) الحجة للفارسي ٢/٤٤٧ .

(٢) المقتضب ٢/٢٠٢، وعلل القراءات ١/١٠١، وتهذيب اللغة ٦/٢٧٥ .

(٣) السبعة ١٩٤، والكشف ١/٣٢٢.

(٤) تمّ بيان ذلك مفصّلاً في (قصر الجمع المكسّر)، دراسة للباحث نشرت في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦هـ .

على ثلاثة أبنية، هي: (فِعال وفَعائل وفُعَلاء)، غير أنّه يُستغنى في تكسير بعض المفردات ببناءٍ عن بناء، ومن ذلك: صغيرة وكبيرة، فيُستغنى بصِغار وكِبار في جمع صغيرة وكبيرة وَصْفَينِ للشيء غيرِ الذنوب عن تكسيرهما على صغائر وكبائر، فيقال: فتياتٌ صِغارٌ، ونساءٌ كِبارٌ؛ وذلك للتفريق في التكسير بينهما وبين الصغيرة والكبيرة للذنوب، اللذين يُكسّران على صغائر وكبائر، كالذنوب الصغائر والكبائر(١).

المبحث الخامس: القياس في الحمل على المعنى

ما جاء من أبنية التكسير محمولاً على المعنى ممّا سبق بيانُه نوعان: قياسيّ وهو الأقل، وغيرُ قياسيّ وهو الأكثر، وذلك بحسب التفصيل الآتي:

النوع الأول: القياسيّ في الحَمْل على المعنى:

غَلَب تأثيرُ الجانب المعنوي على بعض أبنية التكسير، فكَثُرت المفرداتُ ذواتُ المعاني المتقاربة التي تكسّر على تلك الأبنية، ممّا دعا العلماء إلى القول باطّراد ذلك البناءِ التكسيريّ في كل مفردٍ يَحْمِل تلك الوظيفةَ المعنوية، وإن لمْ يُسْمع تكسيرُه. والأبنية من هذا النوع هي:

١- (فِعْلان) في تكسير الاسم الثلاثي على (فُعَل):

اختُصّ الاسم الثلاثي (فُعَل) من بين الأسماء الثلاثية بتكسيره على (فِعْلان) في القلة والكثرة، نحو: صُرَد وهو طائرٌ ضخْمُ الرأس يصطاد العصافير(٢) وصِرْدان، ونُغَر وهو البُلْبُل أو فرخُ العصافير ونِغْران، وجُعَل وجِعْلان، وخُزَز وهو ذكر الأرانب(٣) وخِزّان. وبالاعتماد على التفسير المعنويّ لهذا الاختصاص، وهو أحد الرأيين المذكورين سابقًا، وهو أنّ (فُعَلاً) لمّا اختص بنوع من المسمَّيات وهو الحيوان ولزِمَه فلم يُفارقْه إلى غيره من الأسماء الثلاثية خَصُّوه بهذا الجمع؛ بالاعتماد على

(١) الكتاب ٣/٦٣٦، وشرح المفصل ٥/٥٢، وشرح الشافية للرضي ٢/١٥٠.

(٢) القاموس المحيط (صرد).

(٣) القاموس المحيط (خزز).

هذا التفسير المعنويّ يُمْكِن القول: إنّ كلَّ ما كان على (فُعَل) وكان من أسماء الحيوان فإنّه يُكسّر على (فِعْلان) قياسًا، وإن لم يُسْمَع تكسيره(١).

٢- (فَعْلى) في تكسير (فَعِيل) الوصف بمعنى المفعول إذا كان في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه:

هذا القَيْد المعنويّ وهو الدِّلالة على الإصابة بالمكروه مرادٌ ومطلوب في جعلِ تكسير (فَعِيل) الوصف بمعنى المفعول على (فَعْلى) قياسيًّا. قال السيرافيّ في تكسير (فَعِيلٍ) بمعنى المفعول (٢): "وأمّا جمعُهُ على (فَعْلى) فليس يُجمع من ذلك على (فَعْلَى) إلا ما كان من الآفات والمكاره التي يُصاب بها الحيّ وهو كارِهٌ".

والدليل على أثر الجانب المعنوي في اطّراد (فَعْلى) أنّ ما كان على (فَعِيلٍ) بمعنى المفعول على غير ذلك المعنى المقيّد، أي لم يكن في معناه دالاً على الإصابة بالآفة أو المكروه فلا يُكسّر على (فَعْلى) فلا يقال في حَمِيد وهو بمعنى محمود: حَمْدى، ولا في سَعِيد وهو بمعنى مسعود (في لغة من قال: سُعِد): سَعْدى(٣).

بل إنّه بسبب وضوح هذا القيد المعنوي وقوّته في تكسير (فَعِيل) بمعنى المفعول على (فَعْلى) جُعل أصْلاً يُحْملُ عليه في التكسير على (فَعْلى) ما أشبهه وشاركه من الأوصاف في المعنى وإن لم يكن على (فَعِيلٍ) بمعنى المفعول. قال الرضي(٤): "أصْل (فَعْلى) أن يكون جمعًا (لفَعِيل) في معنى (مفعول) بمعنى مصاب بمصيبة، ثمّ حُمِل عليه ما وافَقَه في المعنى". وذلك نحو: مَرِيْض ومَرْضى، وزَمِن وزَمْنى، وأحْمَق وحَمْقى، ومَيّت ومَوْتى، وهالك وهَلْكى، وسَكْران

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٨٢، وشرح المفصل ٥/١٥، وشرح الجمل٢/ ٥١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٩.

(٢) شرح الكتاب ٥/٥٩ ب ـ ٦٠ أ، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٢.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥/٦٠ ب، ودقائق التصريف ٩٣، ٩٥، وشرح المفصل ٥/٨١، وشرح الشافية للرضي ٢/١٤١-١٤٢.

(٤) شرح الشافية ٢/١٤٤.

وسَكْرى، وأمثال ذلك مما سبق بيانه مفصّلاً، فكلُّ هذه الأوصاف المفردة فروعٌ محمولة في تكسيرها على (فَعْلى) على الأصل وهو (فَعيل) بمعنى المفعول، وعلةُ الحَمل الموافقةُ والمشابهة في المعنى.

٣- (فَعالى) في تكسير الوصفين (فَعْلان) و(فَعِل) إذا كانا دالّينِ على معنى الأدواء والعيوب أوالحرارة الباطنية:

كَثُر تكسيرُ الوصفَين (فَعْلان) و(فَعِل) الدالّينِ على معنى الأدواء والعيوب أوالحرارة الباطنية على (فَعالى) نحو: رَجُلٌ وَجِعٌ وسَكْرانُ ورِجال وَجاعى وسَكارى. قال سيبويه[١] في تكسير ذي الآفة والبلِيّة على (فَعالى): "وقد جاء منه شيء كثير على (فَعالى)".

وبسبب كثرة هذا الجمع ذهب بعض العلماء[٢] إلى أنّ (فَعالى) بناءُ تكسيرٍ قياسي لما به آفة أو بليّة من الوصفين (فَعْلان) و(فَعِل)، وأنّه مثلُ بناء التكسير (فَعْلى) لما به آفة أو بليّة من الوصف (فَعِيل) في معنى المفعول، لكنّ (فَعالى) في الجمع على هذا المعنى أقلُّ منه في (فَعْلى).

ويظْهَر أنّ السبب في أنّه أقلّ من (فَعْلى) أنّه غيرُ أصيل في التكسير على هذا البناء، وإنّما هو محمولٌ في التكسير عليه على المختوم بألف التأنيث الممدودة كما مرّ بيانه.

النوع الثاني: غير القياسي في الحمل على المعنى:

تتابعت التأكيدات عند سيبويه ومن بعده ممّن أشار إلى الحَمْل على المعنى في جموع التكسير على أنّ ما خرج عن الأصل ماعدا ما ذُكر في النوع الأول من أبنية التكسير وفُسِّر بأنّه حَمْلٌ على المعنى غيرُ قياسي وليس بالأصل، بل امتدّ هذا التأكيد اللفظي إلى إيضاح الدليلِ العلميّ على ردِّ اطّرادِ الحَمْلِ على المعنى.

(١) الكتاب ٣/ ٦٥٠.

(٢) شرح السيرافي ٥/ ٦١ ب، ٦٢ أ، وشرح المفصل ٥/ ٢٦.

وتنحصر فائدة الإشارة إلى الحَمْل على المعنى في هذا النوع بأنها اجتهادٌ في تعليل ذلك الخروج في المسموع عن الأصل ، ومحاولةٌ لإيجاد تفسيرٍ مقبولٍ لذلك الشذوذ .

ففي جانب التأكيد والنصّ اللفظي على أنّ ذلك الخروج عن الأصل سماعي لا يقاس عليه تَرِد في كتاب سيبويه وغيره التأكيدات الآتية مرتّبة بحسب ترتيب مسائلها في هذه الدراسة :

١- قول سيبويه(١) في تكسير (فَعْل) الاسم في القلّة على (أفْعال) نحو : زَنْد وأزْناد " وليس ذلك بالباب في كلام العرب" .

٢- قول سيبويه(٢) في تكسير (فَعْل) الاسم على (فِعَلَة) في الكثرة، نحو : فَقْع وفِقَعَة : "وليس ذلك بالأصل" .

٣- قول ابن يعيش(٣) في الخارج عن الأصل في تكسير (فَعْل) في القلّة والكَثْرة : "وذلك كلُّه قليلٌ شاذٌ لايُقاس عليه، وبعضه أشَذّ من بعض" .

٤- قول الفارسي(٤) في تكسير (فَعَل) في القلّة على (أفْعُل)، نحو : زَمَن أَزْمُن : "و(أفْعُل) في (فَعَل) في القلّة وأنّه لا يُقاس عليه (كأفْعال) في باب (فَعْل) " .

٥- قول الرضي(٥) في تكسير (فُعَل) على (أفْعال) و(فِعال) : "وشذّ منه رُبَع وأرْباع ورِباع" .

٦- قول سيبويه(٦) في تكسير (فَعِل) على (فُعُول)، نحو : نَمِر ونُمُور : "وهذا النّحوُ قليل" .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٦٨ .

(٣) شرح المفصل ٥ /١٧ .

(٤) التكملة ٤٠٥ .

(٥) شرح الشافية ٢ /٩٩ .

(٦) الكتاب ٣ / ٥٧٣ .

٧- قول المبرد[١] في تكسير (فَعِيل) الاسم على (فِعْلان): "فليس من أصل الباب، ولكنّه على ما ذكرتُ لك".

وهكذا تتابع التعليقات والتأكيدات على أنّ ذلك الخروج عن الأصل سماعي لا يقاس عليه.

وفي جانب إيضاح الدليلِ العلميّ على ردِّ اطّراد الحَمْل على المعنى، والتنبيهِ إلى ترك القياس عليه يُتبِع سيبويه وغيرُه من العلماء الدليلَ بالحجة والمناقشة للتأكيد على أنّ المسألة سماعيّة لا يُقاس عليها، ومن أمثلة ذلك:

١- قول سيبويه[٢] في تكسير الوصفين: (فاعِل) و (فَعِيل) بمعنى الفاعل على (فَعْلى): "وقد قالوا: هُلاّك وهالِكون، فجاؤوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل، فلم يُكسّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالِسٍ في البناء وفي الفعل. وهو على هذا أكثر في الكلام. ألا ترى أنّهم قالوا: دامِر ودُمّار ودامِرون، وضامِر وضُمَّر، ولا يقولون: ضَمْرى، فهذا يَجْرِي مَجرى هذا، إلا أنّهم قد قالوا ما سمعتَ على هذا المعنى.

ومثْلُ هُلاّكٍ قولُهم: مِراضٌ وسِقامٌ، ولم يقولوا: سَقْمى. فالمَجْرى الغالب في هذا النحو غيرُ (فَعْلى)".

٢- قول سيبويه[٣] في الموضوع نفسه: "فالحملُ على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصلِ. ولو كان أصْلاً لَقَبُحَ هالِكون وزَمِنُون ونحوُ ذلك".

فهذا الحرص والتأكيد المتتابع بالإضافة إلى دلالته على العناية المبكّرة بالقياس وحضورِها الذهنيّ عند العلماء الأوائل يدلّ على عنايتهم أيضًا بالمسموع ويُوْضِح جهدَهم في تمحيص ما يُقاس عليه وما لا يُقاس عليه منه.

(١) المقتضب ٢/ ٢١٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٨ - ٦٤٩. وينظر: التكملة ٤٧٤، وشرح المفصل ٥/ ٨١ - ٨٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٥٠.

الخاتـمة

هذه خلاصة دراسةٍ متواضعةٍ تَتَغَيّا إظهارَ أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير، ويُمكن التركيز هنا على أبرز نتائج هذه الدراسة من خلال الإيجاز الآتي:

١- العـلاقـة بين المعنى والمبنى في الدرس الصـرفي ممتـدّة إلى جـمـيع أبـوابه ومباحثه، لكنّها تظهر بوضوح في بعض المباحث، وتخفى في بعضها.

٢- للمعنى أثر قوي في تعدّد أبنية التكسير، وفي خروج بعضها عن الأصل والقياس.

٣- تكسير الصفات هو أكثر مجالات التأثير المعنوي في أبنية التكسير؛ وذلك عائد فيما يظهر إلى أنّ تكسيرَ الصفةِ ضعيفٌ؛ إذ الأصل أن تُجمع جمع السلامة(١)، فلمّا لم يكن التكسير في الصفات أصلاً كان التغيُّرُ والخروجُ فيه عن الأصل أكثر.

٤- جميعُ الأسماء التي ظهر فيها الحَمل على المعنى في هذه الدراسة ثلاثيّة ماعدا موضعًا واحدًا، وذلك عائدٌ فيما يظهر إلى أمرين، أحدهما: أنّ الأسماء الثلاثيّة أوسع الأسماء استعمالاً وأكثرها اختلافًا، فكثُرت لذلك أبنيةُ تكسيرها، وأوجهُ اختلاف تلك الأبنية، ولذا قال أبو الحسن الوراق(٢): "اعلم أن الجمعَ المكسّرَ يستأنف البناء كاستئناف البناء للواحد، فلما كان الواحد يقعُ مختلفًا فكذلك جمعُ التكسير يقع مختلفًا كاختلاف الواحد".

والأمر الآخر: "أنّ الأسماء الثلاثية لمّا اشتركت في عِدّة واحدة وأصلٍ واحد جاز أن يُشَبّه بعضها ببعض؛ فيدخل كل واحد منها على الآخر(٣)".

٥- غَلَب حَملُ المؤنّث على المذكّر على حَملِ المذكّر على المؤنّث في التأثّر

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥/٤٧ أ، وشرح المفصل ٥/٢٤، ٢٦.

(٢) علل النحو ٥١٩. وينظر: الإيضاح في علل النحو ١٢١، وشرح المفصل ٥/١٥.

(٣) شرح المفصل ٥/١٨.

بالمعنى. ومن علله الملتمسة فيما يظهر أنّ حملَ المؤنّث على المذكّر عودةٌ به إلى أصله؛ لأنّ التذكير كما قرّر العلماءُ(١) أصلٌ للتأنيث، والمذكّر قبل المؤنّث، فتذكير المؤنّث عامّةً أسهلُ من تأنيث المذكر، ومنه حَملُ المؤنّثِ على المذكّرِ في المعنى في أبنية التكسير.

٦- ممّا يدلّ على قوّة أثر الوظيفة المعنويّة في تعدّد أبنية التكسير أنّ العرب حملت بعض الأبنية على بعض مراعاةً للمعنى المضادّ، من باب حمل النقيض على نقيضه. في المعنى، وليس للتفارب أو التشابه في المعنى بينها.

٧- من أبنية التكسير المحمولة على المعنى ما هو أصل في بابه يُقاس عليه، وفائدة إيضاح الحَملِ على المعنى فيه ظاهرة. ومنها ما هو مسموع يُحفظ ولا يقاس عليه، وهو الأكثر، وإنّما يُظْهَر الحملُ على المعنى فيه لتعليل خروجه عن الأصل، وإيضاح أحد أسباب تعدّد أبنية التكسير الخارجة عن أصولها.

هذا ما يسّر الله تعالى تدوينه في هذا الموضوع، أختمه بسؤال الله التسديد والتوفيق، وأن ينفع به ويجعله خالصًا لوجهه، والله أعلى وأعلم، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد.

(١) الكتاب ٣ / ٢٤١، والتأنيث في كتاب سيبويه ٢٢.

المراجع

* أساس البلاغة، للزمخشري، ت: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.
* أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
* إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٣، دار المعارف، مصر.
* الأصول في النحو، لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* إعراب القرآن، للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، ط٣، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.
* الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، ط ٣، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.
* الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت.
* أمالي ابن الشجري، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* إيضاح شواهد الإيضاح،لأبي علي الحسن القيسي، ت: محمد بن حمود الدعجاني، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
* الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت: مازن المبارك، ط٥، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
* البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* البيان والتبيين ، للجاحظ، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
* التأنيث في كتاب سيبويه نحويًا وتصريفيًا، رسالة ماجستير، إعداد: خالد بن إبراهيم النملة، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ .

* تحصيل عين الذهبن للأعلم الشنتمري، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
* التعازي والمراثي، للمبرد،ت: محمد الديباجي، ط ٢، ١٤١٢هـ، دار صادر، بيروت.
* التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، ت: عوض القوزي، ط١، ١٤١٠-١٤١٧هـ.
* التكملة، لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، ١٤٠١هـ.
* تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
* الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت: بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، ١٤١٣هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
* الحماسة، لأبي تمام، ت: عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، المجلس العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ .
* الحماسة البصرية، لعلي بن الحسن البصري، ت: مختار الدين أحمد، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
* الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، ت: عبدالسلام هارون، ط ٣، ١٤٠٩هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* الخصائص، لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

* دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: ت: أحمد القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.
* ديوان الأعشى، بعناية عمر الطباع، دار القلم، بيروت.
* ديوان أوس بن حجر، ت: محمد يوسف نجم، ط٣، ١٣٩٩هـ، دار صادر، بيروت.
* ديوان بشر بن أبي خازم، شرح: مجيد طراد، ط١، ١٤١٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
* ديوان الحطيئة،ت: نعمان طه، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* ديوان ذي الرمّة، ت: عبدالقدوس أبوصالح، ط٣، ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، بعناية: وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت.
* ديوان شعر مسكين الدارمي، ت: كارين صادر، ط١، ٢٠٠٠م، دار صادر، بيروت.
* ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، ت: دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، ط٢، ٢٠٠٠م، دائرة الثقافة والفنون، البحرين، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
* ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، ت: حسان فرح أوغلي، ط١، ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت.
* ديوان الفرزدق، شرح: علي فاعور، ط١، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* ديوان لبيد: شرح ديوان لبيد بن ربيعة.
* ديوان مسكين الدارمي: ديوان شعر مسكين الدارمي.

* السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.
* سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
* الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، ت: حسن أحمد العثمان، ط١، ١٤١٥هـ، المكتبة المكية، مكة المكرمة.
* شرح أبيات سيبويه،لابن السيرافي، ت: محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون، دمشق.
* شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ت: صاحب أبو نجاح.
* شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: إحسان عباس، ط٢، وزارة الإعلام، الكويت.
* شرح الشافية، للرضي، ت: محمد نور الحسن وجماعة، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* شرح شواهد الشافية = شرح الشافية للرضي.
* شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٧٣ نحو).
* شرح اللمع، للثمانيني، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٥٧٠ نحو).
* شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
* شعر عبدالله بن الزبعرى، جمع: يحيى الجبوري، ط٢، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* شعر النابغة الجعدي، جمع: عبدالعزيز رباح، ط١، ١٣٨٤هـ، المكتب الإسلامي، دمشق.

* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
* علل القراءات (القراءات وعلل النحويين فيها)، لأبي منصور الأزهري، ت: نوال الحلوة، ط١، ١٤١٢هـ.
* علل النحو، لأبي الحسن الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
* العين، للخليل بن أحمد، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، ط١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
* القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* قصر الجمع المكسر،خالد بن إبراهيم النملة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٠) ربيع الآخر ١٤٢٦هـ.
* الكامل، للمبرد، ت: محمد احمد الدالي، ط٢، ١٤١٣هـ،مؤسسة الرسالة، بيروت.
* كتاب سيبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
* الكشاف، للزمخشري،دار المعرفة، بيروت.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، ت: محيي الدين رمضان، ط٤، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
* اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: غازي مختار طليمات، ط١، ١٤١٦هـ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.
* لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.

* مجالس ثعلب، ت: عبدالسلام هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة.
* المحتسب، لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، ت: مصطفى السقا ود. حسين نصار، ط١، ١٣٧٧هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
* مختارات من الشعر الجاهلي، اختيار: أحمد راتب النفاخ، ١٣٨٦هـ، مكتبة دار الفتح، دمشق.
* المخصص، لابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
* معاني القرآن، للأخفش، ت: هدى قراعة، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* معاني القرآن، للفراء، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
* معجم الشعراء، للمرزباني، ت: ف كرنكو، ط١، ١٤١١هـ، دار الجيل، بيروت.
* المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، ط١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار الدعوة، إستانبول.
* المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبدالخالق عضيمة، ط٣، ١٣٨٢هـ، دار الحديث، القاهرة.
* المفصّل في علم اللغة، للزمخشري، تقديم: محمد عز الدين السعيدي، ط١، ١٤١٠هـ، دار إحياء العلوم، بيروت.
* المقتضب، للمبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* المنصف، لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
* الموسوعة الشعرية ٢٠٠٣م، قرص حاسوبي من إنتاج المجمع الثقافي في دبي.

رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

سعود بن عبدالله آل حسين

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

ليس من المستغرب ولا من المدهش، بل ولا من غير البدهي الفطري الموجب للإقرار والمستلزم للتسليم إن قيل: إن من أعظم النعم الإلهية والإنجازات البشرية، الاقتدار على إطالة عمر النصوص والاحتفاظ بها أزمنة مديدة وأعواماً عديدة، بل التمكن والاقتدار على نشرها وإسماعها لمن ليس في مقدوره أن يسمعها وليس في طاقتنا ووسعنا أن نُسمعها له.

تقرأ القرآن الكريم والحديث الشريف، وتتذكر أشعار العرب وأخبارهم وتقرأ سيرهم وحكمتهم، وما كان باستطاعة أصواتهم لولا الكتابة أن تبقى ولا تمتد عبر الزمان والمكان إلى هذه العصور.

لقد حفظت الكتابة للغتنا تلك النصوص العظيمة التي ما كان بإمكاننا أن نسمعها، وما كان في المقدور المحتمل لولا الله ثم الكتابة أن تحتفظ الراوية بها كاملة تامة سليمة من اجتهاد الرواة وعوادي النسيان.

لقد بقيت صورة لغتنا في عصورها الذهبية، وبقي الأسلوب الذي استعملت به، وبقي نظام تركيبها، وبقي تصوّر العرب لما في هذا الكون وتفنّنهم في التعبير عنه، كل هذا باق خالد بفضل الله ثم بفضل الكتابة التي حفظت تلك النصوص المقدسة العظيمة.

وإخال أن الذي يمنح الكتابة العربية وغيرها هذه القدرة ويعطيها هذا التمكن، هو طبيعتها الاصطلاحية التي هي أكثر تأبياً وبعداً عن التطور السريع والتغير الطارئ الذي يحدث فجأة، لكون الكتابة تؤخذ بالتعليم، ولكون موقف الفرد فيها هو موقف من يزاول النشاط مقلِّداً لا مجتهداً، بخلاف أثر الفرد في أنظمة اللغة الأخرى، فهو يزاولها مبدعاً، له نشاطه وأداؤه وللآخرين نشاط وأداء، والإبداع لدى المتكلم أن ينحرف مبتغياً إحداث جديد في كلامه، والإبداع في الكتابة

والإملاء هو الاحتفاظ والاقتدار على وضع الرموز الكتابية كما اصطلح واتفق عليها.

ومن هنا فلو ذهبنا نوازن بين التطور الذي حدث للعربية عبر القرون في مظهرها الصوتي والنحوي والصرفي والمعجمي والتطور الذي حدث في رموزها الكتابية، لوجدنا التغيرات التي حدثت في نظامها الكتابي أقلَّ كثيراً، بل من النادر أن يحدث في النظام الكتابي تغيرات كبيرة تبعده عن المركز، وهذا يعود إلى أن الاجتهاد في تجديد النظام الكتابي والسعي إلى تطويره يكون عادة في حدود ضيقة ومجالات قليلة، ولو كثر الاجتهاد واتسع مجاله وشاع التسامح في قبوله لكنا أمام عدد من الأنظمة الكتابية التي ستحيل العارف بنظام منها إلى جاهل بما كتب بالأنظمة الأخرى، وستجعل النص المكتوب بنظام كتابي حياً عند جيل، ميتاً عند جيل آخر وفي بلاد أخرى.

هذا المنطق وذلك الفهم والإدراك بقيا نبراساً عند علماء المسلمين عامة والعرب بخاصة، فتراضوا على النأي بكتابة القرآن الكريم عن الاجتهادات، وقنعوا بالرسم العثماني في كتابة كلام الله(١)، كما أنهم إدراكاً منهم لأثر التوحّد حول نظام كتابي موحد، لم يكثروا من التغيير والتبديل في قواعد الإملاء والرسم، وكان ما اختلفوا فيه أقلَّ كثيراً مما اتفقوا عليه.

ولقد كان التنوين من بين الأصوات التي اختلف الإملائيون والمعاصرون منهم بخاصة في موضع رمزه اختلافاً ظل حياً إلى يومنا هذا، اختلافاً من يتمسك فيه برأي يرى خطأ الآراء الأخرى، ومن يتحمس فيه لمذهب لا يكاد يفصح عن العلل والأسباب، ولا يبين الأدلة والبراهين، فأحببت أن أقف على تلك الأوجه، من خلال هذا البحث الذي جعلته في مبحثين: الأول في الأصول التي روعيت في الكتابة

(١) انظر: همع الهوامع ٢/١٢٤٣، مختصر التبيين لهجاء التنزيل ١/٢٠٠.

العربية وفي طبيعة رمز التنوين، والثاني في الاختلاف في موضعي علامة التنوين المنصوب لأنه محل الاختلاف والاجتهاد، محاولاً استظهار المنطق الذي انطلقت منه الآراء والاجتهادات، والعلة التي دارت حولها مختاراً ترجيح الأقوى حجةً والأظهر علَّة، راجياً أن أكون موفقاً فيما سأعرض وأختار، والله المستعان، وعليه التكلان.

المبحث الأول
أصول الكتابة العربية ورمز التنوين

استحضار واستصحاب قواعد العلوم وأسسها أمر حتمي لابد منه لأجل تصور صحة القواعد وإدراك سلامة الأحكام، ولأجل ترجيح حكم على حكم ونصرة مذهب على مذهب، وإذا كانت أوجه الرسم في العربية تتعدد فإن أصحها وأسلمها ما كان منضبطا ومتماشياً مع القواعد والأسس التي راعاها الإملائيون والكتبة على مر عصور العربية، ومن أهم الأسس التي روعيت في الكتابة العربية ولها صلة بموضع رمز التنوين ما يلي:

١- أن الاعتداد في رسم الحروف التي في أواخر الكلمات بما تؤول إليه عند الوقف، ولذا فإن تاء التأنيث تكتب مربوطة على صورة الهاء إذا كانت تقلب في الوقف هاء، والتنوين في حالة النصب عند الوقف ينطق ألفا ولذا كتب بالألف، ولم تكتب مدة ضمير الغائب في مثل: أكرمه، لأنها في الوقف تحذف، ولم تكتب الياء في قاض وداع مع تنوين الرفع والجر لأن الياء لا تلفظ في الوقف، يقول ابن عصفور(١) موضحا السبب: "وسبب ذلك أن الخط محمول على الوقف"(٢).

٢- أن كتابة الحرف تعتبر بما تؤول إليه حاله عند الإبدال أو التسهيل، ولذلك

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، له الممتع في التصريف، وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٩هـ. انظر بغية الوعاة ٢ / ٢١٠، إشارة التعيين ٢٣٦.

(٢) شرح الجمل ٢ / ٣٤٦، وانظر كتاب الكتاب ١٠١.

فإن الهمزة تكتب متوسطة مثلاً على واو أو ألف أو ياء لكونها عند التسهيل تكون كذلك، ويكتب التنوين في حالة النصب ألفا لكونه يؤول إلى الألف لو وقف عليه، يقول ابن مالك(١): «من اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً»(٢).

٣- أن يتساوى المنطوق والمكتوب بحيث يرمز لكل صوت منطوق بحرف مكتوب، يقول ابن مالك ذاكراً الأصول المرعية في الكتابة: "مطابقة المكتوب للمنطوق في ذوات الحروف وعدتها"(٣)، ويقول القلقشندي(٤) مؤكداً على هذا المبدأ: "واعلم أن الأصل مطابقة المنطوق المفهوم"(٥).

٤- أن يتحد المنطوق مع صورة المكتوب وهيئته فما نطق باء رمز له بالباء، وكذلك ما نطق تاء ونحوه، إلا أن يكون الحرف مما يتغير عند الوقف أو التسهيل ونحوهما، فيكتب بحسب هذا كما مر في الأصلين الأول والثاني.

٥- أن التنوين معدود في الشكل في العربية، يقول ابن درستويه(٦): "اعلم أن الشكل زيادة تلحق الحروف للحاجة إليها، وهو على ضربين: ضرب هو صور للحركات والسكون اللذين يعرف بهما الحروف وتبنى ... وضرب هو زيادة يؤتى بها مع الحروف والفروق كما كان النقط كذلك، فأما الشكل الذي هو صور

(١) هو أبو عبدالله بن مالك النحوي المشهور صاحب الألفية وغيرها، مات بدمشق سنة ٦٧٢هـ.
انظر: نفح الطيب ٧/٢٩٣، بغية الوعاة ١/١٣٠.

(٢) التسهيل ٣٣٥، وانظر سر صناعة الإعراب ١/٤١، المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٣٥٦، وشفاء الغليل ٣/١١٤٠.

(٣) التسهيل ٣٣٦.

(٤) هو شهاب الدين أحمد بن عبدالله القلقشندي كاتب أديب له صبح الأعشى وغيره، مات سنة ٨٢١هـ.
انظر الضوء اللامع ٢/٨، والسلوك ٣/٨٢١.

(٥) صبح الأعشى ٣/١٦٩.

(٦) هو عبدالله بن جعفر المرزبان، نحوي مشهور صحب المبرد وابن قتيبة، له شرح الفصيح والمقصور والممدود. مات سنة ٣٤٧هـ. انظر إشارة التعيين ١٦٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٦.

للحركات والسكون، فأربعة أشياء الفتحة والضمة والكسرة والوقفة... وأما الشكل الذي هو زيادة للفروق فهو خمسة علامات: الشدّة، والتنوينة، والهمزة، والمدة، وعَلَم ألف الوصل"(١).

٦- أن الكلام إنما يكون بجمل، وكل ما يعرف ويستدل عليه من خلال السياق فإنه يستغنى عنه في الكتابة العربية بوضعه رموزاً خارج الكلمة، وذلك مثل الحركات والإعراب، فكلمة شِعر وشَعر وبِر وبُر سيظهرها السياق، فوضعت الحركات المميزة خارج الكلمة، وكذلك علامات الإعراب المفرقة بين فاعل ومفعول ونحوه.

هذه هي الأصول التي لها أثر في كتابة التنوين.

والتنوين، لغة"مصدر نوّن، أي ألحق نوناً بالاسم"(٢)، وفي الاصطلاح هو "نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً ووقفاً"(٣).

وتظهر من هذا التعريف سمات التنوين وخصائصه الآتية.

١- أنه نون ساكنة.

٢- زائدة.

٣- موضعها في الآخر بعد تمام الكلمة، ولعل هذا هو سبب تسميتها تنوينا، يقول التنسي(٤): "ولما كانت هذه النون لا تأتي إلا بعد تمام الكلمة، وكان غيرها لا يأتي كذلك، بل في أول الكلمة أو وسطها أو متمماً لها، فرّق بينهما في التعبير، فقيل: لما هو في نفس الكلمة نون على الأصل، وعبّر عن هذه بالتنوين تنبيها على ذلك"(٥).

---

(١) كتاب الكتاب ٩٨، ٩٩.

(٢) اللسان - نون.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٩٣، حاشية الخضري على ابن عقيل ١ /٣٣.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله التنسي مفسر مقرئ، له الطراز في شرح ضبط الخراز وغيره. مات سنة ٨٩٩هـ. انظر الضوء اللامع ٨ / ١٢٠، نفح الطيب ٢ /٥٧٤، ٣/١١٣.

(٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٢٥.

٤– أن تلك النون ليس لها رمز كتابي يظهر في الخط بارزاً في صورة الكلمة.

٥– أن ظهور تلك النون في اللفظ حين الوصل، وأما في الوقف فلا تظهر.

والتنوين من خصائص الأسماء وهو يلحق الأسماء المعربة، والأسماء المبنية، ووظيفته نحوية، فهو مع الأسماء المبنية للدلالة على تنكير الكلمة التي يلحقها، وهو مع الأسماء المعربة للدلالة على تمكّن الاسم في باب الأسماء، أو القيام بوظيفة التعويض عن الجزء المحذوف من الكلام(١).

وإخال أن وظائف التنوين وكونه لا يقع إلا بعد تمام الكلمة هما اللذان أوجبا، بل فرضا في الكتابة العربية أن لا يجعل للتنوين رمز داخل الكلمة العربية، في حين كتبت الألف التي تنوب عنه وقفا؛ لأن الحروف التي تكتب في العربية هي الأصوات التي تتدخل في تشكيل صورة الكلمة(٢)، أو يكون بها التفريق بين الكلمات(٣)، أو أنها تميز صيغة كلمة مشتقة عن صيغة أخرى(٤). والغالب أن الذي يتولى هذه المهام في العربية إنما هو الأصوات الصامتة غير التنوين، أو الصائتة الطويلة، ولذا اهتمت الكتابة العربية بهذين النوعين، وهذا هو حال الكتابة في اللغات السامية، بل إن كتابة الصوائت في بداية الكتابة العربية كانت مهملة بنوعيها الطويل والقصير، يقول أحد الباحثين: "وكما هو الأمر بالنسبة للغات السامية، فإن الأحرف الساكنة في اللغة العربية تتمتع بالأهمية الكبرى، وتمثل

(١) انظر للاستزادة من أغراض التنوين: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ٨٩ وما بعدها، الإقليد في شرح المفصل ٤/ ١٨٦٥، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ٢/ ١٤٣٧.

(٢) فكلمة رَحّب مثلاً لا تظهر دلالتها ولا يلتفت وينصرف الذهن إلى معناها إلا بهذه الحروف كاملة، ولو سقط حرف لما ميزت الكلمة.

(٣) فكلمة سال وصال وكال لا يمكن أن يفرق بينها إلا بالحرف الأول فهو الصوت المعبر المحدد للمقصود.

(٤) وذلك مثل مشتقات المادة الواحدة فلا يمكن معرفة المقصود إلا من خلال رسم الحروف المميزة فداخل تختلف عن دخل، وكذلك يدخل.

جذور الكلمات، فالعربية(١) تتألف في واقع الحال من السواكن، أما الصوتيات(٢) فكانت في المراحل الأولى من الكتابة مغفلة، أو عبِّر عنها بصورة تقريبية غير دقيقة"(٣). ولم يكن هذا شأن الكتابة العربية فحسب، بل هو كذلك في اليونانية والقبطية، يقول أحد الباحثين(٤): "ونظام الكتابة الفينيقي عندما استخدمه اليونانيون كان إلى حد كبير عبارة عن مجموعة من علامات الصوامت، أما الصوائت فقد كانت عموما يستمدها القارئ من خلال فهمه لما هو مكتوب ".

وليس عدم وضع رمز في الكتابة العربية داخل الكلمة مختصا بالتنوين فحسب، بل هناك الكثير من الأمور التي تظهر صوتاً ولا ترى خطاً، مثل الترقيق والتفخيم والإمالة، بل إن التنغيم والنبر مع عظم أثره في توجيه الدلالة(٥) إلا أنه لم يحظ برمز كتابي، بل أهمل من الكتابة وعوِّل فيه على السياق، وإخال أن هذا ليس بمستغرب في الكتابة بكل الألسنة عامة؛ لأن الكاتب لن يستطيع تصوير وتمثيل كل ما أحاط بالمتكلمين الذين يريد كتابة كلامهم من أحوال وحركات تفصح عن المدلولات والمعاني؛ لأن الكتابة صورة تقريبية وإشارة تلمح إلى المشار إليه وتدل عليه، دون أن يكون صورة مطابقة له، بل الغريب المستدعي للدهشة أن نطالب بأن تكون الكتابة صورة تامة للمنطوق، وذلك لأن الكتابة رموز اصطلاحية، ومن المحال أن توجد تلك الرموز التي تستطيع أن تومئ إلى كل ما يكون من بني آدم من أحوال وحركات وأسباب تحيل الكلام عن وجهته، وسياقات

(١) المقصود الكتابة العربية وليس اللغة العربية، ولكني أثبتها كما في المرجع.

(٢) المقصود الصوائت.

(٣) فقه اللغة وتاريخ الكتابة ٢٤٨.

(٤) هو: هـ روبنز، في كتابه موجز تاريخ علم اللغة ٣٧.

(٥) ينظر: لمعرفة أثر التنغيم والنبر في توضيح الدلالة: علم اللغة بين القديم والحديث ١١٦– ١٢١، أصوات اللغة العربية ٢١٦، علم الأصوات ١٥٣.

متعددة تؤثر في دلالته ومعناه، وقد كان للجاحظ(١) ـ رحمه الله ـ إشارة إلى مثل هذا، فقد قال موضحاً ضعف الكتابة عن تصوير الحدث بعد أن أورد حكاية أبي جعفر الطرسوسي(٢): "وهذا وشبهه إنما يطيب جداً إذا رأيت الحكاية بعينك؛ لأن الكتاب لا يصوِّر لك كل شيء، ولا يأتي على كنهه، وعلى حدوده وحقائقه"(٣).

وينضاف إلى ما يدعو إلى كتابة رموز التنوين خارج الكلمة فيما يظهر ثلاثة أمور:

أولها: أن التنوين يتبع الحركة فلا تنوين إلا بحركة سابقة عليه، يقول الداني(٤): "وإنما لزم الأطراف خاصة من حيث كان مخصوصاً بمتابعة حركة الإعراب التي تلزم ذلك الموضع، وتختص به، وذلك من حيث كان الإعراب داخلاً لإفادة المعاني، وكان زائداً على الاسم"(٥)، وليست متابعته فقط لحركة الإعراب كما يقول الداني في هذا النص، بل هو تابع للحركة سواء أكانت حركة إعراب أم حركة بناء، ولذا فإن تعريف التنوين عند كثير من العلماء نص فيه على أنه تابع لحركة الآخر(٦) دون تقييد لنوع الحركة، ولما كان رمز الحركات واقعاً خارج الرسم الإملائي للكلمات، كان التنوين كذلك مرسوماً خارج الكلمات، وفرضت هذه التبعية للحركات شكل الرمز الذي يومأ به إلى التنوين.

ثانيها: أن التنوين صوت زائد على بنية الكلمة، وكل من عرَّفوه أشاروا إلى

---

(١) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، أبرع الكتاب وأشهر الأدباء، مات سنة ٢٥٥هـ. انظر تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢، معجم الأدباء ١٦/ ٧٤.

(٢) أحد البخلاء الذين حكى عنهم الجاحظ في كتابه.

(٣) البخلاء ٨٦.

(٤) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ولد سنة ٣١٨هـ، وتوفي سنة ٤٤٤هـ، له المحكم في نقط المصاحف وغيره. انظر نفح الطيب ١/ ٣٦٨، معجم الأدباء ١٢/ ١٢٥.

(٥) المحكم في نقط المصاحف ٥٨.

(٦) انظر: شرح الفريد ٤٩٦. وفي المغني لابن هشام ١/ ٣٧٥ قال: "يلحق الآخر".

هذه الزيادة(١)، والحروف الزوائد التي تكتب في العربية هي الزوائد الصرفية التي يكون بها إفصاح وتوجيه لدلالة المفردة(٢) أو لإلحاقها بوزن آخر، والتنوين يزاد لغير معنى متصل بالكلمة، بل هو لدلالة نحوية(٣)، فشأنه شأن حركات الإعراب التي كتبت خارج الكلمات(٤).

ثالثها: أن أمر التنوين وشأنه ظاهر للقارئ من خلال السياق؛ لأنه تابع للإعراب الذي مناطه على تركيب الجملة وكيفية بنائها، ولذلك لم يكتب، وأما الألف المبدلة فكتبت؛ لأن عدم وجودها قد يوهم بأن الكلمة ممنوعة من الصرف.

ولما كان رمز التنوين في العربية خارج الكلمة، ولما كان بينه وبين النون اختلاف في الوظيفة والتسمية والموقع الذي التزم التنوين الوقوع فيه، فهو في الآخر دوماً (فونيم مقيد)، وأما النون فهي غير مقيدة بل طليقة (فونيم حر)، ـ لما كان الأمر كذلك ـ اجتهد العلماء في استحداث رمز له، فكان رمزه عند أبي الأسود(٥) نقطة تضاف إلى النقطة الموضوعة للإعراب، فقد قال لكاتبه حين أراد نقط المصحف نقط الإعراب: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالأحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين"(٦).

---

(١) انظر: ما سبق ص ٥ .

(٢) المراد ما يعبر في كتب الصرف عنه بمعاني صيغ الزوائد.

(٣) انظر: المراجع المذكورة ص ٦ .

(٤) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤ /٣٣٧، البديع في علم العربية ٢ / ١ / ٣٤٩.

(٥) هو ظالم بن عمرو، تابعي مشهور، صحب علياً رضي الله عنه، وشهد معه صفين وولي قضاء البصرة. مات ٦٩هـ - انظر الطبقات الكبرى ٧ / ٩٩ بغية الوعاة ٢ / ٢٢.

(٦) المحكم في نقط المصاحف ٤، إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤١، مراتب النحويين ٢٩، الطراز في شرح ضبط الخراز ١٣ باختلاف يسير في عبارة أبي الأسود.
وانظر: شكل الدؤلي في نقط المصحف في "الأبجدية الفينقية والخط العربي".

ثم إن الخليل بن أحمد(١) اخترع للضبط أشكالاً مأخوذة من صور حروف المد، فكان علم التنوين هو تكرار(٢) رمز الحركة التي يتبعها، وقد علل الداني ـ رحمه الله ـ وأبان علة جعل رمز التنوين وعلامته علامة الحركة، فقال: "من وجهين: أحدهما أنه لما كان مخصوصاً بمتابعة الحركات دون السواكن جعلوا علامته في النقط علامتهن، إشعاراً بذلك التخصيص وإعلاماً به، والثاني أن الحركة لما لزمت أوائل الكلم ولزم التنوين أواخرهن واجتمعا معاً في الثبات في الوصل والحذف في الوقف تأكد ما بين الحركة والتنوين بذلك، فجعلت علامته علامتها دلالة على ذلك التأكيد وتنبيهاً على تناسب ما بينهما، وأن كل واحد منهما يثبت بثبات الآخر ويسقط بسقوطه"(٣).

المبحث الثاني
الخلاف في موضع علامة التنوين

لا أعلم خلافاً في موضع رمز التنوين التابع لحرف مرفوع أو مجرور، فموضعه باتفاق مع حركة الإعراب على الحرف المرفوع وتحت المجرور، وذلك للأمور الآتية:

١– أن الكتابة العربية تعتد بالوقف كما أشرت سابقاً(٤) وتبني صورة الألفاظ الكتابية بحسب ما يطرأ على الكلم من تغير، مراعاة لحاله عند، الوقف، ولما كان الوقف على المنون المرفوع والمجرور بالسكون مع سقوط التنوين، وضعت علامة التنوين عندما يكتب على الحرف الذي يوقف عليه نفسه، إذ ليس لها موضع

(١) هو إمام اللغويين والنحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب العين، العروض، مات سنة ١٧٥هـ. انظر إشارة التعيين ١١٤، بغية الوعاة ١/٥٥٧ .

(٢) ينظر الطراز في شرح ضبط الخراز ١٨ وما بعدها.

(٣) المحكم في نقط المصاحف ٥٩.

(٤) ص٣.

سواه، يقول الرضي(١): "وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا، فلذا كتب في حال النصب ألفا، لأنه يقلب ألفاً فيه"(٢)، وأما في حالة النصب فالتنوين يقلب ألفا، فكتبت الألف مراعاة لما يؤول إليه التنوين عند الوقف، ووضعت علامة التنوين مراعاة لحال الوصل.

٢- الكتابة العربية تعتد بالمطابقة بين المنطوق والمكتوب، والمنطوق به عند الوقف بالحرف المنون المرفوع والمجرور إنما هو الحرف الصامت فقط؛ ولذا ختمت الكلمة بكتابة ذلك الحرف، يقول ابن مالك(٣) ذاكراً الأصل الثاني الذي يعول عليه في الكتابة العربية: "الأصل الثاني: مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها... وتعتبر المطابقة بالمآل إما في وقف لا مانع من اعتبار ما يعرض فيه..."(٤).

٣- أن الأصل في الحركات أن توضع فوق الحروف، يقول ابن درستويه: "واعلم أن هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير، وأن حق الشكل أن يوضع على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه"(٥). ومعلوم كما أشرنا سابقاً أن علامة التنوين تابعة للحركات مقترنة بها وملازمة لها، والحرف المضموم

(١) هو محمد بن الحسن الإستبراباذي النجفي المعروف بالرضي، ولد سنة ٦٢٤ تقريباً، وتوفي سنة ٦٨٦هـ تقريبا، له شرح الشافية وشرح الكافية.
انظر: بغية الوعاة ٤١ / ٥٦٧ ، روضات الجنات ٢٨٦.

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢ / ١٤٣٧ وهذه الألف تسمى ألف العوض كما في لسان العرب مادة ألف. إلا في لغة ربيعة فإنهم لايبدلون من التنوين في النصب عند الوقف ألفا بل يقفون بالسكون ولم يعتد بلغتهم في الرسم. المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ٣٠٢، ٣٤٧.

(٣) هو أبو عبدالله بن مالك النحوي المشهور صاحب الألفية وغيرها، مات بدمشق سنة ٦٧٢هـ.
انظر: نفح الطيب ٧/ ٢٩٣ ، بغية الوعاة ١ / ١٣٠.

(٤) تسهيل الفوائد. ٢٣٢ وانظر: المساعد ٤ / ٣٤٣.

(٥) كتاب الكتاب ١٠٧.

والمكسور حركته تكتب عليه، والتنوين تبع لها، وليس من حرف أضيف في حالة الضم والجر فتكون عليه. وأما في حالة النصب، فإننا نرى رمزين للتنوين: رمزاً له حين يقصد القارئ الوصل، ورمزاً للعوض عنه والبديل منه حين يقصد الوقف، يقول الثمانيني(١): "وأما إبدال الألف من التنوين فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا من تنوينه ألفا فقالوا: لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين: الأولى: فتحة، والثانية: تنوين، فاجتمع في الخط علامتان: علامة للوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل وهي الشرطتان، فمتى أراد الوصل وصل بهما"(٢). وهذا هو منشأ الخلاف، وسبب التباين في موضع رسم رمز التنوين في العربية في حال النصب، وذلك لوجود ثلاث علامات: علامة النصب وهي الفتحة، وعلامة التنوين وهي الفتحة المكررة، والألف المبدلة من التنوين في حالة الوقف، وقد وقع الاختلاف في الموقع الذي توضع فيه علامة التنوين في حال النصب، على الآراء الآتية:

أولاً: استمر الكتاب في بداية الأمر لا يكتبون رمز التنوين بل يكتفون بكتابة الألف المبدلة منه حين الوقف، يقول ابن درستويه: "واعلم أن المنون المنصوب تنوب ألف عن علامة تنوينه؛ لأنها بدل منه، غير أن الكتّاب قد استخفوا إثبات تنوينه معه كلما كان بعد فتحة، واستعملوه حتى صار عندهم كاللازم، وتَرْك ذلك أجود، وباب الشكل واسع كثير التصرف"(٣). ويظهر شاهد واضح لكلام ابن درستويه ودليل عملي على ما كان يفعله الكتَّاب من الاكتفاء بالألف وعدم كتابة رمز للتنوين من خلال ما كتب في القرن الأول والثاني، فالألف ظاهرة ملتزمة

(١) هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير، مات سنة ٤٤٢هـ. له شرح التصريف وغيره. انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٤٣، بغية الوعاة ٢/٢١٧.

(٢) شرح التصريف ٣٠٧.

(٣) كتاب الكتاب ١٠٩.

فيما اطلعت عليه من الكتابات التي أرخت في ذينك القرنين(١).

وما أشار إليه ابن درستويه من الاكتفاء بالألف يقويه أن الكتابة العربية مبناها ومراعاتها لحالة الوقف لا الوصل، فكتابة الألف أولى من كتابة التنوين؛ لكون الألف يستدعيها ما هو بالمراعاة أولى وهو الوقف، ثم إن الكتابة العربية لا تجمع بين كتابة رمز العوض والمعوض عنه، ولا المبدل والمبدل منه، إلا ما كان إبداله لغويا(٢) أو ما كان الحرف يؤول إليه في حال التسهيل(٣).

وليس من هذين ما نحن بصدده، فجعل التنوين في حال النصب ألفا ليس من الإبدال المسموع، بل هو المقيس المطرد الذي لا تجوز مفارقته ولا القياس على غيره(٤)، وليس هو بحال يستدعيها التسهيل، ومع قوة ما أشار إليه ابن درستويه إلا أن اصطلاح الكتاب على طرق أخرى منذ ذلك الزمن يجعل المطالبة بالتزامه والاكتفاء به من الأمور المستهجنة غير المقبولة، وقد أقر ابن درستويه ـ رحمه الله ـ بتغير الحال عن هذا الأصل، وأردف قائلاً بأن باب الشكل واسع كثير التصرف كما في النص المنقول عنه، وكأنه يريد الإيماء إلى أن ما تحول الناس إليه من الجمع بين الألف وعلامة التنوين ليس بالمردود ولا المرفوض.

والغريب المسترعي للانتباه أن أحد الباحثين يقول: "يظهر لنا الخطأ الشائع في كتابة "رجلً" لقد جرت العادة عند كتابة الفتحتين إضافة حرف الألف إلى الأخير

(١) انظر اللوحة رقم ١.

(٢) في كتاب الله شيء من هذا حين يكتب من الحروف ما يكون فيه إقلاب، وما يكون فيه إبدال لغوي بين السين والصاد مثلا.

(٣) مثل جعل الهمزة على واو لكونها عند التسهيل تؤول إليها.

(٤) أوردت فيما سبق مذهب ربيعة حين الوقف على المنون المنصوب، ولكن علة القياس ليست هي الورود فقط عن العرب، بل لا بد في المقيس عليه أن تتوافر فيه الفصاحة وأن تختاره فصحاء أهل الأمصار وينطقون به، وانظر كلام الفراء وابن جني في تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الخصائص ٢ / ١١-١٢.

من الكلمة فبدل "رأيت رجلً" نكتب حاليا "رأيت رجلاً"، بينما لا نضيف حرف الياء مثلاً إلى الحرف الأخير من الكلمة في حال تنوينها بالكسرتين في مثل "مررت برجليٍ، أو أن نضيف حرف الواو إلى الحرف الأخير من الكلمة المراد تنوينها بالضمتين مثل "جاء رجلوٌ"(١).

ولو أن الباحث عرض رأيه في صورة اقتراح لكان باب الكتابة والشكل واسعاً كما يقول ابن درستويه، والتجربة والمحاولة باب من أبواب العلم، وللاقتراح شأن آخر سواء رفض أم قبل، لكنه جعل الصواب من الخطأ الشائع دون دليل أو حجة، وسبب وقوع الباحث في معرَّة القول هذه، هو نسيانه بأن الكتابة العربية مبنية على الوقف آخذة بالحال التي تؤول إليها الكلمة حين الوقف في الكتابة.

ثانياً: أن تجعل الفتحتان على الجانب الأيمن من الألف المبدلة من التنوين، فتكتب بهذه الطريقة: "رأيت زيدًا، قرأت كتابًا" وقد أخذ بهذه الطريقة عدد من الباحثين وطبعت بها المئات من الكتب التي كتبت في العصر الحديث(٢) ويؤخذ على هذا الرأي فيما أرى:

أ – مخالفته لما أجمع عليه اللغويون والنحاة والكتّاب من وضع الحركات على الحروف أو تحتها، يقول ابن درستويه: "واعلم أن هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير، وأن حق الشكل أن يوضع على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه"(٣)، فليس من حركة تجعل على يمين الحرف، ولا شيء يحوج إلى ارتكاب مخالفة للقاعدة فتوضع الحركات على الحروف، والميل بالتنوين ذات اليمين.

(١) مجلة اللسان العربي – مكتب تنسيق التعريب، العدد ٢٤ ص ١٤١– ١٩٨٥م.

(٢) أشار محمد العدناني في كتابه معجم الأخطاء الشائعة ص٤٩٩ إلى العديد من الكتب التي طبعت وفيها التنوين على الجانب الأيمن من الألف، وأشار في ص ٥٠٠ إلى أن الأستاذ رشاد أديب قال به، كما أن المجمع العلمي العراقي قد اختاره، وأشار إلى أن أحد الباحثين ص ٥٠١و ٥٠٢ يستوي عنده وضعه على الجانب الأيمن من الألف أو على الألف.

(٣) كتاب الكتاب ١٠٧.

ب – أن من أخذوا بهذا الرأي قد اضطربوا في رسمه حين التطبيق، فتجدهم مرة يجعلونه على الألف ومرة على يمينها، ومرة على الحرف المتحرك مما يظهر ضعف هذا الرأي ويوضح صعوبة تطبيقه(١).

ج– أن الأخذ بهذه الطريقة في الكتابة سيجعل هذا الرمز شاذاً عن الحال المستمرة في العربية مستقلا بالوقوع بين حرفين، وكلما كانت الكتابة أقرب إلى الاستمرار والانضباط والقياس كانت إلى الصواب أقرب.

ثالثاً: أن تجعل الفتحتان (رمز التنوين والحركة) على يسار الألف، وقد رأى هذا بعض الباحثين(٢) وفيه ما في سابقه من العيوب، كما أن التنوين سيبعد وينأى عن الحرف الذي لحقه على الحقيقة، وهو الحرف السابق للألف، كما أن الوهم كما يرى أحد الباحثين(٣) قد يعرض؛ لأن ذلك الرمز سوف لا يعرف هل هو لاحق للكلمة الأولى أم الثانية، كما أن فيه فصلاً بين التنوين ومحل الإعراب بالألف، ثم إننا بهذه الطريق سنجعل الحركة والتنوين على غير حرف، وفي هذا مخالفة لما أجمع عليه اللغويون والنحاة كما مر في قول ابن درستويه.

رابعاً: رأى بعض الكتاب أن يفرق بين رمز الإعراب ورمز التنوين، يقول الداني ـ رحمه الله ـ: "ومنهم من يجعل إحدى النقطتين ـ وهي الحركة ـ على الحرف المتحرك، ويجعل الثانية ـ وهي التنوين ـ على الألف وعلى الياء ... ومنهم من يجعل نقطة واحدة على الحرف المتحرك ونقطتين على الألف ... وذهب إلى هذين الوجهين قوم من متأخري النقاط ولا إمام لهم فيما علمناه"(٤).

---

(١) انظر كتابة رمز التنوين في: معجم البلدان، المصباح المنير، تهذيب الألفاظ.

(٢) هو رشاد علي أديب، كما في معجم الأخطاء الشائعة ٥٠٠.

(٣) هو د. شكري فيصل كما في السابق ٥٠١.

(٤) المحكم في نقط المصاحف ٦١، وقد مثل الداني ـ رحمه الله ـ ولكن المحقق أورد الأمثلة مكتوبة برسم المصحف المشهور فعمَّى موضع الاستشهاد والتمثيل وطمسه.

والملاحظ على هذا النهج:

أ- أنه لم يشتهر ولم يتحمس له الكتاب ولا الباحثون الذين ذكرت آراءهم سابقاً ولاحقاً.

ب- أنه خالف نهج الكتّاب واصطلاحهم، فهم مجمعون على أن الفتحتين توضعان في مكان واحد، والاختلاف فقط في مكان وضعهما.

أن من يجعل حركة على الحرف وحركتين على الألف يخالف ما اصطلحوا عليه من أن علامة الإعراب واحدة وعلامة التنوين واحدة.

وقد علق الداني ـ رحمه الله ـ بعد إيراده هذا النهج(١) فقال: "إن ما بين التنوين والحركة من الارتباط والملازمة والاتصال والاشتراك في الإثبات والحذف يذهب ويبطل بذلك، ... وغير جائز أن يحرك حرف بحركتين، وأن تجمعا له ويدل بهما عليه، هذا مع الخروج بذلك عن فعل السلف والعدول به عن استعمال الخلف"(٢).

خامساً: وضع الفتحتين على الحرف السابق للألف المبدلة من التنوين حين الوقف، أي على الحرف المتحرك، وهذا المذهب هو مذهب الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ، "قال أبو الحسين بن جعفر بن المنادى:(٣) أخبرنا عبيدالله بن محمد بن يحيى اليزيدي(٤) عن عمه أبي عبدالرحمن(٥) عن الخليل قال: قوله "عليما حكيما"

(١) هما طريقتان ولكني جمعتهما في نهج واحد للاختصار ولكونهما يجتمعان في التفريق بين موضع الإعراب وموضع التنوين، ولكونهما لم يحظيا بقبول، ولكون الفرق بينهما كامناً في وجه واحد وهو الإتيان بثلاث علامات في الوجه الثاني.

(٢) المحكم في نقط المصاحف ٦٣.

وانظر الطراز في شرح الخراز ٤٠، فقد رد هذا الضبط كما رده الداني.

(٣) هو أحد الرواة الثقات والقراء المجيدين سمع عبد الله بن أحمد بن حنبل وغيره، ومات سنة ٣٣٦هـ. انظر طبقات علماء الحديث ٣ / ٤١، بغية الوعاة ١ / ٣٠٠.

(٤) هو أبو القاسم روى عن عبدالرحمن بن أخي الأصمعي وعن جده وعمه إبراهيم، مات سنة ٣٨٤هـ. انظر الوافي بالوفيات ١٠ / ٣٣٦، معجم الأدباء ١٢ / ٥٩.

(٥) عم أبي القاسم عبيد الله اليزيدي الذي أخذ عنه هو إبراهيم وكنيته أبو محمد، وقد توفي سنة ٢٢٥هـ،=

بنقطتين فوق الميم طولا، واحدة فوق الأخرى. قال: ولا أنقط على الألف؛ لأن التنوين يقع على الميم نفسها"(١).

وهذا الذي روي عن الخليل ـ رحمه الله ـ هو الذي في المصحف، وهو مذهب(٢) سيبويه(٣) وقد أشار إليه الخراز(٤) ـ رحمه الله ـ في منظومته فقال: "

وقيل في الحرف الذي من قبلُ حَسَبَما اليوم عليه الشكلُ(٥)

وقال التَّنْسي معلقا على هذا: "يعني أن جميع ما تقدم مما تقف عليه بالألف في النصب فيه قول آخر، وهو أنك تجعل الحركتين على الحرف المحرك الذي قبل موضع التنوين(٦)، وعليه عدد من علماء الضبط والكتّاب قديما وحديثا(٧)، وقد احتجوا له بحجج:

أ- أن الحرف المتحرك في الحقيقة إنما هو الحرف السابق والألف ساكنة، وحق

= وهو الذي أخذ عن الخليل؛ ولأجل هذا فلعل صحة هذه العبارة المنقولة عن المحكم في نقط المصاحف "أخبرنا عبيد الله بن محمد بن يحيى اليزيدي عن عمه عن أبي عبدالرحمن الخليل" وتنظر مصادر ترجمة إبراهيم اليزيدي ومنها معجم الأدباء ٢ /٩٧، تاريخ بغداد ٦ / ٢٠٩، بغية الوعاة ١ / ٤٣٤ فليست كنيته " أبو عبدالرحمن".

(١) المحكم في نقط المصاحف ٦٤.

(٢) انظر الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨.

(٣) هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل ومن بعده من النحات عيال عليه له الكتاب مات سنة ١٨٠هـ انظر نزهة الألباء ٦٠، بغية الوعاة ١ / ٢٣٠.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الأموي – إمام مقرئ محقق بارع في الضبط والقراءة مات ٧١٨هـ تقريبا. انظر غاية النهاية ٢ /٢٣٧، نفح الطيب ١ / ٢٨٤.

(٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨.

(٦) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨.

(٧) انظر اللوحتين ٣، ٤ كما أن أحد الباحثين وهو محمد العدناني قد آثره، انظر معجم الأخطاء الشائعة ٥٠٢.

كما أن الدكتور إبراهيم الشمسان قد آثره في مقال نشره في جريدة الجزيرة العدد ١٣٣ بتاريخ الأثنين ٢ / ١٢ / ٢٠٠٥م. في الفترة التي أجيز فيها هذا البحث للنشر.

الحركة أن تكون عليه، والتنوين تابع للحرف الصحيح، وهذا ما أشار إليه الخليل في قوله السابق، وقد رد عليه اليزيدي فقال: "ولكنني أنقط على الألف لأني إذا وقفت قلت: "عليما" فصار ألفا على الكتاب، قال: ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول: "عليم" يعني بغير ألف"(١).

ب- أن الألف ساكنة لا تتحمّل حركة واحدة فكيف نحمِّلها حركتين(٢)، والاحتجاج بهذه الحجة لكتابة الألف على الحرف الصحيح مردودة؛ لأن الألف ليست محلا للحركة، بل هي كرسي إملائي لها، أما في حالة النطق فالحركات جميعاً وإن كانت على الحروف رسماً، إلا أنها بُعيد الحروف نطقاً، يقول ابن جني(٣) ـ رحمه الله ـ: "فالذي يدل على أن حركة الحرف في المرتبة بعده أنك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين إذا كان الأول منهما متحركا"(٤)، والإشارة بهذا إلى منع الإدغام في حال تحرك الحرف الأول؛ لأن الحركة فاصلة بين الحرفين فلم يلتقيا، وعلى هذا فهي بعد الحرف.

ج- أن تطرد طريقة كتابة التنوين كله، فيكتب في حالة النصب على الحرف كما هو الأمر في حالة الرفع(٥) والجر، وأمر المرفوع والمجرور مغاير للمنصوب فمع المنصوب يوجد حرف جاء في الآخر، ومرعاة الاطراد في كون الشكل في رمز التنوين آخر حرف في الكلمة أولى من مراعاة أن يكون التنوين على على موضع الإعراب.

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ٦٤.

(٢) انظر معجم الأخطاء الشائعة ٤٩٩.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني اللغوي النحوي صاحب سر الصناعة والخصائص، مات رحمه الله سنة ٣٩٢هـ. انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٤، إشارة التعيين ٢٠٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ١ /٢٨.

(٥) إحدى الحجج التي أوردها د. إبراهيم الشمسان في مقاله المنشور في جريدة الجزيرة المشار إليه سابقا.

د- مراعاة تقديم حالة الوقف على الوصل(١) . وهذا مخالف لما عليه الإملاء في العربية، فقواعد الإملاء مبنية على مراعاة حال الكلمة عند الوقف لا الوصل.

هـ- أن رسم التنوين على ألالف قد يوهم القارئ أن التنوين شيء غير حركة الحرف السابق القلة أتصور أنها تنتهي حجة الكتابة على التنوين على الحرف لأن الحقيقة هي أن حركة الإعراب شيء والتنوين شيء آخر، والفرق ينهما في الطبيعة الصوتية والوظيفة النحوية. بأبى أن يجعلا شيئا واحدا، واقترانهما في الكتابة لايعني أنهما شيء واحد(٢).

وتؤخذ على كتابة التنوين بهذه الوجهة في كتابتنا مع الاحتفاظ بما لرسم المصحف من خصائص(٣) والابتعاد به عن الاقتراح أو التبديل ما يلي:

١- أن العلة في كتابة الألف في الرسم هي مراعاة الوقف كما مر، وكتابة التنوين على الحرف الصحيح قد يُظهر أن الألف رسمت لأمر آخر، يقول الداني - رحمه الله - مبيناً الخلل في هذا المذهب: "أما أن ينفرد الحرف المتحرك فيه بالنقطتين فإن الألف المرسومة بعده بتعريتها من ذلك تخلو من المعنى الذي لأجل تأديته رسمت، فبطل معنى الرسم بذلك(٤)".

٢- أن الكتابة العربية في جميع مراحلها تجعل البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض عنه، والمسهَّل والمسهَّل منه في مكان واحد عند الكتابة، وذلك لكي يتمكن القارئ من الاختيار، وقواعد رسم الهمزة في العربية تشهد لهذا، فهي ترسم على واو أو ألف أو ياء بحسب ما تسهل إليه، يقول ابن درستويه متحدثا عن الهمزة: "فالوجه حملها في الكتاب على تخفيف اللفظ، إلا أن يمنع من ذلك

(١) إحدى الحجج التي أوردها د. إبراهيم الشمسان في مقاله المنشور في جريدة الجزيرة المشار إليه سابقا.

(٢) إحدى الحجج التي أوردها د. إبراهيم الشمسان.

(٣) مع أن الضبط بالشكل اصطلاح متاخر وليس من الرسم العثماني.

(٤) المحكم في نقط المصاحف ٦٣ بتصرف يسير.

مانع"(١). ويقول ابن عصفور(٢) ـ رحمه الله ـ: "الهمزة لا يخلو أن تكون في موضع يجيزون فيه تسهيلها أو لا تكون، فإن كانت في موضع يجوز فيه تسهيلها، كان خطها على حسب ما يسهل"(٣)، وإذا كانت هذه الحال في وضع الحرف وما يسهل إليه في مكان فهل الأجدى أن يشذ التنوين عن هذا القياس فيرسم التنوين في مكان والألف في مكان آخر؟

٣- أن الرمز الذي يرى جعله على الحرف المتحرك ليس برمز إعراب فحسب، ولا هو بحركة قصيرة فقط، بل رمز لصوت صامت ساكن وهو التنوين، ولم تعهد كتابة حرف على حرف، وهو ليس بدلاً منه ولا مسهلاً عنه.

٤- أن رمز التنوين عبارة عن علامتين: الأولى دلالة على الإعراب، والثانية دلالة على التنوين، وما دامت الألف بارزة في أخر الاسم فموضع الإعراب لايحتاج إلى علامة النصب؛ لأن وجودها تحصيل حاصل، وعلى هذا فاحتجاجهم بأن التنوين تابع للإعراب يضعف بهذا.

٥- أن التنوين بطبيعته نون ساكنة تلحق الآخر، ولحوقها الآخر لا يؤيد أن يجعل رمزه على الحرف المتحرك الذي ليس بآخر.

٦- أن شأن التنوين مع المرفوع والمجرور مختلف عنه مع المنصوب، فهو مع المرفوع والمجرور على آخر الكلمة لأنه لا حرف بعده فيكون عليه، وأما في حالة النصب فيوجد حرف الحرف بعد المنصوب يمكن أن توضع عليه العلامة.

٧- أن رسم المصحف وشكله لا يصح أن يكون حجة لدعم هذا الرأي وتقويته، وذلك لأمرين:

(١) كتاب الكتاب ٣٠.

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، له الممتع في التصريف، وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٩هـ. انظر بغية الوعاة ٢ / ٢١٠، إشارة التعيين ٢٣٦.

(٣) شرح الجمل ٢ / ٣٥٦، وانظر تاريخ الكتابة العربية وتطورها ١٨٠ وما بعدها.

أ- أن رسم المصحف ليس مما يقاس عليه، يقول ابن درستويه: "وجدنا كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف".

ب- أن موضع رسم رمز التنوين وعلمه في القرآن الكريم على وجهين: الأول: على الألف وهو المشهور عند القدماء، والثاني: هو جعله فوق الحرف الذي قبل الألف وهو المشهور عند المتأخرين، وقد أوضح هذا الداني(١) والتنسي،(٢) والاحتجاج بفعل السلف أقوى من الاحتجاج بفعل من تأخر.

٨- أن هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم يؤثر فيها حال الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، فالتنوين يكتب متراكبا (=) إذا وليه حرف من حروف الحلق، وذلك للإظهار؛ لأن التنوين لم يحدث بالتقائه مع حروف الحلق أثر صوتي إدغاماً أو إخفاء أو غيرهما، كما في كلمة "أو دين" وكما في "عليماً" من قوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾، فإن وليه حرف من باقي الحروف اعربية كتب رمز التنوين متتابعا (=) كما في هذه الآية، في كلمة واحدة" "واحدٍ" دلالة على حدوث أثر صوتي بالتقاء التنوين مع ذلك الحرف، وقد علل العلماء لهذه الطريقة في الكتابة بأنه لما لم يحدث الأثر أبعد رمز التنوين عن الحرف، ولما حدث الأثر قرِّب من الحرف، يقول التنسي: "وعلة ذلك أن حروف الحلق لما بعدت عن مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان، كان حكمها عندهن في اللفظ الإظهار، فجاء

(١) المحكم في نقط المصاحف ٦٢.

(٢) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٧.

النقط مشعرا بذلك، إذ تركيب التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطّا، كما كان بعيدا منها لفظا، ولما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين مثل بعد حروف الحلق، بل منها ما قرب جداً، ومنها ما قرب فقط، كان حكمها عندهن الإدغام في بعض، والإخفاء في بعض، والقلب في بعض فجاء النقط مشعرا بذلك، إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطا، كما كان قريبا منها لفظا"(١) .

وإذا كانت هذه العلة مراعاة وحاضرة، فلا يسوغ أن يبعد رمز التنوين ويفصل بينه وبين الحرف الذي يتأثر به من الكلمة اللاحقة فيجعل على الحرف السابق للألف، وتكون الألف، فيذهب الغرض من رسمه متتابعا.

سادساً: جعل رمز التنوين على الألف المبدلة، وهذا مذهب اليزيدي ـ رحمه الله ـ، فقد قال بعد استعراض رأي الخليل في المذهب السابق: "ولكنني أنقط على الألف؛ لأني إذا وقفت قلت: "عليما" فصار ألفاً على الكتاب(٢)، وقد اختاره الداني ـ رحمه الله ـ وزعم أنه مذهب أهل التحقيق والضبط، واستعمله الجمهور من أهل النقط"(٣)، وقال التنسي: "وهو مذهب أبي محمد اليزيدي وجرى به عمل الجمهور، وعليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة."(٤) وقد أشار إليه الثمانيني موضحاً أن موضعه مع الألف فقال: "وأما إبدال الألف من التنوين، فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا من تنوينه ألفا فقالوا: لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين: الأولى: فتحة والثانية تنوين، فاجتمع في الخط علامتان: علامة للوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ٤٨، وانظر المحكم في ضبط المصاحف ٦٩، ٦٨ .

(٢) المحكم في نقط المصحف ٦٤ .

(٣) السابق، وانظر الطراز في شرح ضبط الخراز ٣١ .

(٤) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣١ .

وهي الشرطتان فمتى أراد الوصل وصل بهما"(١). وقد أخذ به كثير من المحدثين، يقول أحدهم: "وعلى ذلك يبقى أني أفضل أن تكون إشارة التنوين فوق الألف جزءا منها وكأننا نقول للقارئ: اختر"(٢). ويقول آخر: "توضع فتحتا تنوين النصب فوق ألف زائدة يوقف عليها بالألف اللينة"(٣). وقد طبعت مئات الكتب آخذة بهذا النهج في العصر الحديث، وقد احتج له الداني ـ رحمه الله ـ بحجج قوية فقال: "فأما علّة من جعل النقطتين معاً على الألف، فإنه لّما كان التنوين مُلازِماً للحركة، متابعاً لها، غَيْرَ مُنْفَكٍّ عنها، ولا منفصلٍ عنها في حال الوصل، ولا منفردٍ دونها في اللفظ، يلزمه ما يلزمها من الثبات في الوصل، ويلحقه ما يلحقها من الحذف في الوقف، وكان النقْط، كما قدّمناه، موضوعاً على الوصل دون الوقف، بدليل تعريبهم أواخرَ الكَلِمِ وتنوينهم المُنَوَّنَ منها، وكان ذلك من فعل من ابتدأ بالنقط من السلف الذين مخالفتهم خروج عن الاتبّاع، ودخول في الابتداع، وكان الذين عُنُوا بكتابة المصحف من الصحابة، رضي الله عنهم، قد رسموا بعد الحرف المتحرك في جميع ما تقدّم ألفا، وهي التي تُعَوَّضُ من التنوين في حال الوقف أو ياءً تعود ألفاً فيه، ولم يكن بدٌّ من إثبات علامته في النقط دلالة على صرف ما ينصرف من الأسماء، جعِلَ نقطةً على الحرف المُعَوَّضِ منه وهو الألف، وعلى الحرف الذي ينقلب إلى لفظها، وهو الياء. وضُمَّ إليها النقطة الأخرى التي هي الحركة فحصلتا معاً على الألف، ففُهِمَ بذلك وكِيدُ حالهما، وعُرِفَ به شدّة ارتباطهما. وعُلم أنهما لا يفترقان ولا ينفصلان، لا لفظاً ولا نَقْطاً باجتماعهما على حرف واحد، وملازمتهما مكاناً واحداً ... وهذا المذهبَ في نقْط ذلك أختار وبه أقول، وعليه الجمهور من النقّاط"(٤).

(١) شرح التصريف ٣٠٧.

(٢) هو د. شكري فيصل في معجم الأخطاء الشائعة ٥٠١.

(٣) هو محمود حاج في تاريخ الكتابة العربية وتطورها ٢/ ٣٨٧.

(٤) المحكم في نقط المصاحف ٦١.

وهذا الذي أورده الداني هو الذي يجعل هذا الوجه أقوى الوجوه وأعدلها فيما أرى، كما أن هناك أموراً تقويه وترجحه ومنها:

١- أنه سلم وبرئ مما يوجد في الأوجه السابقة من عيوب، فلا يقع رمزه بين حرفين عند الأخذ بهذا الرأي، ولا يشتبه على القارئ هل هو على الكلمة الأولى أم الثانية، ولا يخالف نهج الإملائيين في موضع كتابة المبدل والمبدل منه والمسهل والمسهل منه في مكان واحد.

٢- توافق المكتوب والمنطوق عند الأخذ به في الكتابة، وتحقيق هذا أمر مطلوب، وأصل مرغوب إذا أمكن.

٣- أنه يتماشى وينضبط مع الأصول التي روعيت في الكتابة العربية من اعتبار حال الوقف عند رسم الحروف، ومن اعتبار حال الوصل عند رسم الحركات وعلامة التنوين.

٤- تماشيه مع النظام الكتابي العربي في وضع البدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه في مكان واحد.

٥- وضوحه وانتفاء الإبهام على القارئ عند الأخذ به، فالقارئ إما أن يختار الألف عند الوقف، أو ينطق بالتنوين عند الوصل، ووقوعهما في محل واحد أدلّ للقارئ على هذا الاختيار.

٦- أنه مذهب الجمهور من النحاة واللغويين ومذهب السلف من كتاب المصحف الشريف، كما نص عليه الداني والتنسي، ولا يؤثر عليه أن اشتهر في كتابة المصحف سواه في العصور المتأخرة؛ لأن كتابة المصحف ورسمه ليس مما يقاس عليه، ولأن "الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم، وهي التي اطلع عليها الداني وأبو داود[1] وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في

(١) هو سليمان بن نجاح أبو القاسم الأموي، الإمام المقرئ له التبيين ومختصره وغيرهما . مات سنة ٤٩٦هـ . انظر سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٦٨، غاية النهاية ١ / ٣١٦.

هذا الشأن[1]، وهي تجعل رمز التنوين على الألف، كما مر في قول الداني والتنسي.

٧- أن الحرف الذي قبل الألف يشدد، والتشديد علامة إدغام، ولايمكن بحال أن توضع الشدة فوق الألف، وإنما هي على الحرف المدغم، ولو وضعنا التنوين مع الشدة لصار على الحرف الواحد ثلاثة علامات: أحدهما للدلالة على الإدغام، والثانية للدلالة على الإعراب، والثالثة للدلالة على التنوين، ودفع هذا الإشكال يمكن في أن توضع الشدة في مكانها على الحرف المشدد نفسه. ورمز التنوين على الألف.

٨- أن علامة التنوين تكتب في المصحف عند غير حروف الحلق متتابعة، للدلالة على أثر التنوين في الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، كما أشرت سابقا، وكتابة التنوين على الألف أكثر تحقيقا للغاية من التتابع وأكثر دلالة على القرب من ذلك الحرف، وجعل التنوين على الحرف السابق للألف سيجعل الألف فاصلة بين التنوين وبين ذلك الحرف، وستخلّ بالغاية من رسم التنوين متتابعا وتنال منها.

٩- أن سلامة القواعد والأحكام اللغوية عامة لابد أن تتوافر فيها القوانين الآتية[2]:

أ- الشمول: أي المعالجة الشاملة لكل المادة المجموعة.

ب- التماسك: أي عدم وجود تناقض بين الأجزاء المختلفة.

ج- الاقتصاد: أي كلما كانت التعبيرات المستخدمة في وصف تركيب معين

---

١ هو قول حسين الرجراجي المتوفى سنة ٨٩٩هـ، نقلا عن تنبيه العطشان من مختصر التبيين ١ / ١٤، ١٠.

٢ دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ٢٧، وفي مختصر التبيين لهجاء التنزيل مرة ها على الألف كما في ص ٥ / ١٢٠٤ - ٥ / ١٢٣١ ومرة على الحرف الذي قبل الألف مثل ٥ / ١- ٥ / ١٢١٦- ٥ / ١٢١٠.

قليلة وواضحة كلمات كان هذا أفضل من الاستطراد.

ولو طبقنا هذه القواعد والأحكام على هذا النهج في الكتابة لوجدناه أقرب نهج إلى الانضباط والاطراد مع هذه القوانين ومع قوانين الكتابة العربية الأخرى، ولهذا الأمر ولانتفاء العيوب المذكورة في الطرق الأخرى عن هذه الطريقة، كان هذا النهج هو الأصوب والأصح فيما أرى.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

خط كوفي غير منقوط

كوفي غير منقوط من مصحف كتب في القرن الثاني للهجرة
من سورة (المؤمنون) من الآية / ١٠٩ /

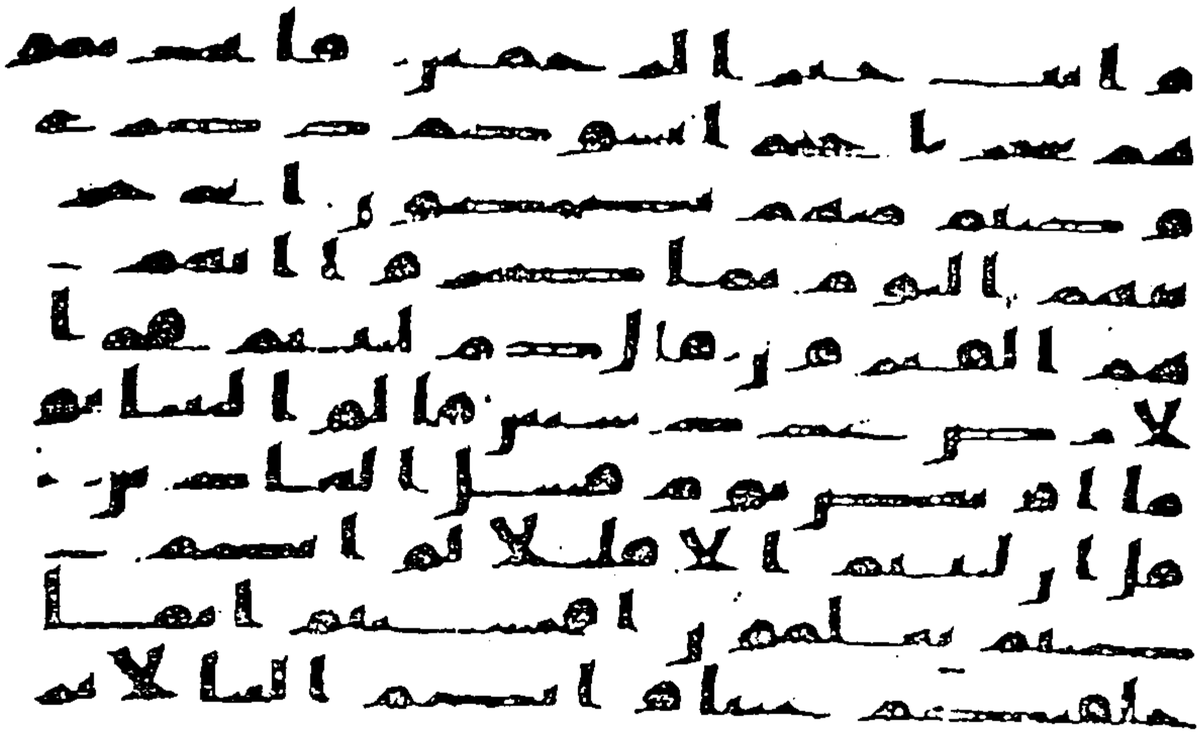

مصورة عن نشأة الخط العربي للسيد محمود شكري الجبوري
دار الفن الإسلامي بالقاهرة

وأنت خير الراحمين فاتخذ تمو
هم سخريًا حتى أنسوكم ذكري
وكنتم منهم تضحكون، إني جز
يتهم اليوم بما صبروا إنهم
هم الفائزون، قال كم لبثتم في ا
لأرض عدد سنين، قالوا لبثنا يو
مًا أو بعض يوم. فَسْلِ العادّين
قال إن لبثتم إلا قليلاً لو أنكم
كنتم تعلمون أفحسبتم أنما
خلقنا كم عبثًا وأنكم إلينا لا ترْ

اللوحة رقم (١)

نظر كلمة "سخريا" و "يوما" فقد كتبت الألف المبدلة من التنوين عند الوقف

حجر محفور بمنطقة كربلاء في جفنة الأبيض

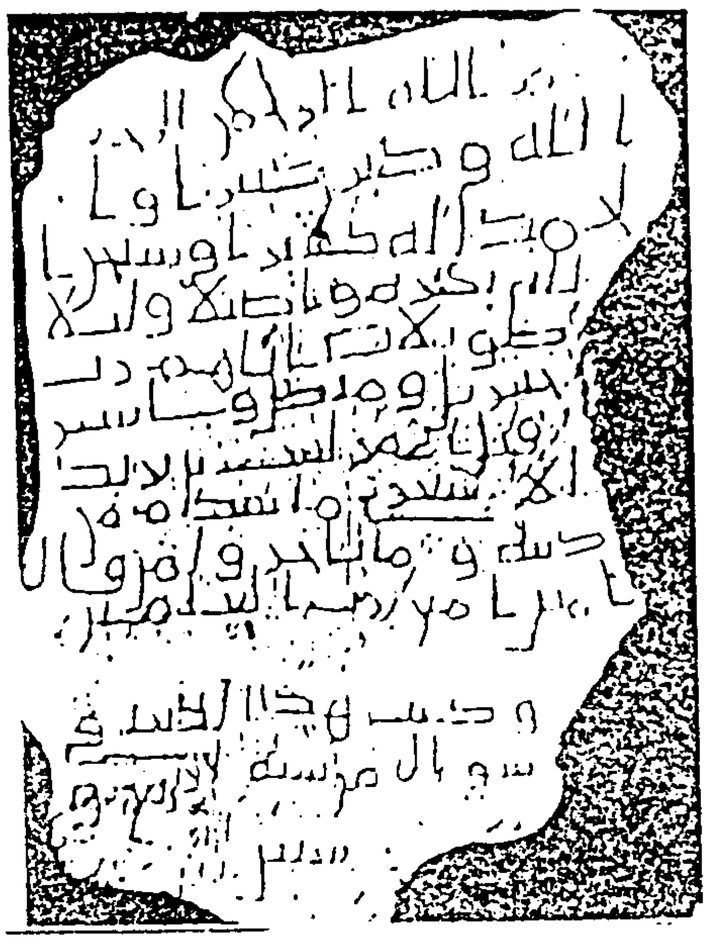

مصورة عن الأبجدية الفينيقية والخط العربي

بسم الله الرحمن الرحيم الله وكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا وليلا طويلا، اللهم رب جبريل وميكال واسرافيل (ميكل واسرفيل) اغفر لثابت بن يزيد الأسعدي ما تقدم من ذنبه وما تاخر ولمن قال آمين آمين يارب العالمين.

وكتب هذا الكتاب في - شوال من سنة أربع وستين.

اللوحة رقم (٢)

انظر كلمة كبيرا، كثيرا، أصيلا وليلا طويلا، فقد كتبت الألف التي تنوب عن ال

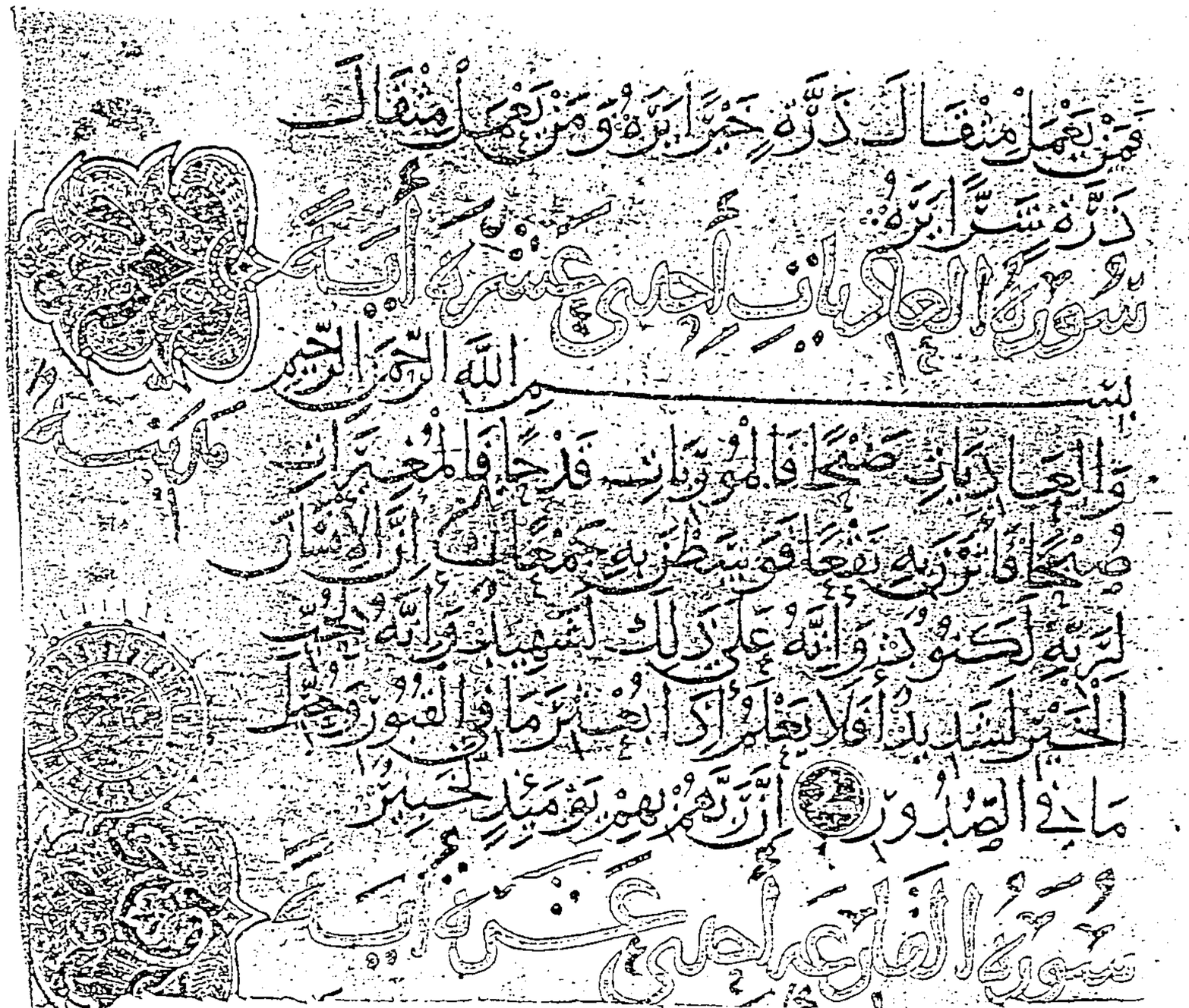

اللوحة رقم (٣)

ورقة من مصحف بخط ابن البواب محفوظة بالمكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض.

وينظر رمز التنوين فقد وضع على الحرف السابق للألف.

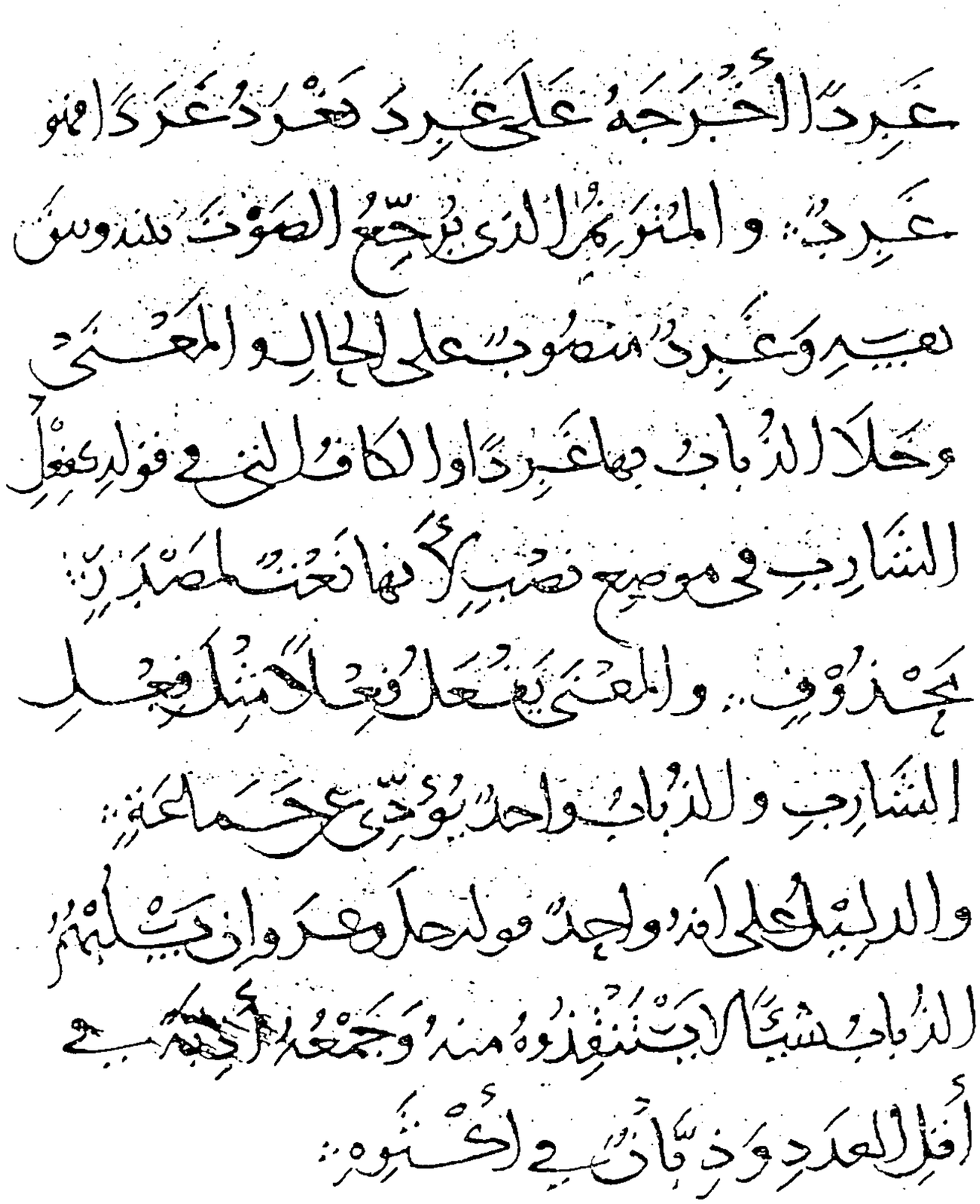

اللوحة رقم (٤)

ورقة من تفسير القصائد التسع المعلقات تأليف أبي جعفر النحاس.

مصورة عن مصورة معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في جامعة فرانكفورت.

وتظهر مواضع التنوين في حالة النصب على الحرف السابق للألف.

المصادر والمراجع

* الأبجدية الفنيقية والخط العربي، إلياس بيطار، دار المجد، دمشق، ١٩٩٧م.
* إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مركز الملك فيصل.
* أصوات اللغة العربية، د. عبدالغفار هلال، مكتبة التوبة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
* الإقليد في شرح المفصل للجندي، تحقيق، د. محمود الدراويش، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ.
* الإملاء. حسن والي، مطبعة المنار الإسلامية، سنة ١٣٢٢هـ.
* إيضاح الوقف والابتداء لابن الانباري. تحقيق محيي الدين رمضان. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
* البخلاء للجاحظ، دار بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
* البديع في علم العربية، لابن الأثير، د. صالح العايد، جامعة أم القرى.
* بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
* تاريخ العلماء النحويين، لأبي المحاسن التنوخي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، نشر جامعة الإمام، ١٤٠٨هـ - ١٩٨١م.
* تاريخ الكتابة العربية وتطورها، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٤م.
* تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية - المدينة المنورة،
* تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي.

* تهذيب الألفاظ لابن السكيت ضبط لويس شيخو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
* الخصائص لابن جني، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
* دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح الدين حسنين، دار العلوم، ١٤٠٥- ١٩٨٤م.
* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات - محمد باقر الموسوي- ط٢.
* سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
* السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عاشور، نشر وزارة الثقافة بمصر، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
* سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
* شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
* شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبوجناح، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
* شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، د. يحيى بشير مصري، د. حسن الحفظي، ط١، ١٤١٧هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
* شرح الفريد، لعصام الدين الأسفراييني، نوري حسين، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
* شرح الكافية الشافية، لابن مالك، د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى.
* صبح الأعشى للقلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

* الطراز شرح ضبط الخراز للتنسي، تحقيق د. أحمد شرشال، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.
* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، نشر مكتبة الحياة، بيروت.
* الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت.
* طبقات علماء الحديث، للصالحي، تحقيق إبراهيم الزيبق، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م. مؤسسة الرسالة.
* علم الأصوات، د. حسام الدين البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
* علم اللغة بين القديم والحديث، د. عاطف مدكور، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٦م.
* غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ط١، ١٣٥٢هـ- ١٩٣٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
* فقه اللغة وتايخ الكتابة، د. عماد حاتم، ١٩٨٢م، المنشأة العامة للنشر، ليبيا.
* كتاب الكتاب، لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله.
* لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
* مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب.
* المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، عزة حسن، دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
* مختصر التبيين لهجاء التنزيل، للإمام موسى بن نجاح، تحقيق د. أحمد شرشال، وزارة الشؤون الإسلامية.
* مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
* المصباح المنير، للفيومي، دار الفكر.
* معجم الأدباء، لياقوت الحموي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
* معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد الجندي، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. دار الكتب العلمية، بيروت.
* معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني، ط٢، ١٩٩٣م، مكتبة لبنان، ناشرون، لبنان.
* مغني اللبيب، لابن هشام، د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر.
* موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، روبنز، ترجمة د. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
* نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
* نفح الطيب، للمقري، د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
* همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.